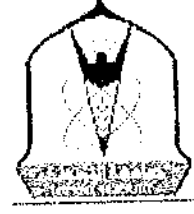


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الظاهرة الصوتية في الاسم المبني والفعل المسند إلى الضمير المتصل

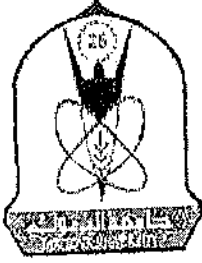
**Phonetical phenomenon in Arabic-Indeclinable Noun
and The predictable Verb to The Enclitic pronoun.**

إعداد محمود رجاء حسن نوافلة

إشراف

أ.د. رسلان بني ياسين

2010/2009



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الظاهرة الصوتية في الاسم المبني والفعل المسند إلى الضمير المتصل

Phonetical phenomenon in Arabic-Indeclinable Noun and
The predictable Verb to The Enclitic pronoun.

إعداد محمود رجاء حسن نوافلة

ماجستير لغة عربية / تخصص لغة ونحو - جامعة اليرموك 2005م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية/ اللغة والنحو

2010/2009

بإشراف الأستاذ الدكتور

رسلان بني ياسين

لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً

عضواً

عضواً الجامعة الأردنية

عضواً

عضواً

أ. د رسلان بني ياسين

أ. د حنا جميل حداد

أ. د محمد حسن عواد

أ. د سمير شريف استيئية

أ. د عبد القادر مرعي الخليل

الإهداء

إلى روح والديَّ رحمهما الله أهدي إليهما أجر ما كتبت

إلى زوجتي العزيزة التي صبرت كما صبرت

وإلى ولدي القاضي يزيد، فقد تحمل عبء الإنفاق على

أسرتي طيلة تفرغي في إعداد هذا البحث وإلى الزميل

الفاضل حكم المحاميد

شكر وتقدير

في اللحظات التي يقف فيها المنتفع بعلم العالم عاجزاً عن الوفاء، فإنه يسأل الله أن يفي عنه أجر ذلك العالم، هكذا حالي مع الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين مشرفاً، وحالي مع أعضاء لجنة المناقشة كل من: الأستاذ الدكتور سمير استيتية والأستاذ الدكتور حنا حداد والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي والأستاذ الدكتور محمد عواد.

وأما الأستاذ الدكتور علي الحمد والأستاذ الدكتور سمير استيتية، فعجبت لهما، إذ لا فرق بين عملهما مشرفين، أو واهبين من علمهما كل مستزيد.

جزى الله هذه الكواكب الدررية كل خير.

الباحث

محمود رجاء حسن نوافلة

جدول الرموز الصوتية وما يقابلها برموز الكتابة العربية.

الصامت بالعربية:
أولاً: الصوامت

الرمز الصوتي	الحرف
>	أ
b	ب
t	ت
<u>t</u>	ث
g	ج
ḥ	ح
ḥ	خ
d	د
<u>d</u>	ذ
r	ر
z	ز
s	س
ẓ	ش
ṣ	ص
<u>d</u>	ظ
ṭ	ط
ẓ	ظ
<	ع
g̣	غ
f	ف
ḳ	ق
ḳ	ك
l	ل
m	م
n	ن

h	هـ
W	و
y	ي

ثانياً: الصوائت القصيرة

الرمز الصوتي المقابل	اسم الصائت بالعربية
α	فتحة
u	ضمة
i	كسرة

ثالثاً: الصوائت/الحركات الطويلة

الرمز الصوتي المقابل	اسم الصائت بالعربية
aa	مدفتح
uu	مدضم
ii	مدكسر
o	الضمة الممالة
e	الكسرة الممالة

رابعاً: شبه الحركة.

الرمز الصوتي المقابل	اسم شبه الحركة
W	و
y	ي

خامساً: جدول الرموز الصوتية للمقاطع العربية:

ص-ح	مقطع قصير:
ص-ح-ص	مقطع طويل مقفل:
ص-ح-ح	مقطع طويل مفتوح:
ص-ح-ح-ص	مقطع مديد مقفل بصامت:
ص-ح-ص-ص	مقطع مديد مقفل بصامتين:

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	جدول الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة وما يقابلها برموز الكتابة العربية....
ز	محتوى الدراسة.....
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
ل	المقدمة.....
1	الفصل الأول: بنية الاسم المبني.....
2	مقدمة.....
3	1. حد البناء.....
3	أ- لغة.....
5	ب- اصطلاحاً.....
9	2. علامات الإعراب وعلامات البناء.....
9	أ- العلامات الأصلية.....
12	ب- العلامات الفرعية.....
14	3. علة بناء الاسم.....
18	4. حركة البناء الأصلية.....
19	5. أنواع البناء.....
19	أ- لازم.....
22	ب- عارض.....
25	6. الأصل في الاسم.....
28	7. الاسم المبني في نظام الجملة.....
32	8. التشابه الصوتي بين علامات الإعراب وعلامات البناء.....
32	أ- الخلط بين مصطلحي البناء والإعراب.....
34	1- أعلام المدرسة البصرية.....
39	2- أعلام المدرسة الكوفية.....
42	ب- الأصل في العلامة.....

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: العلاقات الصوتية بين الأسماء المبنية وحركات البناء	46
مقدمة:	47
أولاً: الأسماء المبنية وعوامل بنائها	50
أ- الضمائر	50
ب- أسماء الإشارة	75
ج- الأسماء الموصولة	81
د- أسماء الأفعال	88
هـ- أسماء الأصوات	102
و- الكنايات	107
1. كنايات العدد	107
2. كنايات الحديث	109
3. أسماء الاستفهام	110
4. أسماء الشرط عدا "أي"	112
ز- المركبات	114
1. الأعداد المركبة	115
2. الظروف المركبة	116
3. الأحوال المركبة	116
4. التركيب في ما ليس بظرف ولا حال	117
5. المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم	117
6. العلم المركب تركيباً مزجياً	117
7. العلم المختوم بصوت	118
8. لات أو ان والخازيز	118
ح- الظروف	121
ط- اسم لا النافية للجنس	143
ي- المبني على الحكاية	144
ك- المنادى: المفرد، المبهم المقترن بآل، والمبهم المقترن باسم الإشارة	145

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

- ل- ما كان سبباً للمؤنث على وزن فعالٍ 147
- م- ما كان علماً للمؤنث على وزن فعالٍ 148
- ن- الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة 148
- ثانياً: البناء على العارض الصوتي 150
- أ- إرادة اللفظ بالحرف الواحد 150
- ب- المضاف إلى ياء المتكلم 151
- ثالثاً: نسبة شيوع الحركة في المبنيات 155
- الفصل الثالث: إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتصلة 156
- مقدمة 157
- أ- إسناد الفعل المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة 159
1. الإسناد إلى واو الجماعة 159
2. الإسناد إلى ياء المخاطبة المؤنثة 160
3. الإسناد إلى ألف الاثنين 161
- ب- إسناد الفعل المضارع المعتل الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة 161
1. الإسناد إلى واو الجماعة 161
2. الإسناد إلى ياء المخاطبة المؤنثة 164
3. الإسناد إلى ألف الاثنين 166
- ج- إسناد الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة إلى ضمائر الرفع المتصلة 168
1. تعريف بنون التوكيد 168
2. إسناده إلى ضمير الاثنين 170
3. إسناده إلى ضمير الجمع 172
- أ- إسناد الصحيح 172
- ب- إسناد المعتل 174

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

4. إسناده إلى نون النسوة 180
- د- إسناد فعل الماضي الناقص إلى الضمير المتصل: 181
1. الإسناد إلى ضمير الواحد 182
2. الإسناد إلى ضمير الاثنين 183
3. الإسناد إلى واو الجماعة 184
- هـ- إسناد فعل الماضي الأجوف إلى الضمير المتصل 188
- و- إسناد مضعف الماضي الثلاثي إلى الضمير المتصل 190
- ز- إسناد المبني للمجهول 191
- ح- إسناد فعل الأمر إلى ضمائر الرفع المتصلة 192
1. ألف الاثنين 193
2. واو الجماعة 194
3. ياء المخاطبة المؤنثة 194
4. نون النسوة 194
- الخاتمة وأهم النتائج 195
- التوصيات 201
- الآيات القرآنية 202
- الأشعار 204
- المصادر والمراجع 206
- الملخص باللغة الانجليزية 219

ملخص الدراسة

عملت الدراسة على تفسير الظواهر الصوتية في الأسماء المبنية والفعل المسند إلى الضمير المتصل من وجهة نظر صوتية حديثة، إيماناً بالصلة العضوية بين علم الأصوات وعلوم اللغة الأخرى، وعدم استقلاله عنها.

إن الناظر في النحو العربي يجده يسلك المنهج المعياري أحياناً والوصفي أحياناً أخرى في تفسير قضاياها، وفي كل لم ترتق الأصوات العربية إلى مستواها الذي تستحق في تفسير الظواهر النحوية، وثمة مفردات نحوية كثيرة تحتاج إلى التوجيه الصوتي، كالتنقل والتعذر والتقاء الساكنين، ولزوم الحركة على الاسم.

وكان أن اخترنا الاسم المبني والفعل المسند إلى الضمير المتصل، لما فيهما من نسيج يحتاج إلى التفسيرات الصوتية .

ففي الأسماء المبنية قام البحث بتفسير لزوم الحركة على الاسم من منظار صوتي حديث وبدأنا من حيث انتهى سلفنا، وفي إسناد الفعل إلى الضمير المتصل، أجرينا عمليات إسناد مختلفة، وكان التركيز على عمليات الإسناد التي تتشكل فيها مقاطع صوتية غريبة وأنسجة كلامية خارجة عن الأصل، ومن ثم توجيه المسائل التي يحصل فيها مثل ذلك توجيهاً صوتياً حديثاً، واستقرت خطة الدراسة على مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة ونتائج وقائمة بالمصادر والمراجع، وملخص باللغة الإنجليزية .

المقدمة

بالدليل المعجمي لمادة (ظ، هـ، ر) فإن الظهور والظاهرة في اللغة من ظهر يظهر بمعنى الوضوح الذي هو عكس الخفاء⁽¹⁾، ومتى كانت هذه الظاهرة واضحة، فإنها قوية وذات تأثير في الوسط الذي تبدو فيه.

وأما الظاهرة الصوتية مصطلحاً، فإنها من المصطلحات اللغوية التي لم تستقر بعد، لذا فإن مصطلح "ظاهرة صوتية" في ميادين البحوث اللغوية يتناوله الدارسون بحذر، ولا أدل على ذلك من صياغته متبوعاً بقرائن دالة محددة للاتجاه، فيقال: الظاهرة الصوتية في قراءة شعبة، أو عاصم، أو الإمام الكسائي، أو الظاهرة الصوتية في ديوان أحد الشعراء (ويسمى الشاعر)، أي أن تحديد اتجاه هذا المصطلح له علاقة بمدلوله، ونقصد به في هذا البحث أن يكون المنحى الصوتي أساساً من الأسس التي يتم بموجبها قبول الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات وأن يكون المنحى الصوتي أيضاً هو الأساس في عدم قبول الحركة (التسكين).

إن الحرص على تحديد اتجاه هذا المصطلح نابع من كونه عموماً، فالظاهرة الصوتية في النحو العربي عموم، لأن النحو العربي كله يقوم على تراكيب تنتهي كل مفردة من مفردات هذه التراكيب بحركة ظاهرة أو مقدره، والصوت أحد العوامل التي تحدد قبول هذه الحركة. ونظراً لأن الظاهرة الصوتية في النحو العربي عموم، فإن الباحث الذي يتناول الظاهرة الصوتية في النحو العربي، يجب أن يحدد اتجاهه في النحو الذي تبرز فيه هذه الظاهرة، فكان

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأفرقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (سنة النشر غير معروفة)، باب الراء، 273/8، 274

أن ارتأينا أن يكون بحثنا موسوماً بـ "الظاهرة الصوتية في الاسم المبني والفعل المسند إلى الضمير المتصل".

بعد ذلك قمنا بجمع المادة العلمية للأسماء المبنية، وواجهتنا مشكلة تقسيم البناء، لأن بعض المصادر تناولت البناء على عمومته، وبعضها قسمته إلى لازم وعارض، وتناولت اللازم منه فقط بالبحث والاستقصاء، وأشارت إلى العارض بصفته معرباً عرضاً له البناء في حالات معينة، ويسمون هذه الحالات، وواجهتنا مشكلة مجيء الاسم الواحد مبنياً في حالات ومعرباً في حالات أخرى.

فهل نأخذه عندئذٍ معرباً أم مبنياً؟ وأما التتوين فهو مشكلة من مشكلات الأسماء المبنية فوق كل ما ذكر، لأن بعض الأسماء المبنية جاءت منونة في لغات أخرى، وهذا موهم بإعرابها، مع أنه تتوين تتكبير.

وقد سلطنا في حل مشكلتي تقسيم البناء إلى لازم وعارض، ومجيء بعض الأسماء مبنية في حالات ومعربة في حالات سلوكاً في البحث يقوم على أساس لزوم الحركة في الحالة التي يعرض فيها الاسم، وبهذا يكون الأساس لدينا في بناء الاسم، كيف يقع البناء؟ وكيف يزول؟

وأما التتوين، فليس هناك في اللغة بناءً على تتوين، فكنا نشير إلى نوع التتوين حيث ورد، وتعتمد الحالات التي جاء بها هذا الاسم غير منون، وبعد جمع المادة العلمية للأسماء المبنية فسرنا أسباب البناء ولزوم الحركة هذا الاسم دون تلك، وكيف لو لم تكن؟ وكيف لو كان غيرها؟

وأما الفعل المسند إلى الضمير المتصل، فقد أجرينا في دراستنا له عمليات إسناد مختلفة، كان تركيزنا فيها على الإسنادات التي تحتاج إلى تفسيرات صوتية، والتي تتشكل من جرائها

مقاطع صوتية مرفوضة وأنسجة غريبة في الكلام مانعة من سيرورة النسيج الكلامي حسب الأصول، ثم قمنا بتوجيه هذه المسائل توجيهاً صوتياً حديثاً، منطلقين من حيث انتهى السلف.

وأما من حيث تفسير القداء للزوم الحركة على الاسم المبني، وتشكل مقاطع صوتية غريبة وأنسجة كلامية خارجة عن الأصل، فقد كانت للقداء جهود وتوجيهات في ذلك أصابوا فيها وأخفقوا شأنهم شأن كل مجتهد، لأن تفسير الظواهر اللغوية من أكثر الميادين عرضة للوقوع في الخطأ لما فيه من اضطرار المجتهد إلى التأويل والتفسير، فمن حيث لزوم الحركة (الاسم الذي لا تزول حركته) فقد تحدث سيبويه، والمبرد، والزمخشري، وأبو علي الفارسي، والسيرافي وابن السراج، وابن جنبي، وغيرهم عن أسباب البناء وثبات الحركة وعزوا ثبات الحركة إلى شبه الحرف وعدم التأثير بالعامل، ولم يشيروا إلى أن لزوم الحركة في بعض المواضع عائد إلى أسباب صوتية مانعة من الاستجابة للعامل النحوي، وتحدث ابن الوراق، وابن السراج، والعكبري، والسيوطي عن البناء كعلة نحوية مانعة من ظهور الحركة الإعرابية، ولم يشيروا إلى أن المانع من ظهور الحركة الإعرابية في مكانها من الاسم المبني، أن الاسم المبني فيه من التماسك والتمازج الصوتي بشكل لا يستجيب فيه للعامل النحوي.

أما عن قبول الاسم المبني حركة ما على وجه التحديد، فكان تفسير توزيع الحركات على بعض الأسماء المبنية عند القداء مبنياً على المنطق أحياناً، ومثال ذلك، أنهم حركوا تاء الخطاب التي للمؤنث بالكسر، لأنهم أعطوا الضم للمتكلم في قلت، وأعطوا الفتح للمخاطب في قلت؛ فالمتكلم عندهم مرتبة أعلى من المخاطب، فأعطي الحركة الأعلى، ودونه المخاطب فأعطي حركة أدنى وهي الفتحة، والمؤنث مرتبة دون الاثنين فأعطي الكسرة، ومن جهة المحدثين فقد كتب عن الأسماء المبنية كل من عصام نور الدين في كتابه "الإعراب والبناء"، وجميل علوش في كتابه "دراسة في نظرية النحو العربي"، وعبد الله الدايل في كتابه "البناء في

اللغة قسيم الإعراب" لكن تفسيراتهم وهي على قدر كبير من الاحترام ليست صوتية في المقام الأول.

وتحدث عن أصوات الحركات عموماً من حيث هي حركات بغض النظر عن كونها علامات إعراب أم علامات بناء، من خلال كتاباتهم عن الأصوات العربية، كل من: كمال بشر، ورمضان عبد التواب، وداود عبده، وعبد الصبور شاهين، وسمير ستيتية، وزيد القرالة، ومحمود فهمي حجازي، وحازم كمال الدين، وذكروا صفاتها ومخارجها.

وأما الشق الآخر من موضوع دراستنا وهو إسناد الفعل إلى الضمير المتصل، ففي بعض من جوانب هذا الإسناد تشكل مقاطع صوتية غريبة تحتاج إلى تفسير في معرفة خروج النسيج الكلامي عن مقتضاه، وتناول هذه المقاطع فوزي الشايب في كتابه أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، وعبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية، وتحدثنا عن سلوك العربية في المخالفة والمماثلة بين شطري المزدوج، أو حذف شطريه معاً حفاظاً على بنية سليمة في تحقيق الانسجام الصوتي، والتخلص من الأبنية والمقاطع المرفوضة، وتحدث، كذلك زيد القرالة عن كمية الحركة، وعبد الحميد الأقطش عن تولد أبنية صرفية من جراء مطل الحركة، وكل الجهود المتقدمة تناولت بشكل أو بآخر الظاهرة الصوتية في النحو العربي في مناهي مختلفة.

لكن هذه الدراسات قديمها وحديثها كانت تتحدث عن ظواهر نحوية ومقاطع وأبنية غريبة عند الإسناد بشكل خاص من خلال موضوعات متعددة بصفتها تابعاً موضوعاً ما، فرأينا أن نفرّد بحثاً نسمه بالظاهرة الصوتية في الاسم المبني والفعل المسند إلى الضمير المتصل نقدم فيه توجيهات صوتية في سبب ملازمة الحركة للاسم المبني، وسبب تشكل مقاطع صوتية وأبنية غريبة في بعض عمليات الإسناد الفعلي.

وأما الظاهرة الصوتية في النحو العربي، والتي اخترنا نموذجاً لها ممثلاً بالاسم المبني والفعل المسند إلى الضمير المتصل، فليس هذان النموذجان فقط في النحو يحتاجان إلى توجيهات صوتية، فهما إلى جانب مفردات نحوية كثيرة تحتاج إلى توجه صوتي، فالأسماء المبنية كان مما يهمننا في بنائها قبول هذا الاسم هذا الحركة دون تلك، أو ثقل هذه الحركة عليه، أو عدم قبول عدد من الأسماء لأي حركة، فتوزيع الحركات على الأسماء المبنية بالطريقة التي تقتضيها الخصوصية الصوتية ونسيج الكلمة، متحررة من قيود العامل النحوي أمرٌ يستوجب التوقف والبحث عن السبب، مع أن القداماء قد شغلتهم هذه القضية وذكروا أسباباً مختلفة في البناء، غير أنهم لم يولوا الناحية الصوتية عنايتها اللازمة، فقد ذكروا التذمر مانعاً من ظهور الحركة، وذكروا ثقل الحركة على الواو والياء خلا الفتح دون إشارة إلى مفهوم الثقل والتذمر من الناحية الصوتية.

لقد كان سلوك الباحث في دراسة الفعل المسند إلى الضمير المتصل يقوم على جمع الأمثلة الدالة على عمليات الإسناد التي تتشكل فيها أبنية غريبة ومقاطع صوتية تحتاج إلى تفسير وفق المنهج الصوتي الحديث، وكان أن حظي الفعل الناقص والأجوف ومضعف الثلاثي والمؤكد بنون التوكيد الثقيلة بنصيب كبير في هذه الدراسة لما في إسناد هذه الأفعال إلى الضمير المتصل من تشكل مقاطع صوتية غريبة وأنسجة كلامية خارجة عن مقتضاها، ثم استقرت خطة الدراسة على مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، وملخص باللغة الإنجليزية.

وكان الفصل الأول: بنية الاسم المبني، وتحدثنا فيه عن مفهوم البناء، ومفهوم الإعراب من جهة مقابلة، ولماذا يبني الاسم؟ وأنواع الحركات وأنواع البناء، وفرقنا بين علامات الإعراب وعلامات البناء، والعلاقة الصوتية بين الاسم المبني وحركة البناء.

وأما الفصل الثاني فكان مخصصاً للعلاقات الصوتية بين حركات البناء والأسماء المبنية، وذكرنا في هذا الفصل أنواع المبنيات وتوزيع الحركات عليها، وذكرنا أن العلاقة الصوتية ليست بين الحركة والاسم المبني، وإنما هي بين الحركة وسائر المبنيات عليها من مختلف المبنيات، وحاولنا أن نفسر هذه العلاقات من الناحية الصوتية بعد استقراء توجيهات القدماء، وأما الفصل الثالث، فهو يمثل الشق الثاني من دارسنا، وهو عملية الإسناد الفعلي إلى الضمير المتصل، وتحدثنا فيه عن عمليات إسناد مختلفة في الأفعال على أنواعها، وقد خص الضمير المتصل بعملية الإسناد، وخص الفعل الأجوف والناقص، ومضعف الثلاثي، والمؤكد بنون التوكيد الثقيلة أيضاً لما في إسناد هذه الأفعال إلى الضمير المتصل من تشكل بنى غريبة ومقاطع صوتية مرفوضة، بحيث يحتاج الباحث في هذه المسائل إلى التوجيهات الصوتية الحديثة في تفسير بعض المسائل.

ونسأل الله في كل ذلك السداد والتوفيق

الباحث

محمود رجاء حسن نوافلة

الفصل الأول

بنية الاسم المبني

- مقدمة :

1. جد البناء.

أ. لغة.

ب. اصطلاحاً.

2. علامات الإعراب وعلامات البناء.

أ. العلامات الأصلية.

ب. العلامات الفرعية.

3. علة بناء الاسم.

4. حركة البناء الأصلية.

5. أنواع البناء.

أ. لازم.

ب. عارض.

6. الأصل في الاسم.

7. الاسم المبني ونظام الجملة.

8. التشابه الصوتي بين علامات الإعراب وعلامات البناء.

أ. الخلط بين مصطلحي البناء والإعراب.

ب. الأصل في العلامة.

مقدمة :

الأصل في كلام العرب أن تأخذ مفردات النحو فيه علاماتها الإعرابية التي تقتضيها الحال كلاً في مكانها، وعند ذلك اطلق مصطلح (الإعراب) على هذا النوع من مفردات النحو وفي مقابله أطلق مصطلح (البناء) على المفردات التي تلتزم بحركة إعرابية واحدة في جميع المواضع، وعليه لما التزم الاسم المبني بحركة واحدة أو سكون في جميع الحالات الإعرابية راح النحاة يتحدثون عن سبب لزوم الحركة بصفة هذا اللزوم علة مانعة من التأثير بالعامل النحوي⁽¹⁾.

لقد حاول القدماء أن يفسروا سبب لزوم الحركة وذكروا أن أسباب اللزوم لعدة في وضع الاسم، أو لعدة مشابهة، ولم يشيروا إلى جوهر الحقيقة، وهو تماسك أصوات هذا الاسم وتمازجها بهيئة لا تمكن العامل النحوي من أن يحدث أثراً في حرف الإعراب، ويذكر أن الدراسات الصوتية في عصر الاحتجاج لم تكن قد نضجت بشكل يؤهلها لتفسير بعض مسائل النحو ومنها لزوم الحركة على الاسم المبني، لأنها لم تشر إلى خصوصية الاسم المبني من الناحية الصوتية في لزوم الحركة أو السكون، لذا سعينا في هذا الفصل إلى تفسير لزوم الحركة أو السكون تفسيراً صوتياً وفق معطيات علم الأصوات الحديث.

(1) انظر: سيبويه، أبا بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع (سنة النشر غير معروفة) ، 1 / 13 ، 307/4 ، وابن جني، أبا الفتح عثمان الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1371 هـ، 1952 م، 48/1، 144، 237 .

ويمكننا أن نفهم من ذلك، أن المعنى اللغوي للبناء مستمد من الثبات، إذ إن البنيان الذي أوردته المعاجم فيه ثبات، وبناء الكلمة على حال يدل على ثباتها، والثبات يقابله التنقل من حال إلى حال، وهو ما نسميه في علم النحو "الإعراب".

وقد ذكر البنيان في القرآن الكريم على وجه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾. فالبنيان في الآية الكريمة هو البنيان الحقيقي، لأن الآية الكريمة، تحدثت عن أبنية حقيقية للمنافقين في المدينة المنورة.

المنحى الثاني: وهو المجاز، ومنه البناية في الشرف، وقد كثرت أقوال المتحدثين عن المجد: بناء المجد، صانعي الأمجاد، ومسطري صفحات التاريخ، وغير ذلك من الأقوال التي تتحو منحى المجاز، وأشارت المعاجم التي عدنا إليها إلى مثل هذا التجوز، فقالوا عن البناء في معناه المجازي: "ومنه البناية في الشرف، ويقال: بنى مجده، وبنى الطعام جسمه، وبنى على كلامه: أي احتذاه واعتمد عليه، وابتنى الرجل: صار له بنون، وانبنى مطاوع بنى، وتبنى الجسم بمعنى اكتنز وامتلأ"⁽²⁾، ومن المجاز ما ذكره ابن سيده أن البناية هي الناقة⁽³⁾.

وذلك لأحكام بناء جسمها تشبيهاً لها بالبناء، بجامع المتانة والثبات بين الاثنين، وفي ذلك قول الحطيئة:

الياء 490/15، ومجمع اللغة العربية- المعجم الوسيط، جمهورية مصر العربية، دار الدعوة، ط2، 1989م، باب الياء 72/1.

(1) التوبة/ 110.

(2) الزبيدي، تاج العروس، باب الياء 107/37، ابن منظور، لسان العرب، باب الياء، 94/14، والمعجم الوسيط، باب الياء، 72/1.

(3) ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، دار الفكر، (سنة النشر غير معروفة) م5، سفر، 16، ص122.

أولئك قومي إن بنوا أحسنوا البنى وإن عاهدوا أوفوا إن عقدوا شدوا⁽¹⁾
المنحى الثالث: وهو منحى تأرجح بين الحقيقة والمجاز، ومنه قولهم: بنى به وعليه، أو
بها وعليها. (2)

في ما مر من معانٍ لمادة بني أو بنو في المعاجم المتقدمة الذكر، لاحظنا التركيز على
المعنى المقابل للهدم، والهدم هو نقيض البناء الحقيقي والمجازي، وكانت أشرف بناية ذكرت
على الحقيقة هي الكعبة⁽³⁾ وأشرف مباني المجاز هي أبنية المجد.

أما نحن فلا يهمنا البناء الذي هو ضد الهدم، بل يهمنا البناء الذي هو ضد الإعراب
بمعنى أننا سننحو المنحى المجازي، ويعتبر الثبات على حال هو جامع الحقيقة بالمجاز، فالبناء
في الحقيقة قائم على الثبات، والبناء في النحو قائم على وجه يراد به ثبات الكلمة على حال
ولما كان الثبات من ملازمات البناء الذي هو ضد الهدم، جاء الاسم المبني على حركة ملازمة
لا تزول عنه لسبب، أصبحت هذه الحركة مع الاسم المبني شيئاً واحداً، لا تتفصل أركانه، كما
في البناء المادي، وأصبح الاسم المبني يشبه البناية بجامع التماسك والتمازج بين الاثني
وعندما نتناول الأسماء المبنية، سنبين - بمشيئة الله - كيف يتم التماسك والتمازج بين أجزاء
الاسم المبني وحركة البناء، والأثر الصوتي في ذلك.

أ- اصطلاحاً:

لم يعرف سيبويه البناء صراحة، بل اكتفى بالوصف عندما تحدث عن مجازي أو آخر
الكلم من العربية، فقال: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجازٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه

(1) الحطبية، جردل بن أوس، الديوان، شرح يوسف عيد، بيروت - دار الجيل 1413هـ - 1992م، 55.

(2) البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان - بيروت، مؤسسة جواد للطباعة 1977، باب الهمزة 56،
والمعجم الوسيط 72/1 باب الباء.

(3) انظر: القاموس المحيط، باب الياء 1264، المخصص، 122/5، لسان العرب، باب الياء 94/14، الصحاح
باب الياء 2286/6، الأزهرى، تهذيب اللغة، باب الياء، 15/490.

الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب⁽¹⁾.

المجاري الثمانية التي ذكرها سيبويه هي: الفتحة والنصب، والضمة والرفع، والكسرة والجر، والسكون والجزم، والأضرب الأربعة هي: النصب والرفع والجر والجزم، حيث كانت الكلمة معربة، أما في حالة البناء فإن النصب يزول، ويبني الاسم على الحركة المقابلة، وهي الفتحة، والرفع يزول، ويبني على الضم، والجر يزول، ويبني على الكسر، مع الأخذ بعين الاعتبار، خصوصية الفعل بالجزم وخصوصية الاسم بالجر.

أما المبرد فإنه فرق بين علامات الإعراب وعلامات البناء، فقال: "ففي المعرب استخدموا مصطلحات الرفع والنصب والجر والوقف لأثر العامل في ذلك، أما في المبني فقد استخدموا مصطلحات البناء في قولهم: مبني على الضم، مبني على الكسر، مبني على الفتح، مبني على السكون"⁽²⁾.

ويبدو أن مسألة حد المبني حداً دقيقاً أمرٌ يتعلّق باستقرار المصطلح النحوي، فقد لاحظنا تعريفاً عند سيبويه للاسم المبني، نحتاج فيه إلى تفسير، وكانت بعض التعريفات تصف الاسم المبني وصفاً في القرن الثالث ومنتصف القرن الرابع الهجري، فتارة يقول النحاة: وهو خلاف

(1) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(2) المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، (سنة النشر غير معروفة) 4/1.

الاسم المعرب، أو والبناء خلاف ذلك، كما ذكر أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في المسائل العسكرية والإيضاح⁽¹⁾.

أما ابن جني (ت 392هـ)، فنجده أكثر تحديداً من سابقه في تعريف المبني فقال: "البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"⁽²⁾.

وقد عني بالحركة، الفتح والضم والكسر، ويلاحظ أن هذا التعريف يصدق على سائر المبنيات، ولكن جل ما يهمننا في حد الاسم المبني، لزوم حركة واحدة على آخره، وقد ذكر هذا اللزوم على الكلمة، والاسم هو بعض الكلم، وهناك من حدّ الاسم المبني بقوله: "وهو ما أشبه الحروف"⁽³⁾ وفي هذا الحد تمييز للاسم المبني عن الاسم المعرب، وسنرى في مكان آخر من هذا الفصل علة الشبه بالحرف.

(1) انظر: أبا علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل أحمد عمارة، مراجعة نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية 1981، 123، والإيضاح، تحقيق ودارسة كاظم بحر المرجان، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط2، 1416هـ-1996م. 77.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1371هـ-1952م، 37/1.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1405هـ-1985م، 28/1، وابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، طبعة جديدة منقحة 1417هـ، 1996م، 29/1، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، 65/1، والزجاجي، أبا القاسم، الإيضاح، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، 1403هـ-1982م، 77.

وقد حد ابن يعيش (ت 643هـ) البناء بقوله: "البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والثبات"⁽¹⁾.

وهذا الحد قد حدا فيه ابن يعيش حذو ابن جنبي، وفي حد ابن جنبي روح ما قاله سيبويه الذي تقدم ذكره عن المبني، ونجد في كتب التعريفات المتأخرة نسبياً حداً للمبني تعكس فيه روح استقرار المصطلح النحوي، فقد قال الشريف الجرجاني: "المبني ما كان حركته وسكونه لا بعامل"⁽²⁾ وهو معني بالحد الأشيع، لأنه يخدم قضية مصطلحية.

وحده التهانوي (ق 12هـ): "المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظاً ولا تقديراً"⁽³⁾.

ويمكننا الربط بين حد البناء لغة المستمد من البنيان، والبناء في الاصطلاح النحوي القائم على لزوم الاسم حركة واحدة بجامع الثبات والاستقرار في الحالتين، وعدم تأثر هذا البناء بالموثرات الخارجية، و من خلاصة هذه التعريفات، يمكن تعريف البناء بأنه: اتحاد مجموعة من الأصوات وتماسكها بهيئة، لا تمكن العامل النحوي من أن يحدث أثراً في حروف إعرابها.

(1) ابن يعيش، ابن علي، شرح المفصل، بيروت- لبنان، عالم الكتب، (سنة النشر غير معروفة) 49/1، 80/3.

(2) الشريف الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت 1969، 208.

(3) التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية جورج زيناتي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996، 1432/2.

علامات الإعراب وعلامات البناء

أ. العلامات الأصلية: الضمة، الفتحة، الكسرة.

من الواضح أن النحاة لم يصطلحوا في الرمز الكتابي على علامات دالة على البناء غير علامات الإعراب التي نعرفها، فعندما أراد سيبويه أن يميز علامات الإعراب من علامات البناء، قال: "هذا باب مجاري أو آخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجاري على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"⁽¹⁾.

فالنص المذكور عندما أراد فيه سيبويه أن يفرق بين علامات الإعراب وعلامة البناء استخدم مصطلح النصب والجر والرفع والجزم، ليدل بذلك على المعرب، وفي مقابل ذلك الفتح والضم والكسر والوقف، ليدل بها على المبني مع مراعاة خصوصية الاسم بالجر وخصوصية الفعل بالجزم، من غير أن يقرن مصطلحاً إعرابياً مع علامات البناء، فحيث أراد سيبويه الإعراب الذي هو عكس البناء، استخدم معه المصطلح الإعرابي من نصب أو غيره، وحيث أراد البناء استخدم مصطلح الحركة، من ضم أو فتح أو كسر أو وقف، ثم قال: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"⁽²⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(2) نفسه، 13/1.

والأضرب الأربعة التي عناها سيبويه هي: النصب والجر والرفع والجزم، ما دام هناك أثر للعامل، أما إذا لم يتم التأثر بالعامل، فإن النصب والجر والرفع يزول، ويبني على ما يقابل هذه المصطلحات الإعرابية من الحركات، فالفتحة في مقابل النصب، والضمة في مقابل الرفع، والكسرة في مقابل الجر، وهذه العملية هي عملية البناء كما مر، وتمت بسبب عدم التأثر بالعامل كما نص سيبويه، وأما المبرد فعندما أراد أن يميز علامات الإعراب من علامات البناء، ليميز بين المبني والمعرب في إطلاق المصطلح قال: "ففي المعرب استخدموا مصطلحات الرفع والنصب والجر والوقف (السكون)، لأثر العامل في ذلك فقالوا: مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم، أما المبني فقد استخدموا معه مصطلحات البناء في قولهم: " مبني على الضم، مبني على الكسر، مبني على الفتح مبني على السكون"⁽¹⁾، ومهما يكن من شيء، فإن علماء النحو كانوا حريصين على أمن اللبس في إطلاق مصطلحات البناء والإعراب، نظراً لعدم اختصاص كل من المبني والمعرب بحركة تميزه عن الآخر، فأطلقوا مصطلحات الإعراب، من رفع ونصب وجر وجزم، حيث قصدوا المعرب، وتركوا مصطلح الإعراب وقالوا مبني على (الحركة) ويسمونها حيث قصدوا المبني.

وتجدر الإشارة إلى أن الاسم في حالة البناء، يأخذ جميع الحركات كلاً في مكانها المناسب، أما في حالة الإعراب فلا يجزم لخفته، وعدم تناسب الجزم مع الخفة، بينما الفعل لا يجر في حالة الإعراب، وفي البناء لا يبني على كسر، وذلك لثقله وخفة الكسر، قال سيبويه: "وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتونين، وليس ذلك في هذه الأفعال"⁽²⁾. ومن الجدير بالذكر: أن سيبويه

(1) المبرد، المقتضب، 4/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 14/1.

عد الفعل المضارع شبيهاً بالاسم، لقبوله ما يقبل الاسم من الحركات خلا الجر، ومن هنا جاءت تسمية المضارع لمضارعه أو مشابهته الاسم المعرب.

ولا يفهم من ذلك أن الفعل المضارع وحده الذي لا يجر من سائر الأفعال، فقد ذكر سيبويه، وجمهور النحاة أنه ليس للفعل عموماً في الجر نصيب⁽¹⁾، وقد أشار جمهور العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه إلى اختصاص الاسم بالجر، واختصاص الفعل بالجزم⁽²⁾، وفي ما خلا ذلك من حركات، فإنها مشتركة بين الاسم والفعل، أما الاسم فإنه لا يجزم لعدم دخول عوامل الجزم عليه، مثلما أن الفعل لا يجر لعدم دخول عوامل الجر عليه⁽³⁾، وتبقى في هذه الحال مسألة تثير الانتباه، وهي تحريك الفعل بالكسر على الظاهر الصوتي في بعض المسائل، كما في إسناد الفعل المضارع إلى ضمير الاثنين في تقضيان، والمؤكد بالنون، عند إسناده إلى نون النسوة في قولك للمرأة: اضربين زيدا وأكرمن عمرأ، أو في إسناده إلى ياء المخاطبة المؤنثة

(1) السابق، 19/1.

(2) انظر سيبويه، الكتاب، 4/1، الزجاجي، الإيضاح، 73، وأبا علي الفارسي، الإيضاح، 77، وابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، 43/1، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 38/1، وناظر الحيش، محب الدين محمد بن يوسف، شرح التسهيل، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428هـ-2007م، 158/1، 170، وابن يعيش، شرح المفصل 73/1، والهوراي، محمد بن أحمد، شرح الألفية، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، 1420هـ، 2000م، 83/1، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق عبد السلام محمد بن هارون، وعبد العال سالم مكرم، الكويت - دار البحوث العلمية 1975، 64/1، والحريري، أبسا محمد القاسم بن علي البصري، شرح ملحمة الإعراب، حققه فائز فارس، إربد/الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ، 1991م، 30.

(3) انظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين، شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1430هـ، 2002م، 69. والأصبهاني أبسا الحسن، شرح اللمع في النحو، لابن جني، دراسة وتحقيق محمد خليل الحربي، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ، 2007، 68، والزمخشري، أب القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط2، (سنة النشر غير معروفة)، 18، 244. والحريري، شرح ملحمة الإعراب، 30.

كما في تهجرين واشكري، أو أن يلتقي ساكنان في افعالٍ الخير وأيت اللعن، ومثل هذه المسائل، قد خصص لها فصل، هو إسناد الأفعال إلى الضمائر المتصلة، وسيكون موضوعنا في الفصل الثالث من هذا العمل إن شاء الله.

ب. العلامات الفرعية: وهي الحروف الألف والواو والياء.

لم يكن حظ العلامات الفرعية في الإعراب أو البناء أفضل من العلامات الأصلية من حيث اختصاص أي منها بالاسم المبني أو الاسم المعرب، إذ لا توجد حروف بناء غير حروف الإعراب التي نعرفها، فقد ميزوا بين المبني والمعرب بالحروف بإطلاق المصطلح، ففي المعرب قالوا: علامة رفعه أو نصبه ويسمون الحرف، وفي المبني قالوا: مبني على الألف أو الواو أو الياء، على غرار تعاملهم مع المعرب والمبني في حالة الحركة الأصلية كما رأينا عند المبرد.

وكذلك لم تكن العلامات الأصلية والفرعية بمنأى عن الخلاف في أيهما الأصل، غير أن أغلبية أئمة النحو قد عدوا الإعراب بالحركات أصلاً والإعراب بالحروف فرعاً عليه⁽¹⁾ وعلى ذلك نفيس، أن البناء على الحركة أصل، والبناء على الحرف فرع.

فقد بنت العرب على الألف في الشاهد النحوي:

إن أباهَا وأبَاهَا قد بلغَا في المجد غابتاهَا⁽²⁾

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 18/1، وأبا علي الفارسي، الإيضاح، 84، والزجاجي، الإيضاح، 72 والأنباري، أبا البركات، الإنصاف في مسائل أهل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، المكتبة التجارية بمصر، (سنة النشر غير معروفة) 17/1 والحريري، شرح ملحمة الإعراب، 31.

(2) الشواهد النحوية. شاهد رقم 6.

وورد البناء على الألف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَدَانِ كَسْرٍ﴾⁽¹⁾ وهي لغة بني

الحارث بن كعب.⁽²⁾

والشاهد النحوي المذكور يعكس لغة عربية بعينها منسوبة إلى بني الحارث وخنثم وزبيد، ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة عندما سئل عن القود فقال: "لا قود في مثقل، ولو ضربه بأبا قبيس"⁽³⁾ وبنت العرب المنادي، إذا كان نكرة مقصودة وهو مثنى على الألف في قولك: يا فتيان أو جمع مذكر سالماً على الواو في قولك: يا محسنون، وبنت اسم لا النافية الجنس إذا كان مثنى، أو جمع مذكر سالماً على الياء، كما في قولك: لا كاتبين لك ولا شاهدين عليك.

ولنا في مسألة المبني على الحرف نظر، لأن البناء الذي تحدثنا عنه لغة واصطلاحاً تبين لنا فيه أن في الاسم المبني تماسكاً وتمازجاً بين أركانه، لا يمكن العامل النحوي من أن يحدث فيه أثراً، وحال الاسم المبني في ذلك حال البناء المادي، بجامع التماسك والتمازج بين الاثنين عند البناء على الحركة الأصلية، أما حرف البناء في قولك: يا محسنان ويا محسنون فليس له أي تمازج مع بقية أركان الاسم حتى بشكل بنية، بدليل أن ألف المثنى وواو الجمع من اللواحق، وأما حركة البناء فمن اللواحق، واللاحق ليس له صفة اللاصق في التمازج مع أركان البناء، وسبب آخر أن الألف في "يا محسنان" علامة مثنى، والواو في "يا محسنون" علامة جمع، والعلامة ليست لها صفة الديمومة، لأنها علامة متقلبة تزول بزوال الأسباب، وقد

(1) طه/ 63.

(2) الأنباري، الإنصاف، المسألة 3، 36/1.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 52/1.

عدها سيبويه زائدة إعرابية⁽¹⁾، فالحاصل أن مثل هذه الأسماء كانت معربة في الأصل، وإنما

عرض لها البناء في مثل هذا التركيب، فأطلق عليها النحاة مصطلح "البناء العارض"⁽²⁾

علة بناء الاسم.

عندما تحدث سيبويه عن مجاري أواخر الكلم، ذكر ضربين من الكلم، ضرباً تزول فيه الحركة عن حرف الإعراب، وهو ما يسمى بالمعرب، وضرباً لا تزول فيه الحركة عن حرف الإعراب وهو ما يسمى بالمبني⁽³⁾ أي أن سيبويه أخذ البناء على وجه العموم، لأنه لم يتطرق إلى المبني الذي لا تزول حركته والمبني الذي عرض له البناء وكان في الأصل معرباً، وهذا يعني لنا في كلتا الحالتين أن سبب البناء الرئيس هو عدم التأثر بالعامل، وهو ما يؤكد ابن جني، وفي ذلك يقول عن البناء: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"⁽⁴⁾.

فسبب البناء الذي ذكره ابن جني هو نفسه الذي ذكره سيبويه، ثم أطلق سيبويه مصطلح التمكن للأسماء المعربة، وفي مقابله عدم التمكن للأسماء المبنية فقال: "و أما الفتح والكسر والضم والوقف، فلأسماء غير المتمكنة، المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل، مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى"⁽⁵⁾.

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. 18/1.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 83/3، والمطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المصباح في النحو، تحقيق أحمد حامد، نابلس، ط1، 1411هـ، 1990م، 89-90.

(3) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(4) ابن جني، الخصائص، 37/1.

(5) سيبويه، الكتاب، 15/1.

نجد في كلام سيبويه وابن جنبي، تركيزاً على عدم التأثر بالعامل ووصف المبني وصفاً مقارناً مع المعرب، بأنه غير متمكن، وهذا وحده لا يكفي ما لم يشر إلى إحكام البنية الصوتية في الاسم المبني، وانسجامها مع أصوات الجملة بشكل لا يمكن العامل النحوي من أن يحدث أثراً في الاسم المبني، ثم جاء النحاة بعد سيبويه وذكروا سبب البناء في الاسم عندما تناولوا كلامه بالتحليل، فقال ابن يعيش: "والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف والوقوع موقع الفعل المبني⁽¹⁾."

إن الاسم كما هو معلوم، يعطي معنى في نفسه، ويستقل عن غيره، وأما الفعل، فلفظ مشتق من لفظ الحدث الذي يحدثه الفعل، بينما الحرف لا يعطي معنى في نفسه مستقلاً عن الاسم أو الفعل، فلما نظر النحاة إلى خاصية الاسم وجدوا أن الاسم المبني لا يقوى على ما يقوى عليه الاسم المعرب، فسموه "غير متمكن"⁽²⁾ وغير التمكن هذا أدخله مدخل الحرف، أو الفعل المبني على النحو الذي نراه الآن.
قال ابن مالك:

والاسم منه معرباً ومبني	لشبهه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا	والمعنوي في متي وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا	تأثر وكافتقار أصلاً ⁽³⁾

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 80/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 286/1، وشرح ابن عقيل 35/1، والأصبهاني، شرح اللمع في النحو، 64، وابن الخباز، توجيه اللمع، 64.

(3) انظر: شرح ابن عقيل، 30-28/1، وابن الحاجب، الكافية في النحو، 174/1، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 33-29/1.

فالباء عند ابن مالك لشبه الحرف، سواءً أكان الشبه قي وضع الاسم، أم في شكله وقد

حصر النحاة أنواع هذا الشبه بثلاثة⁽¹⁾

1- الشبه الوضعي: كأن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فيشبه بذلك واو العطف أو باء الجر وغيرها، وبعض الضمائر أقرب ما تكون إلى المراد هنا، كالتاء في قلت: أو الناء في جننا.

2- الشبه المعنوي: كأن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، كمتى الشرطية، فإنها تشبه إن الشرطية التي هي حرف، وكيف التي تسد مسد همزة الاستفهام.

3- الشبه الاستعمالي: كأن يشبه الاسم طريقة من طرائق الحروف، فينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعامل كأسماء الأفعال: هيهات، صه، أو اه بس.....الخ".

وسبب آخر ذكره السيوطي في المزهري، مفاده أن المعرب تقلبت حركته لكثرة الاستعمال، بينما لم تتغير حركة المبني لقلة الاستعمال⁽²⁾.

بيد أن الذي يمكن أن نطمئن إليه، أن العلة في بناء الاسم، يمكن أن نضيف إليها شيئاً آخر هو أن للجملة نظاماً صرفياً ونحوياً وصوتياً ودلالياً، يمكن أن تتحد هذه الأنظمة في تشكيل المعنى الذي هو غاية علم النحو، ويخرجه بطرق بلاغية شتى، كما يريدها الصانع، أو

(1) انظر: الزجاجي، أبا القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4 1402هـ-1982م، 77، وأبا علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح، 74، وابن جني، أبا الفتح عثمان المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني في النحو البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1954م. 8/1، وشرح ابن عقيل، 30-28/1 وابن هشام، أوضح المسالك، 33-29/1، وابن الحاجب، الكافية، 174/1، والسيوطي، همع الهوامع، 46/1.

(2) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه، محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، صيدا - بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1986، 56/1.

بطريقة تظهر قدرة الصانع على تطبيق قواعد النحو، لأنه روح الكلام، وأما الاسم المبني وغيره من لبنات الجملة، فالأصل فيه أن يكون حراً، لأن النحو بناء، وعندما كان حراً كان خارج سيطرة الجملة وتحكمها، وأنه لما دخل الجملة وكانت الجملة بناءً له أنظمتها التي ذكرت، اقتضت أنظمة التحكم الصوتي أن تظهر عليه هذه الحركة، لأنها وحدها التي تحقق الانسجام الصوتي وليس غيرها.

أرأيت لو قلنا: قَطُّ على لفظها المفرد، فإننا نسكن، أو نحرك بالضم، وكذا الأمر في حيث، أو قلنا: قَبْلُ، وبعْدُ، فإننا نحرك بأكثر من حركة، ولكن إذا قلنا: اجلس حيث زيدٌ يجلس أو جئت من عمان قَبْلُ قَلِيلٍ، وسأعود بعدَ ساعتين أو "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" (1) فهل عندئذ تكون حركة بناء الأسماء المبنية المذكورة: قبل، وبعْدُ، وحيث غير الحركة التي فرضها نظام التحكم في الجملة؟ فالحركة إذاً من مسموح الجملة، وكان في الاسم المبني من التمازج والتماسك بين أركانه، ما لم يمكن العامل النحوي، أو نظام تركيب الجملة من أن يحدث فيه أثراً، بالمقارنة مع نظيره المعرب، وفي الخلاصة يمكن أن نضيف عاملين إلى عوامل البناء هما:

1. الاسم المبني فيه من التماسك والتمازج بين أركانه، ما يكفي لعدم قدرة العامل النحوي على تغيير حركته.

2. إن لنظام الجملة دوراً في تحديد حركة البناء، التي تتسجم مع نسيجها الصوتي.

(1) الروم /4.

1. حركة البناء الأصلية.

الأصل في البناء أن يكون على السكون، قال ابن يعيش: "والبناء على السكون هو القياس والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب: للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء وثلاثاً يبدأ بساكن لفظاً أو حكماً، كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير، ولعروض البناء وذلك في نحو يا حكم، ولا رجل في الدار ومن قبل ومن بعد⁽¹⁾ وعلى ذلك جمهور النحاة⁽²⁾. وقد ورد في شرح المفصل: "وإنما كان القياس في كل مبنى على السكون لوجهين أحدهما أن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة، للدلالة على المعاني المختلفة، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون، والوجه الثاني أن الحركة زيادة مستقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك⁽³⁾.

فالمعرب عند ابن يعيش حركته متقلة والمبني ضده، والسكون ضد الحركة، فيحسب هذا الرأي يجب أن يسكن المبني حتى يخالف المعرب في حركته، وبذلك يبدو أن المبني على السكون كأنه يخالف ثلاث حركات ونحن نعلم أن الشيء له ضد واحد وليس ثلاثة، فالذي

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 82/3.

(2) انظر: ابن السراج، أبا بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ - 1985 م 51/1، والوراق، أبا الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق ودارسة محمود قاسم محمد الدرويش، مكتبة الرياض، ط1، 1420 هـ، 1999، 107، والعكبري، أبا البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار ظليمات، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، دار الفكر، ط1، 1995، إعادة 1422 هـ، 2001 م 66/1، والمبرد، المتقضب، 173/3، 2/2، والأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية ط1 1421 هـ، 2000 م، 54/1، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م 673/2. والأصبهاني، شرح اللع في النحو، 68، والإسفرابيني، عصام الدين، شرح الفريد، ضبط وتحقيق نوري ياسين حسين، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405 هـ، 1985 م، 390.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 82/3.

أطمئن إليه أن مسألة البناء صوتية في المقام الأول، سواء أكان البناء على سكون أم على حركة، أما المبني على السكون، فلا يخلو من أحد أمرين، فإما أن يكون بناؤه قد تم بسبب عارض صوتي مانع من ظهور أي حركة، كأن ينتهي الاسم بصوت الألف وهو ما في كلمة (هذا)، وإما أن يكون بناؤه قد تم لانعدام موجب التحريك، كما في كم، وإن، ومن، ومشكلة المبني على السكون افتقاره إلى رمز يدل على تأثير العامل، والرمز هو الحركة الإعرابية، قال علي أبو المكارم: "فإن فقدها يعني عدم وجود دليل صوتي لفظي على التأثير"⁽¹⁾، وتعتبر إشارة أبي المكارم إلى العامل الصوتي في البناء، أوّل إشارة من المحدثين تربط البناء بعوامل صوتية، وفيها ما يؤكد أن الراجح في البناء ليس كما يقول ابن يعيش مخالفة متحرك أو معرب، بل انعدام موجب التحريك وعلى ذلك الحريري⁽²⁾، والأنباري⁽³⁾ وأبو حيان الأندلسي⁽⁴⁾ وابن السراج⁽⁵⁾، والرعيني⁽⁶⁾.

5. أنواع البناء.

أ. لازم.

قال سيبويه: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه

العوامل الأربعة، لما يحدث فيه العامل - وليس شيء إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه

(1) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007، 99.

(2) الحريري، شرح ملحّة الإعراب، 248.

(3) الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقّي، 1377هـ، 1957م، 45.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 317/1.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 15/1.

(6) الفاكهي، جمال الدين، عبد الله بن الحسين، شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، تحقيق محمود نصار، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2004م 1425هـ، 25.

الحرف، بناءً لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل⁽¹⁾، فهم من ذلك أن هناك بناءً لا يزول، وهو ما أطلق عليه النحاة من بعد اللازم البناء⁽²⁾ وعندما قال: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف، فلأسماء غير المتمكنة، المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل، مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال، ولم تجيء إلا لمعنى⁽³⁾".

اتضح لنا أنه أخذ البناء على العموم، لأنه شرع يذكر أنواع المبنيات من اسم وفعل وحرف، وقد أخرج الفعل المضارع من المبنيات لأنه معرب، ونجد أن في تعريفه للمبنى أمرين:

1. الأمر الأول: أنا نعرف الاسم المبنى من باب القياس على الاسم المعرب الذي تتغير حركته بتغير العامل، بينما تلزم المبنيات حركة واحدة لا تزول، ففي قولي سيبويه، تعريف مستنتج للمبنى والمعرب، فالمعرب ما تغيرت حركته تبعاً للعامل، والمبنى ما لزم حركة واحدة في آخره لا تزول.

2. الأمر الثاني: في كلام سيبويه عن البناء طابع العموم، لأن تقسيم البناء إلى لازم وعارض، جاء بعده فالذي عليه سيبويه من البناء هو وجه العموم، أي لزوم الحركة.

ثم جاء المبرد (ت 285هـ) بعد سيبويه وذكر البناء اللازم، وهو ما ركب في قولك:

خمسة عشر، وبيت بيت، أو معد يركب، أو انتهى بصوت أعجمي كعمرويه وحمدويه⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(2) المبرد، المقتضب 29/4، 181/3، وابن الخباز، توجيه اللمع، 73، والمطرزي، المصباح في النحو، 89، والإسفراييني، عصام الدين، شرح الفريد، 391، وابن يعيش، شرح المفصل، 83/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 15/1.

(4) المبرد، المقتضب، 29/4، 181/3.

والمبني اللازم في المصباح في النحو للمطرزي (ت 610هـ) هو: "ما تضمن معنى

الحرف، كأين، فإنه متضمن لمعنى الاستفهام"⁽¹⁾.

في حدود البناء اللازم المتقدمة، نلمس سبب البناء، وهو تضمن معنى الحرف وعليه أكثر أئمة النحو والشراح، ولعل في قول ابن يعيش "عروض البناء"⁽²⁾، التفاتاً إلى نوعي البناء اللازم والعارض، وهذا مهم فقد قال: "فإن المبني من الأسماء يكون على ضربين، ضرب له حالة يكون معرباً فيها، وإنما يعرض له البناء في بعض الأحوال نحو يا زيد' ... ثم ذكر ومثله لا رجل"⁽³⁾ وفي ذلك إشارة إلى أن المنادى إذا كان علماً يبنى بناءً عارضاً، ولم يذكر المنادى إذا كان نكرة مقصودة كقولك: يا رجال، وأشار كذلك إلى اسم لا النافية للجنس، فإن البناء عرض له في حالة النفي، ولم يشر في ما تقدم إلى أن الجملة لها أنظمتها المتكاملة والمترابطة في النحو والصرف والصوت والدلالة، وأن الاسم المفرد وهو داخل الجملة لا يمكن أن يظل بعيداً عن نفوذ نظامها.

قال: "وضرب آخر لم تكن له حالة تمكن البتة، بل لا يكون قط إلا مبنياً"⁽⁴⁾.

فهذا المبني هو الذي لم يستطع العامل النحوي فك ارتباطه بالجملة من حيث صوت الحركة، واستبداله بصوت آخر، ومن هنا تناول النحاة البناء على أساس لسزوم الحركة، أو التسكين⁽⁵⁾، وسنرى في الفصل الثاني العلاقات الصوتية لهذه الحركة مع الاسم.

(1) المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المصباح في النحو، 87.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 83/3.

(3) نفسه، 83/3.

(4) نفسه، 83/3.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 1/13، 3/60، 2/77، 78، 3/411، 412، 2/183، 3/186، 2/302، 2/350 - 352، 3/56، 4/235، 3/287-289، 3/69، والمبرد، المقتضب 1/4، 3/171، 172، 3/309، 4/171، والسيوطي، معجم الهوامع، 1/46 وناظر الجيش، محب الدين بن يوسف، شرح التسهيل 1/285 والصبان،

ب. عارض:

العارض ما كان عارضاً إلا بسبب الخروج على أصل، أو طارئ في طريق الأصل، وتعود الأمور إلى أصولها بزوال هذا الطارئ.

فلما كان المبني اللازم ما تضمن معنى الحرف، والبناء. العارض حالة ما تعرضت للاسم ويعود بعدها إلى حالة الإعراب، فقد استقرأ المطرزي هذه العوارض في خمسة⁽¹⁾:

1. "المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي: لأن الغلام قبل إضافته إلى الياء كان معرباً

وعند الإضافة صار مبنياً، لتأثير صوت الياء الذي هو في صورة كسرة طويلة، على صوت ضمة الميم المجاورة وتمازج الصوتين بصوت واحد أدى إلى أعاقلة عمل العامل النحوي في فك ارتباط هذه اللحمة.

2. المنادى المفرد المعرفة نحو: يا زيد، فإنه يبنى بناءً عارضاً لمشابهته كاف الخطاب من حيث الأفراد والتعريف، فقد بني على الضم، لكون حركته البنائية مخالفة لحركته الإعرابية وهي الفتح في نحو يا عبد الله، والكسرة في يالزيد.

3. النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس، نحو: لا رجل في الدار، فبني " رجل " لتضمنه معنى حرف الجر، لأنه مبني على سؤال من يسأل، هل من رجل في الدار؟ لا من رجل في الدار.

4. المركب من اسمين نحو خمسة عشر، لكونه في الأصل خمسة وعشر، فلما سقطت الواو امتزج الجزآن في جزء واحد، وهنا قال الإسفراييني (ت 684): "وفي هذه الحال

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية (غير معروفة سنة النشر)، 49/1، وابن جنبي، اللع في العربية، 10
(1) المطرزي، المصباح في النحو، 89-90 بتصريف.

لا يبني العجز مع الصدر ما لم يتضمن العجز الحرف تحقيقاً أو تقديراً ك: "بعلبك
حصرموت وبادي بدا"⁽¹⁾.

5. ما حذف منه المضاف إليه نحو:

فساغ لي الشرابُ وكننت قبلاً أكاذُ أغصنُ بالماء الفرات⁽²⁾
ثم قال: "فالتقدير قبل ذلك، أو قبل حين فأنبنت "قبل" بتتوين العوض، لأن ما بعدها
محذوف مقدر.

وقال أيضاً: "ومنه الجهات الست وهي: أمام وخلف ويمين ويسار وتحت وفوق، ولم
يذكر المطرزي أي الموصولة وأوان والخازبان، وكل اسم مبهم أضيف إلى مبني أو إلى جملة
من المبنيات العارضة، وتحدث عنها في المكان المخصص للأسماء المبنية في هذه الدراسة.
ولنا في المسائل الثلاث الأولى التي ذكرها صاحب المصباح في النحو نظر، ففي
المسألة الأولى: مسألة غلامي، ذكر أن الغلام قبل إضافته إلى الياء كان معرباً، وعند الإضافة
صار مبنياً، وحاصل الأمر، أن الأصل في هذه المسألة: غلامٌ + ي ← غلامي، مما
يعني توالي ضم وكسر، والضم خلفية علوية، والكسرة أمامية علوية، وهذا التوالي مستثقل في
النطق، فلما كان ذلك، تمت المماثلة بين الياء التي هي في صورة كسره والميم المضمومة
فأبدلت ضمة الميم كسرة لمماثلة الياء، فأصبحت غلامي، فتم البناء عندئذ على الظاهر
الصوتي⁽³⁾.

وفي المسألة الثانية: وهي بناء المنادى المفرد المعرفة في نحو: يا زيد.

(1) الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن،

الرياض، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 1405هـ. 1984م، 199.

(2) الشاهد 236.

(3) هذا المصطلح خاص بالباحث.

ذكر أن المنادى بنى على الضم لمخالفة الفتح، في نحو: يا عبد الله والكسر في نحو: يا زيد، وفي ذلك ما يعيدنا إلى مفهوم البناء، وهو لزوم الحركة وعدم التأثر بالعامل، وما سمي البناء بناءً إلا لأن حركة حرف الإعراب تتمازج مع سائر أركان الاسم، فتشكل شيئاً واحداً لا تنفصل أركانه، فالمسألة في بناء زيد على الضم في قولك: يا زيد، ليست مسألة مخالفة أو مماثلة بالزيد، أو يا عبد الله بمقدار ما هي مسألة منطق تحدث عنها السيرافي، فقد قال: إن المنادى مؤول بقولك: "أدعوك" أو "أناديك"، وهو في حقيقة الأمر ضم المنادى إليك، فلما ضم إليك صار زيداً في قولك: يا زيد بمنزلة يا زيدي، ثم حذفت الياء لقوة دلالة النداء على صاحبها المنادى، فلما حذفت الياء، حذفت الكسرة لمناسبتها الياء، ولا موجب لتسكين زيد، فلم يبق إلا الضم فقيل: يا زيد⁽¹⁾

وفي المسألة الثالثة: لا رجل في الدار، قال: وإنما بنى ذلك لتضمنه حرف الجر، لأنه مبني على سؤال من يسأل، هل من رجل في الدار؟ فيجاب لا من رجل في الدار.
 إن "لا" في قولك: لا رجل في الدار مستغرقة في النفي للجنس كله⁽²⁾.

لأنها لم تنفِ المفرد، وإلا فما قولك: في لا إله إلا الله؟ وهذا الاستغراق جعل اللا مع رجل شيئاً واحداً بنى على الفتح، لمناسبتها الموقف الانفعالي في ذلك، وقدرتها على تحقيق الوضوح السمعي الذي يناسب الموقف الانفعالي، وهذا الموقف الانفعالي لا يراد منه الإخبار لأنك تريد أن تنفي جنس الرجال في الدار مهما تكن صفتهم، أو صلتهم بها، ومن هنا جاء الاستغراق في النفي بلا، وفي ذلك ما يخالف به وجهة نظر المطرزي، لأنه أول هذه المسألة

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه، رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

(2) انظر: المبرد، المقنضب، 357/4، وابن الحاجب، الكافية في النحو، 255/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 393/1، والسيوطي، همع الهوامع، 199/2، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 366/1.

على تقدير إجابتك لمن سأل، هل من رجلٍ في الدار؟ فتجيب لا من رجلٍ في الدار، فكأنما أخبرت وفي الاستغراق في النفي، ربط لا مع اسمها في بناء واحد، ما يجعل الأمر غارقاً في الانفعال، نتيجة الاستغراق في النفي، وقد ذكر سيبويه أن هذه "اللا" وما تعمل فيه، تجعل اسماً واحداً مبنياً على الفتح، إذا كانت إلى جنب الاسم⁽¹⁾.

6. الأصل في الاسم.

باستقراء أقوال النحاة، كنا نجدهم يذكرون السبب عند ذكر البناء.

- والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني⁽²⁾
- فيما نصت كتب النحو على أن الأصل في الأسماء هو الإعراب ذكر ذلك سيبويه⁽³⁾
- والمبرد⁽⁴⁾، والزجاجي⁽⁵⁾ والوراق⁽⁶⁾ والمطرزي⁽⁷⁾ وابن يعيش⁽⁸⁾ وأبو حيان الأندلسي⁽⁹⁾ والسيوطي⁽¹⁰⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 284/2.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 28/1، وابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك تحقيق عبد الحميد محمد الفياض الكبيسي، بيروت- لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ط1، 1423هـ، 2002، 57/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 14/1.

(4) المبرد، المقتضب، 1/2.

(5) انظر: الزجاجي، أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، حققه وقدم له علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1404هـ، 1984م، 260، والإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، 1402هـ، 1982، 77.

(6) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، 107.

(7) المطرزي، المصباح في النحو، 77.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، 49/1.

(9) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1418هـ، 1998م، 673/2.

(10) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، 44/1.

ولما كان النحاة يذكرون العلة في بناء الاسم، دل ذلك على أن الإعراب في الأسماء أصل والبناء ليس بأصل، لأن ما جاء على أصله، لا يحتاج إلى بيان علة، بينما الذي لا يأتي على أصل حاله، هو الذي يحتاج إلى بيان علة، ومن هنا كان النحاة يذكرون العلة عند ذكرهم "بناء"، ومما يذكر، أن قضية الإعراب أصل في الأسماء بإجماع الكوفيين والبصريين⁽¹⁾ وعلق الصبان على تقديم الاسم المعرب بالقول: "بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه (يقصد بدأ ابن مالك)، وفي التعليل بالمبني لكون علقته وجودية وعلته المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي، أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب، فقدّم علة البناء، ليبيّن أفراد معلولها (وفعل أمر) فعل (مضي بنيا) على الأصل في الأفعال⁽²⁾ .

ويمكننا أن نفهم من هذا الشرح أن البناء أصل في الأفعال، وهو ما ذهب إليه الشارح عندما قال: على الأصل ويقصد بذلك الماضي والأمر، وهو بذلك يعكس وجهة النظر البصرية في أن البناء أصل في الأفعال، خلا المضارع، فلا يبني إلا في حالات، بينما ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، كما هو أصل في الأسماء⁽³⁾، في ما تقدم من أقوال النحاة وشروحاتهم على ألفية ابن مالك، نجد أن الأصل في الاسم هو الإعراب.

(1) انظر: الأتباري، الإنصاف المسألة 72، 534/2، والصبان، حاشية الصبان 60/1، والأصبهاني، كتاب شرح اللمع، 68، والخوارزمي، صدر الأفاضل، شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990، 1-207، والإسفراييني، عصام الدين، 390، والزمخشري، أبا القاسم، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1 (سنة النشر غير معروفة) 15.

(2) الصبان، حاشية الصبان، 57/1.

(3) انظر: الأتباري، الإنصاف المسألة 72، 534/2، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 160، والخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، 202، والإسفراييني، شرح الفريد، 390، وابن الخباز،

وهذا بدوره يعيدنا إلى الوظيفة التي يؤديها الاسم في الكلم، لمعرفة اختصاصه بهذه

السمة بخلاف الحرف والفعل، فالاسم أصله الإبانة، والإبانة يناسبها الإعراب.

من المعلوم أن سيبويه لم يحد الاسم، فقد اكتفى بالتمثيل عندما قال: "فالاسم رجل

وفرس، وحائط"⁽¹⁾. لما في ذلك من الإبانة.

ولا أظن أن مسألة حد الاسم كانت تقوت سيبويه عندما تركها، الأمر الذي جعل النحاة

بعده يحدون الاسم بعشرات الحدود، فعندما مثل للاسم برجل وفرس وحائط، دل بها على

ذوات، أو على من أطلقت عليه هذه العلامة، لأن المهم في الأمر أن نعرف مدلول (مسمى)

هذه العلامة (الاسم) وقد تحدث الزجاجي عن الإعراب الذي هو الأصل في الاسم، فقال: "فقد

دخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر

ذلك مما يعثور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف"⁽²⁾.

فالاسم لما كان أخف من الفعل وأكثر طواعية للعوامل، جاء الإعراب فيه ليخدم قضية

الإفصاح والإبانة، فكان تلاقي الإعراب، الذي غرضه الإفصاح والإبانة مع الاسم، أكثر من

تلاقيه مع الفعل أو الحرف، لأن الفعل في روحه الزمن، والحرف لا معنى فيه بغير تعلقه باسم

أو فعل.

أحمد بن الحسين، توجية اللع لابن جني، 68، الأصبهاني، أبا الحسن، كتاب شرح اللع في النحو لابن

جني، 68، الأنباري، الإنصاف، المسألة 72، 534/2، الصبان، حاشية الصبيان، 60/1.

⁽¹⁾ سيبويه، الكتاب، 12/1.

⁽²⁾ الزجاجي، الجمل في النحو، 260.

ولم يذكر المتقدمون سبب الإعراب في الاسم لأن الإعراب ليس علة بل هو أصل في الإفصاح والإبانة⁽¹⁾، وما جاء على أصله خلا من بيان علة، أما ما جاء على غير أصله فحري به أن يحتاج إلى ذكر العلة.

7. الاسم المبني في نظام الجملة.

قال عبد القاهر الجرجاني: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"⁽²⁾.

هذا التعليق الذي ذكره الجرجاني يجعل الجملة بناءً واحداً متماسكاً، بعضه من بعض، يتعلق هذا بذلك، بروابط وضوابط غاية في الإحكام، فتوضع الكلمة إلى جانب الكلمة التي تستدعيها وفق قواعد النحو، مثلما توضع لبنه البناء إلى جانب اللبنة التي تشد بها، وتأبى سواها، ولنا أن نفهم من ذلك أصول نظم الجملة، وترتيب عناصرها، فالفعل لا بد له من فاعل أي مسند ومسند إليه ليتم الكلام، والمبتدأ لا بد له من خبر أي مسند إليه ومسند، وهكذا، ثم ذكر طرائق التعليق وهي ثلاث: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما⁽³⁾.

فإذا كانت الجملة قد شيدت بهذه الطريقة، وأحكمت هذا الإحكام لنا أن نطرح الأسئلة

التالية عن الاسم المبني داخل هذا النظام:

1. هل أصدرت أنظمة الجملة وقوانينها حكماً ببناء هذا الاسم لدى دخوله حيزها؟
2. هل هناك خصائص في بنيه الاسم المبني الصوتية، تجعل تركيبه مختلفاً عن تركيب

الاسم المعرب؟

(1) انظر: الجوهري، الصحاح، 179/1 باب البناء، والزبيدي، تاج العروس، 335/3، باب البناء، والشراب، محمد محمد حسن، معجم الشوارد النحوية، دار المأمون، ط1، 1411هـ-1990م، 15.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا، بيروت-لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1398هـ-1978م، المقدمة (ق).

(3) السابق، المقدمة (ق).

3. هل تمت عملية البناء بسبب عدم التأثر بالعامل؟

الإجابة نعم لكل ما ذكر، ففي السؤال الأول إن: عملية البناء قد تفرقت من داخل

الجملة وسمحت أنظمة الجملة ببقاء هذا الاسم على هيئته التي دخل بها.

والسبب في ذلك أن كثيراً من خصائص الصوت المستعمل في الكلام تختلف عن

خصائصه عند نطقه منعزلاً منفرداً⁽¹⁾ فحاصل الأمر أن الاسم المبني كان على هيئة ما خارج

الكلام، ولما دخل الكلام وتمازجت أصواته مع أصوات الجملة، اقتضت الناحية الصوتية أن

يكون هذا الاسم محركاً بهذه الحركة، والحركة الإعرابية هي صوت، فلو أخذنا الاسم "قبل"

وهو من الظروف المبنية، فإننا نحركه بأي حركة نشاء، أو نسكنه، ولكن إذا دخل الكلام في

قولنا: غادرنا زيداً قبل قليل، فإن صوت الفتحة على قبل وهي حركة البناء، تجعل من الصعب

أن نحرك قبل بالكسرة أو الضمة، وكذا الأمر في قولك: إنني من قبل كنت مع الفائزين، فقد

وقعت الضمة في من "قبل" موقفاً في هذه الجملة لا يستساغ سواه، لتحقيقها الانسجام الصوتي

أو صرفت قبل في قولك: حضرت إلى المسجد من قبل أن يبدأ الخطيب درسه، فقد تفرغت

قبل بهذه الكسرة للإضافة وزال عنها البناء في مثل هذه الحال.

ففي الأمثلة الثلاثة المتقدمة، نجد أن صوت الحركة قد انسجم مع أصوات الكلام بشكل

لا يقبل فيه صوت حركة أخرى، وهو ما يعرف بعلم الأصوات الجملي الذي ذكره الخولي

وأشرنا إليه سابقاً.

إن أمر البناء على حركة يجب ألا ينظر إليه من ناحية النطق بها بناءً على أنك

تستطيع تحريك المبني مثل: حيثُ أو قطُ أو أمسِ أو حينَ بحركة غير حركتها البنائية التي

جاءت عليها أو لا تستطيع، فأنت تستطيع أن تلفظ "الهعخع" أو مستشزرات، وتستطيع أن تفك

(1) انظر الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، 1407هـ - 1986،

إدغام المثلين، أو المتجانسين في قولك: ربحت تجارتك، وددت طالبتها المعلمة، وتستطيع ألا تماثل في قولك: هذا قلمي، ولكنك لا تستطيع أن تجعل لأصوات مثل هذه الأمثلة قبولاً أو تمازجاً صوتياً في الكلام بشكل تستأنسه النفوس، وتلذ به الأسماع، لما فيها من جهد عضلي وتكلف في النطق، فيجب أن ينظر إلى الأمر على أنه ملازمة حركة للاسم، وقبولها أكثر من غيرها في تحقيق الانسجام الصوتي.

وأما السؤال الثاني: هل هناك خصائص في بنيه الاسم المبني الصوتية تجعل تركيبه مختلفاً عن تركيب الاسم المعرب؟

نعم، والدليل في ذلك أن أي اسم ليس إلا تركيباً صوتياً خاضعاً في حركته الإعرابية لقواعد النحو في نظام الجملة، وله خصائصه المميزة، فليس بالضرورة أن تكون خصائص المادة التي يتكون منها الاسم المبني، من الخصائص نفسها التي يتكون منها الاسم المعرب فتمازج أصوات الاسم المبني يتقرر عنه، أمر يختلف عن تمازج أصوات الاسم المعرب، ثم إن الاسم المبني لما دخل التركيب أصبح للجملة دور كبير في قبول حركته أو عدم قبولها، تحقيقاً لمبدأ الانسجام الصوتي.

إن الجملة قبلت حركة ما على هذا الاسم ولم تقبل الثانية، لأن هذه الحركة هي التي تتسجم أكثر من غيرها مع سائر أصوات الجملة، وعندئذ لم تعد المسألة في حركة الاسم المبني أنك تستطيع أو لا تستطيع أن تنطق بغيرها، بمقدار ما هي قضية قبول، أو عدم قبول من ناحية الانسجام الصوتي، فلما كانت أصوات الجملة في نسيجها تقبل هذا الصوت أكثر من ذلك، جاءت من هنا قضية بناء هذا الاسم على حركة ما وبغض النظر عن الموقع الإعرابي لأن الموقع الإعرابي محكوم بالعامل غاب أم شهد، وليست الحركة إلا أثراً للعامل.

والسؤال الثالث: هل هناك دور للعامل النحوي في عملية البناء؟

بتقرير النحاة إن عدم التأثر بالعامل هو سبب رئيس في بناء الاسم⁽¹⁾ فالاسم المعرب يتأثر بالعامل بخلاف الاسم المبني.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين أثر العامل، والموقع الإعرابي للاسم المبني، فالموقع الإعرابي للاسم المبني يظل محكوماً بالعامل فلا يجوز مثلاً في قولنا: رأيت من أحب، أن نعد مَنْ ليست مغمولة لرأى لأن الحركة الإعرابية لم تظهر على (مَنْ) فهي لم تظهر للانفعال بحركة البناء، وتمازج الوقف مع (مَنْ) تمازجاً لم يقوَ عليه العامل النحوي. وربما أطلقوا على الاسم المعرب، مصطلح "متمكن" وعلى الاسم المبني مصطلح "غير متمكن"، ثم فرعوا المتمكن إلى متمكن أمكن كزيد وعمرو، وإلى متمكن غير أمكن، وهو غير المنصرف نحو أحمد ومساجد ومصابيح⁽²⁾ مما يعني تقارباً في مصطلحي، غير متمكن، وهو المبني، وغير أمكن وهو غير المنصرف، وهذا التمكن أو عدمه، يقصد به مدى استجابة الاسم المعمول للعامل النحوي في ظهور أثر العامل (الحركة)، فإذا كانت الاستجابة مطلقة دعوا هذا الاسم متمكناً وهو المعرب، وإذا كانت الاستجابة جزئية، دعوا هذا الاسم متمكناً غير أمكن وهو غير المنصرف، وأما إذا لم تكن هناك استجابة للعامل النحوي، فعندئذٍ دعوا هذا الاسم "مبنياً".

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 13/1، والمبرد، المقتضب، 4/1، والزمخاري، الجمل في النحو، 260، وابن جنبي، الخصائص، 37/1، وابن الحاجب، الكافية في النحو، 16/1-17، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 30/1، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 47/1، والأنباري، أبا البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، 129، والسيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ط3، 1423هـ، 2003م، 41/2.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 35/1.

8. التشابه الصوتي بين علامات الإعراب، وعلامات البناء

ونقصد بالتشابه الصوتي بين علامات الإعراب وعلامات البناء أن تكون أصوات هذه العلامات مشتركة، وهذا مما شغل النحاة في أصل العلامة من جهة وأدى إلى الخلط بين مصطلحي البناء والإعراب من جهة أخرى⁽¹⁾.

أ- الخلط بين مصطلحي الإعراب والبناء:

وفي ما يلي نرى كيف تم هذا الخلط، والأصل في العلامة هل هي للإعراب أم للبناء، لقد ذكرنا في الجزء الذي تحدثنا فيه عن علامات الإعراب وعلامات البناء أن النحاة لم يصطلحوا على علامات بناء غير علامات الإعراب التي نعرفها، وهذا ما يمكن أن يكون منبع خلط عند عدد من النحاة.

قال عبد الله الدايل: "وعلامات البناء والإعراب بينهما صلة وثيقة، لذلك أولى سيبويه كلا علامات البناء والإعراب عناية خاصة، وأفرد للحديث عنها باباً أسماه باب مجاري أو آخر الكلم من العربية"⁽²⁾.

ولا يمكن أن تكون الصلة التي ذكرها الدايل، إلا صوتية، ممثلة بأصوات الحركات على وجه التحديد، لأنه لا توجد أصوات في اللغة العربية، تخص الواحد من المبني أو المعرب دون الآخر، وقد عبر السيرافي عن هذه الصلة بجلاء عندما قال: "والدليل على أن كل ذلك يجمعه اسم الفتح والضم والكسر والوقف، أن سامعاً لو سمع لفظين مفتوحين، أحدهما بعامل، والآخر بغير عامل لم يفصل بينهما بنفس السمع، واستويا عنده في النطق، حتى يرجع

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 1/286، 417، 528/3 - 532 والمبارك، مازن، الرماني في النحو، 348، والسيرافي، أبا سعيد، شرح كتاب سيبويه، 1/103.

(2) الدايل، عبد الله بن أحمد، البناء في اللغة العربية، قسيم الإعراب، مكتبة الراشد، الرياض، ط1، 1410هـ، 1990م، 79، 80.

فيعرف ما أوجب ذلك له من عامل أو غير ذلك⁽¹⁾. وعنى بذلك، المبني والمعرب، فالصلة التي ذكرها الدليل، هي الصلة ذاتها التي ذكرها السيرافي من قبل، وهي صوتية محضة، فنحن إذا ما درسنا خصائص كل صوت عربي على انفراد، لا نجد صوتاً مفرداً يخص المبني أو المعرب، ولكن عند تركيب هذه الأصوات في مجموعات الفونيمية لتتشكل الكلمة الواحدة نلاحظ أن المجموعة الفونيمية مجموعة الكلمة الواحدة للاسم المبني⁽²⁾، لها خصائص فونيمية داخل تركيب الجملة، تختلف عن الخصائص الفونيمية للاسم المعرب، الأمر الذي لم يمكن العامل النحوي من أن يحدث أثراً في الاسم المبني لما فيه من التماسك، ف-من- الموصولة لو قلت: جاء "من" أحب، أو رأيت "من" أحب، أو سررت بـ "من" أحب، أي عامل نحوي أثر في تماسكها الصوتي؟ وفي ما خلا المبني على السكون نجد أن البناء على الحركة يشكل قاسماً مشتركاً صوتياً بين المعرب والمبني وقد أدى هذا الأمر إلى الخلط -ولاسيما عند الكوفيين- بين مصطلحي الإعراب والبناء لأن صوت الحركة هو نفسه في المبني والمعرب. والآن نرى أثر التشابه الصوتي بين المبني والمعرب في إطلاق مصطلح الإعراب والبناء عند عدد من نحاة المدرستين، البصرية والكوفية من خلال استقراء عدد من مصطلحاتهم في الإعراب والبناء.

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، 104/1.

(2) بشر، كمال محمد، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، 2000م، ص 485.

أولاً: أعلام المدرسة البصرية

أ. سيبويه (ت 180هـ)

- 1- أطلق سيبويه مصطلح الجزم على فعل الأمر في عمليات الإسناد، وكان يقول: فعل الأمر المجزوم للواحد⁽¹⁾، وفعل الأمر مبني برأي مدرسته.
 - 2- أطلق مصطلح الجزم على "لئن". قال: "وجزمت لدن ولم تجعل كعند، لأنها لا تمكن من الكلام تمكن عند"⁽²⁾ والمعلوم أن لدن من المبنيات.
 - 3- أطلق مصطلح النصب على ظرف الزمان المبهم عندما نصب (قبل) و (بعد)⁽³⁾.
 - 4- أطلق مصطلح الرفع على ظرف الزمان المبهم، قال: "وفي قولك: اليوم الجمعة، واليوم السبت، إن شئت رفعت"⁽⁴⁾. يقصد رفعت اليوم، لأن اليوم في مثاله يتضمن الزمان المبهم.
 - 5- أطلق مصطلح الرفع على المنادى المفرد، وقبل، وبعد من الظروف قال: "وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا ... قوله كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد من الظروف وموضعها واحد، وذلك قولك: يا زيد، ويا عمرو"⁽⁵⁾.
- والمقصود بالمفرد، المنادى المفرد، وهو من المبنيات، فقد رفعه، ورفع قبل، وبعد وهما من المبنيات أيضاً.

(1) سيبويه، الكتاب، 417/1، 3/ 528 - 532.

(2) نفسه، 286/1.

(3) نفسه، 182/1.

(4) نفسه، 417/1.

(5) السابق، 182/1.

لفت المبرد الانتباه إلى اشتراك الاسم المبني والمعرب بالحركة فقال، فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء، إذا كان الشيء معرباً، فإن كان مبنياً، لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ وقبلُ، وبعُدُ، قيل له مضموم، ولم يقل مرفوع، لأنه لا يزول عنه الضم⁽¹⁾.

ويقصد بالحركات: الضمة والفتحة والكسرة، وفي قوله: "إذا كان الشيء معرباً"، يقصد أنها علامات إعراب، لأنه أطلق مصطلح الرقع على المعرب بالضمة، ومصطلح النصب على المعرب بالفتحة ومصطلح الجر على المعرب بالكسرة⁽²⁾.

لاحظنا توظيفاً لا لابس فيه لمصطلحات الإعراب والبناء عند المبرد، لأنه كان يوظف كل مصطلح في مكانه المناسب، سواءً أكان المصطلح للإعراب أم للبناء.

أما عن البناء فقال: "وأين وكيف يقال له مفتوح: ولا يقال له منصوب: لأنه لا يزول عن الفتح، نحو: هؤلاء وحذار، وأمس، مكسور ولا يقال له مجرور: لأنه لا يزول عن الكسر، وكذلك من، وهل، ويل يقال له موقوف: ولا يقال له مجزوم: لأنه لا يزول عن الوقف"⁽³⁾.

ويبدو أن المبرد يريد أن يشرح مسألة فيها لابس ناشئ عن التشابه الصوتي بين المبني والمعرب في الحركات، لأن النحاة عندما لم يجدوا طريقة يتميز بها المبني عن المعرب في الصوت، احتكموا إلى العامل النحوي، فكانوا يطلقون مصطلح الإعراب، حيث كان للعامل

(1) المبرد، المقتضب، 4/1.

(2) نفسه، 4/1.

(3) نفسه، 4/1.

النحوي أثر، أما إذا لم يتأثر الاسم بالعامل النحوي، وهو المبني، فإنهم يطلقون مصطلح الحركة فقط، أي مبني على كذا، ويسمون الحركة.

ج. ابن السراج (ت 316هـ).

قال ابن السراج، مدركاً للتشابه الصوتي بين الاسم المبني والاسم المعرب: "فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم"، مبنياً فإن كان مضموماً نحو: "منذُ" قيل مضموم؛ ولم يقل مرفوع؛ ليفرق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحاً نحو: "أين" قيل مفتوح؛ ولم يقل منصوب وإن كان مكسوراً نحو "أمس" و"حذام" قيل مكسور؛ ولم يقل مجرور⁽¹⁾.

وكان ابن السراج حريصاً على التفريق بين الحركة الملازمة وهي حركة البناء، والحركة غير الملازمة وهي حركة الإعراب، لذلك كانت مصطلحاته في الإعراب والبناء ذات طابع مميز لا لبس فيه.

د- الزجاجي (ت 337هـ)

فرق الزجاجي بين علامات الإعراب وعلامات البناء وأدرك التشابه الصوتي في الحركة بينهما، وراح يذكر حالات إعرابية لكل من الاسم والفعل المضارع، لكن كلامه كان منصباً على الحركات الفرعية.

قال: "قولك ضاربان، وضاربون: بدلاً من حركة وتكوين، وكانت في يضربان ويضربون بدلاً من حركة"⁽²⁾، أي أن الألف في "ضاربان" جاءت بدلاً من الضمة لأن الأصل ضاربٌ، وجاء النون بدلاً من التكوين، أما يضربان ويضربون، فالأصل فيهما يضرب، ثم أسند للاثنتين والجمع، في قولك يضربان ويضربون: فجاءت نون الرفع بدلاً من الضمة.

(1) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، 45.

(2) البطلوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق وتعليق حمزة النشري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م، 45.

ثم تحدث عن زوال الحركة في "ضاربان" و"ضاربون" و"يضربان" و"يضربون"⁽¹⁾.

والمقصود بزوال الحركة، حالة الإعراب، لأنه يقصد الاسم والفعل المضارع تحديداً والأصل فيهما الإعراب، وثبات الحركة هو المقابل لزوالها، فلما تحدث الزجاجة عن زوال الحركة، دل ذلك على أن هناك حالة ثبات للحركة، وحالة ثبات الحركة هي البناء فنحن وإن وجدنا الزجاجة يتحدث عن التشابه الصوتي في "يضربان" و"ضاربان" و"يضربون" و"ضاربون"، وهي أربعة أمثلة لحالات إعراب، وليست بحالات بناء، فإننا نفهم أن التشابه الصوتي بين ألف يضربان وضاربان من جهة، وبين واو ضاربون، ويضربون من جهة أخرى يمكن أن يوقع في وهم ناتج عن التباس الاسم بالفعل المضارع في مثل هذه الحالات، بمعنى أن الزجاجة تحدث عن التشابه الصوتي بين عدد من أفراد عائلة الاسم المعرب. هـ السيرافي: (ت 368هـ) .

قال السيرافي: "ولا فرق بين المعرب والمبني في النطق"⁽²⁾، يقصد صوت الحركات الإعرابية، وعندما أراد أن يفرق بين المعرب والمبني، وصوت الحركة فيهما واحد قال: "ولكنهم جعلوا الفتح المطلق لقباً للمبني على الفتح، والضم المطلق لقباً للمبني على الضم وكذلك الكسر والوقف"⁽³⁾، في هذا النص ميز السيرافي بين المبني والمعرب، بإطلاق مصطلح الحركة، فلما قال: الفتح المطلق عني بالمطلق أن الذي لزمه الفتح لا يزول عنه، وهكذا في مطلق الضم، أو مطلق الكسر، أو مطلق الوقف، وأنه لما قال: الفتح والضم والكسر والوقف عني بها المبني وأما المعرب، فإنه قال فيه: "وجعلوا نصب لقباً للمفتوح بعامل وكذلك المرفوع والمجرور والمجزوم، لا يقال لشيء من ذلك مضموم: وإنما يُخبر عنه بتقييد لئلا

(1) نفسه، 45.

(2) السيرافي - أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، 103/1.

(3) نفسه، 104/1.

يدخل في حيز المبنيات المسميات بهذه الأسماء المطلقة⁽¹⁾، في هذا النص ميّز كذلك بين المبني والمعرب، بإطلاق مصطلح "العامل" مع المعرب، وأما المبني، فقد ذكر ملازماته المصطلحية من الحركات في النص السابق.

وبالرغم من دقة السيرافي، وتحريه اللفظ المناسب، عندما يتحدث عن المبني والمعرب، لما بينهما من تشابه صوتي، تظل قضية التشابه الصوتي بين المبني والمعرب، أكبر من دقته المصطلحية، لأنه عاد وقال في المبني والمعرب: "كل ذلك يجمعه اسم الفتح والضم والكسر"⁽²⁾، والمعلوم أن هذه المصطلحات تناسب المبني لا المعرب.

و- الرماني (ت 384هـ)

لقد تناول الرماني في إحدى مسائله، قضية الإعراب والبناء بأسلوب عرض يحتاج إلى تفسير وتدبر، ولاسيما من الناحية المصطلحية، ويذكر أن الرماني في عرضه للمسائل النحوية، يجعل القارئ في موضع يضطر فيه إلى التفسير والاجتهاد، حتى قيل عنه: "ليس عنده من النحو شيء"⁽³⁾، لشدة الإبهام في مسائله النحوية .

قال: "الذي يجوز في المكان المختص، الجاري مجري المبهم، أن يعرب بالإعراب الذي يكون للمبهم، لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته، حصل له الحكم بحق الشبه ولم يكن له بحق الأصل، فأصل الإعراب بالنصب للظرف من المكان المبهم، فأما هذا المختص، فليس ذلك الإعراب له بحق الأصل، ولكن بحق شبه المبهم"⁽⁴⁾، وأبرز ما في هذا الكلام أن قضية التشابه الصوتي بين حركات البناء والإعراب مما يشغله، والهدف الرئيس

(1) نفسه، 104/1.

(2) السابق، 104/1.

(3) المبارك، مازن، الرماني في النحو في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، بيروت-لبنان، دار الكتاب اللبناني، 1974، 348.

(4) نفسه، 344.

من كلامه، أن يميز المبني من المعرب، وفي ما يلي كيفية وقوع البناء على الظرف كما يفهم من الرّماني:

1. الإبهام موقع في البناء لظرفي الزمان والمكان، والمُبهم ما ليس له أقطار تحصره⁽¹⁾.
 2. جميع ظروف الزمان مبنية، مبهمه ومختصة.
 3. الظرف ما تضمن معنى (في) من زمان أو مكان.
 4. الظرف متصرف وغير متصرف، فالمتصرف ما يقع ظرفاً وغير ظرف، كحين، ويوم، وليل، ونهار، وغير المتصرف ما لا يقع إلا ظرفاً كبعيدات بسين، وسحير، وعمّة وعشاء.
 5. الاختصاص في ظرف المكان مخرج من البناء.
 6. المكان المختص يمكن أن يعود إلى البناء، كما في قولهم "هو مني منزلة الشغاف"⁽²⁾ لأن هذه المنزلة لها حدود ولكن العباد لا تستطيع حصرها لما فيها من اللطف وخفاء الحال، فجرت مجرى المبهم، والابهام موقع في البناء.
- وخلاصة القول عن الرّماني في المبني والمعرب، أنه خلط بينهما في المصطلح شأنه شأن غيره الذين أوقعهم التشابه الصوتي بين حركات المبني وحركات المعرب.
- ثانياً: أعلام المدرسة الكوفية
- نظراً لأن النحو الكوفي قد ورد معظمه من خلال مصادر النحو البصري، فإننا نقف على عدد من المصطلحات التي لم يفرق فيها بين المبني والمعرب، كما وردت عند بعض

(1) الأصبهاني، أبو الحسن الباقولي، كتاب شرح اللمع في النحو لابن جني، 198.

(2) المبارك، الرّماني في النحو، 344.

الكوفيين، من خلال الإشارات إليها في بطون كتب النحو البصري، إلا ما كان من الفراء في كتابه "معاني القرآن"، وما فيه من بصمات النحو الكوفي.

الفراء (ت207هـ)

قال الفراء عن ياء المتكلم في قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَرْفُوا عَلَيَّ

أَنْفُسَهُمْ...﴾⁽¹⁾ منصوبة⁽²⁾، وهي من المبنيات، وقال عن الياء التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ

أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾ منصوبة⁽⁴⁾، وهي كذلك من المبنيات، ورفع هي⁽⁵⁾ في قوله تعالى:

﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾⁽⁶⁾ والضمير أيضا من المبنيات ونصب هذا⁽⁷⁾ في

قوله تعالى: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾⁽⁸⁾، واسم الإشارة مبني، ونصب الياء⁽⁹⁾

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْشُرِي هَذَا غُلْمٌ﴾⁽¹⁰⁾. في قراءة "يا بشراي".

(1) الزمر: 53.

(2) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1403هـ-1993م، 39/1.

(3) يونس: 72.

(4) الفراء، معاني القرآن، 44/1.

(5) نفسه، 57/1.

(6) البقرة: 271.

(7) الفراء، معاني القرآن، 31/2.

(8) يوسف: 3.

(9) الفراء: أبو زكريا، معاني القرآن، 39/2.

(10) يوسف: 19.

وقال: "يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه ألا ترى أنك تقول:

كفأك به ونهاك به وأكرم به وبئس به رجلاً"⁽¹⁾، فالهاء التي "به" في قول الفراء مبنية على الكسر، وأطلق عليها مصطلح الإعراب.

وإذا ما تركنا خلط الفراء في مصطلحات الإعراب والبناء بسبب التشابه الصوتي

بينهما، فإننا نجد خطأً عند الكوفيين كمدرسة، فقد قالوا عن فعل الأمر: "إنه معرب مجزوم"⁽²⁾.

وأشارت المصادر النحوية إلى خلطهم في ألقاب الإعراب والبناء كما ذكر ابن يعيش⁽³⁾، وابن عقيل⁽⁴⁾ والسيوطي⁽⁵⁾ وغيرهم.

ولو وزنا بين البصريين والكوفيين في خلطهم بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات

البناء، فإننا نجد ما يلي:

1. نظراً لأن النحو الذي نتداوله الآن يغلب عليه الطابع البصري، فإن الحكم على

المدرسة الكوفية بالخلط المصطلحي معياره بصري.

2. أن العالم النحوي من البصرة، ولئن خلط في مصطلح ما بين المبني والمعرب فإننا

نجدّه يصحح لنفسه في مكان ما، ولا أدل على ذلك من سيبويه نفسه، فقد أطلق

مصطلحات إعرابية على المبني، ذكرت سابقاً، غير أن قاعدته في البناء والإعراب

كانت تنص على لزوم الحركة في الاسم المبني، وزوالها عن الاسم المعرب، وإطلاقه

مصطلح البناء ومصطلح الإعراب في مكانهما المناسب.

(1) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، 2/119.

(2) انظر: الإنصاف، الأنباري، المسألة 72، 2/524، حاشية الصبان، 1/58.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 3/84.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/25.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 1/46.

3. إذا كان الخلط عند البصريين في الجزء من الباب النحوي كأن يقول سيبويه عن لدن:

مجزومه⁽¹⁾ مثلاً أو أن ينصب: قبل، وبعد⁽²⁾ فإن الكوفيين قد خلطوا على مستوى

أشمل، ولاسيما عندما عدوا فعل الأمر معرباً مجزوماً⁽³⁾، لكن هذا بالمعيار البصري،

ولا أدل على ذلك مما قاله ابن يعيش: "حركات البناء عند البصريين: الضمة والفتحة

والكسرة وعند الكوفيين: الرفع والنصب والجر"⁽⁴⁾ وكذا قال ابن الحاجب: "إن الكوفيين

يذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما"⁽⁵⁾.

4. لقد لعب التشابه الصوتي بين المبني والمعرب دوراً كبيراً في الخلط المصطلحي عند

الكوفيين والبصريين، ولكن هذا الخلط تلاشى باستقرار المصطلح النحوي عند

البصريين، وظلت بعض جوانبه عند الكوفيين على نحو مما شاهدنا عند الفراء.

ب- الأصل في العلامة الإعرابية:

تحدثنا في القسم الثاني من هذا الفصل عن علامات الإعراب وعلامات البناء، وقلنا:

إنه لا توجد علامات بناء غير علامات الإعراب التي نعرفها، فالفيصل بين علامات الإعراب

وعلامات البناء هو إطلاق المصطلح من حيث دلالاته على الاسم المبني أو المعرب، ففي

قولك: اجلس حيث زيدٌ يجلس، نقول في "حيث": ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب

مفعول فيه، وفي جملة هذا صاحبٌ زيد: نعرب "صاحبٌ" خبراً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة

أي أن "حيث" اسم مبني و"صاحبٌ" اسم معرب، والحركة واحدة للثنتين وهذا الأمر (اشترك

(1) سيبويه، الكتاب، 417/1.

(2) نفسه، 182/1.

(3) انظر: الأبناري، الإنصاف، مسألة 72، 524/2، الصبان، حاشية الصبان، 58/1، شرح ابن عقيل، 25/1،

السيوطي، همع الهوامع، 46/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 72/1.

(5) ابن الحاجب، الكافية، 3/2.

الاسم المبني والاسم المعرب في حركة واحدة)، أثار خلافاً في أصل العلامة هل هي للمعرب أم للمبني؟ وكان النحاة في ذلك على ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول: وهو الغالب، ويرى أن حركات الإعراب هي الأصل، لأنها تكون للأسماء، والأصل في الأسماء هو الإعراب، أما حركات البناء فتكون للفروع وهي الأفعال والحروف⁽¹⁾.

والمذهب الثاني: يرى أن حركات البناء هي الأصل "لأنها ثابتة"⁽²⁾.

المذهب الثالث: يرى أصالة علامات الإعراب وعلامات البناء، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام"⁽³⁾.

ونحن نطمئن إلى المذهب الأول الذي يرى أن حركات الإعراب هي الأصل، والذي يدعونا إلى الأخذ بأصالة حركات الإعراب ما يلي:

1. إن فكرة أصالة علامات الإعراب، أو علامات البناء، نبعت أصلاً من الأصل في الاسم

هل الإعراب أم البناء؟ فلما كان الأصل في الاسم أن يكون معرباً⁽⁴⁾، كان الأصل في

العلامات أن تكون للإعراب، لأن علامات الإعراب تشترك مع الاسم في خاصية

(1) انظر: الأبناري، أبا البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، 57، ابن يعيش، شرح المفصل 82/3، السيوطي، همع الهوامع 61/1، والمطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، الدار الجامعية (غير معروفة سنة النشر)، 92 وابن الحاجب الكافية في النحو، 22/1 و الصميمي، التبصرة والتذكرة، 76/1 والجرجاني، عبد القاهر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982، 107/1 ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق هادي نهر، الأردن-عمان، دار اليازوري، 2007م، 279/1.

(2) العكبري، الباب، 58/1.

(3) نفسه، نفسها.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 14/1، والميرد، المقتضب، 1/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 49/1، والمطرزي، المصباح في النحو، 77، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، 673/2، والأصبهاني، كتاب شرح اللمع، 68، والخوارزمي، صدر الأفاضل، 201/1 والزجاجي، الجمل في النحو، 260، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 103/1، 104.

الإبانة، والتقاء علامات الإعراب مع الاسم المعرب النقاء أصل يجمعها، وهو الكشف والإبانة، فلا يمكن لعلامات الإعراب أن تثبت في فرع أو خارج عن أصل (الاسم المبني) لأن الأصول تواجه الأصول، قبولاً أو رفضاً، ولا توجه الفروع فلما قبلت علامات الإعراب، الاسم المعرب لما ذكرنا، وكان الاسم المعرب أصلاً بالإجماع، دل ذلك على أن علامات الإعراب هي الأصل، وليس علامات البناء.

2. الأصل في العامل النحوي أن يعمل (لا يكف)، ويحدث أثراً في معموله، كما في الاسم المعرب، فإنه يُرفع ويُنصب ويُجر، أما إذا كانت هناك حالة ما تعيق العامل النحوي، أو يعمل بها بطريقة مختلفة عن عمله في الاسم المعرب، كالاسم المبني لما فيه من التماسك والتمازج بين أركانه ما يعيق العامل النحوي، فإن هذه الحالة طارئة والطارئ أمرٌ عارض في مجرى الأصل، لا يمكن أن يلغيه، وتظل الأصالة لحركات الإعراب.
3. إن الفريق الذي يرى أن علامات البناء هي الأساس، بدليل ثباتها والثابت أصل المتحرك، يكون بقوله: "الثابت أصل المتحرك"، قد قلب الحقيقة لأن المتحرك أصل والثابت طارئ، فالاسم المبني ثبت على حال لأمر طارئ، وهو تمازج أصواته بهيئة تعيق العامل النحوي، ويعود العامل النحوي إلى عمله، بزوال الطارئ، ألا ترى أن الاسم المبني ذاته يعمل فيه العامل النحوي (يعرب) بزوال هذا الطارئ فقد صُرِّفت "قبل"، في قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَآسَا﴾⁽¹⁾، لزوال القطع عن الإضافة، والقطع عن الإضافة علة بناء، فلما زال القطع عن الإضافة، عادت أصوات "قبل" إلى هيئة تستجيب للعامل النحوي.

(1) المجادلة: 3.

4. إن في الإعراب شمولاً وإحاطة، وكشفاً وإبانة، وفي البناء جموداً وإعاقة، وانتقال من عام إلى خاص، وهذا مما يجعل علامة الإعراب أصيلة، وعلامة البناء دخيلة، أو طارئة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

العلاقات الصوتية بين الأسماء المبنية وحركات البناء.

- مقدمة.

أولاً: الأسماء المبنية وعوامل بنائها.

أ. الضمائر.

ب. أسماء الإشارة.

ج. الأسماء الموصولة.

د. أسماء الأفعال.

هـ. أسماء الأصوات.

و. الكنايات.

1. كنايات العدد.

2. كنايات الحديث.

3. أسماء الاستفهام.

4. أسماء الشرط عدا أي.

ز. المركبات.

1. الأعداد المركبة.

2. الظروف المركبة.

3. الأحوال المركبة.

4. التركيب في ما ليس بظرف ولا حال.

5. المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم.

6. العلم المركب تركيباً مزجياً.

7. العلم المختوم بصوت.

8. لات أو ان والخازباز.

ح. الظروف.

ط. اسم لا النافية للجنس.

ي. المبني على الحكاية.

ك. المنادى: المفرد، المبهم المقترن بال، والمبهم المقترن باسم الإشارة.

ل. ما كان سبباً للمؤنث على وزن فعال.

م. ما كان علماً للمؤنث على وزن فعال.

ن. الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة.

ثانياً: البناء على العارض الصوتي.

أ. إرادة اللفظ بالحرف الواحد.

ب. المضاف إلى ياء المتكلم.

ثالثاً: الدلالات الصوتية في نسبة شيوخ الحركة في المبنيات.

المقدمة :

عندما نتحدث عن العلاقات الصوتية بين حركات البناء والأسماء المبنية فإن ذلك لا يعني أن هناك علاقة بين عموم أفراد العائلة الواحدة من الأسماء المبنية والحركة، إذ إن أفراد عائلة النوع الواحد من المبنيات لا تجمع على حركة واحدة في البناء، فالعلاقة مثلاً ليست بين الضمائر والفتحة، لأن الضمائر تبنى على مختلف الحركات، وليست بين "حيث" والضممة، لوجود ظروف غير حيث مبنية على الضمة ولاسيما المقطوعة منها عن الإضافة، كقَبْلُ وبعْدُ وقَطُّ.

ولكن العلاقة التي نقصدها، والتي يقع عليها جل أمرنا في هذا الفصل، هي العلاقة بين حركة البناء الواحدة، وسائر المبنيات عليها من مختلف أنواع المبنيات وهي علاقة قائمة على أساس الانسجام بين صوت الحركة وصوت الحامل للحركة، أو بين الحركة والصوت الذي يفصله ساكن عن حرف الإعراب، فالمبنيات على الكسر، من ضمائر وأسماء أفعال، وما كان سبباً للمؤنث على وزن فعال، تشترك معاً في خصائص صوتية، في بناها التركيبية تجعل من الصعب أن يتحقق انسجام صوتي بينها وبين حركة أخرى سوى صوت الكسرة، وكذا الأمر في المبنيات على الضم وصوت الضمة، أو المبنيات على الفتح وصوت الفتحة.

أما المبنيات على السكون، فإنها تشترك معاً في خصائص صوتية، وبني تركيبية بشكل لا تقبل الحركة مطلقاً، فلو أخذنا "مَنْ" استفهامية، كانت أم شرطية، وحاولنا أن نحدث أثراً للعامل النحوي، في حالات الإعراب فلن نظهر لنا إلا السكون، وكذا الأمر في "ذَا" الموصولة، أو "إذا الظرفية"، والسبب في ذلك، أن أصوات هذه المبنيات متماسكة ومتمازجة معاً، من نوع لا تكون فيه استجابة لعامل نحوي، وهذا يعادل العلة في النحو، لأن النحاة الذين

تحدثوا عن العلل، كانوا يتحدثون في المقابل عن موانع في سيرورة نسيج الكلام حسب الأصول⁽¹⁾.

إن تحقيق الانسجام الصوتي له دور في قبول الأسماء المبنية هذه الحركة دون تلك، فالأسماء المبنية تشترك جميعها في عدم قدرة العامل النحوي على إحداث أثره في آخرها (الإعراب) ولكنها تتمايز في ما بينها في تحقيق الانسجام الصوتي مع حركة البناء، لأن الذي يبني على الضم من هذه الأسماء، لا يتحقق فيه انسجام صوتي مع حركة غيرها، لما فيه من بنى تركيبية وخصائص صوتية، لا تقبل غير صوت الضم وكذا الأمر في المبني على الكسر أو الفتح، وهذا الانسجام لا يبدو في الكلمة المفردة أحياناً، بل من خلال وضع الاسم المبني في الجملة، وملاحظة تحقيق الانسجام في حركة واحدة فقط مع سائر أصوات الجملة، وقد ضربنا أمثلة في الفصل الأول تغني عن الإعادة.

يؤخذ بعين الاعتبار تعدد لغات بعض الأسماء المبنية، كما في "الذي" ولغاتها: اللذ، اللذ، اللذ⁽²⁾ و"حيث" ولغاتها: حوث، حوث، وحيث، وحيث، وحوث⁽³⁾، واسم الصوت "ها" بمعنى خذ، ولغاته: هاء، وهأ، وهاء، وهاء، وهائي⁽⁴⁾، وغير ذلك من الأسماء التي تعددت لغاتها،

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 307/4، وابن جنبي، الخصائص 96-48/1، 144/1 - 188، 251-237/1، والأبثاري، لمع الأدلة، 105، 112، 115، 117، 121، 125، وأسرار العربية 2، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 64، 76، وابن الوراق، علل النحو، 82، 199، 212، 219، 228، 231، 232، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 52/1، 65، 74، 78، 81، 85، 99، 100، 101، والسيوطي، الاقتراح، 47-58.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 139/3، ابن عقيل، شرح التسهيل 136/1 والزمخشري، المفصل في علم العربية، 183.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 286/3، والسيوطي، همع الهوامع 205/3، والمبرد، المقضب 175/3-178، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 215.

(4) المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، منشورات الأفاق الجديدة ط1، 1393هـ - 1973م ط2، 1403هـ - 1983م، 346-349.

ولكن هذا التعدد، لا يعني أننا سنبحث له عن انسجام صوتي جديد مع سائر لبنات الكلام، لأنه لم بلغ الأصل، وظل الاسم مبنياً، وإن انتقل في بنائه من حركة إلى حركة.

إن مسألة تحقيق الانسجام الصوتي بثبات الاسم المبني على حركة ما، هي حصيلة تآلف موسيقي بين أذن السامع والصوت المسموع، ولا أحد منا يجزم بعدم وجود ألفة موسيقية بين آذان المتحدثين بلغات غير مشهورة لعدد من الأسماء المبنية وأصواتها، لأن هذه الألفة تعتمد على عاملين هما: درجة الشبوع، وثقافة أهل الجماعة اللغوية.

أما درجة شبوع اللغات الأخرى للأسماء المبنية، وهي اللغات التي لم تستخدم الآن كالتي ذكرناها، وما في إيه، وإيه، وإيه، وإيه، وإيه، وإيه، وإيه، وإيه، وإيه، وإيه، وما في أف، وأفاً، وأف، وأف، وأف، وأف، وأف، والأصل أف، وغير ذلك مما سنتناوله، فإنها ليست بدرجة الأصل، وظلت اللغة الأصل هي الأشيع، ولذلك بنينا عليها دراستنا.

وأما ثقافة أهل الجماعة اللغوية، فأمرها معتمد على شبوع اللغة حتى يتم قبولها واستحسانها، فإن شاعت، قبلت واستحسنتم، وإن قبلت واستحسنتم صارت لها ألفة موسيقية وإلا، فلا، فنحن الذين لا يشيع بيننا اسم الفعل "كذب عليك العسل" عند سماعنا هذا التركيب نفهمه وكأنه جملة من فعل، ومتعلق به جار ومجرور، وفاعل، لا يمكن أن نتعامل معه كاسم فعل بمعنى الزم العسل، بينما الجماعة اللغوية التي شاع بينها هذا التركيب تتعامل معه كما نتعامل مع اسم فعل أمر بمعنى الزمه أو خذه، وعليه لا شك أن الجماعة اللغوية التي ألفت التعدد في لغة للفظ ما، تستحسن وتستشيع آذانها هذه الأصوات وتحصل بينهما الألفة الموسيقية، لكن الحاصل رغم كل ذلك، أن الجماعة اللغوية التي تعددت فيها لغات بعض الأسماء المبنية، ظلت تعتمد ما نتناوله الآن أساساً ومثلاً أعلى في الفصاحة والبيان، لذلك كان

مبحثنا في هذا الفصل عن العلاقات الصوتية بين الأسماء المبنية وحركات البناء معتمداً على اللغة الأشيع لسائر المبنيات، وما خلاها من لغات نذكرها، ولم نبن عليها.

أولاً: الأسماء المبنية وعوامل بنائها.

أ. الضمائر.

الضمائر جمع ضمير، والضمير "ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره لفظاً أو حكماً"⁽¹⁾، فالمتقدم ذكره لفظاً، هو الاسم الصريح الذي يؤول إليه الضمير، كما في قولك: حضر زيدٌ وعليه أثر السفر، فالهاء التي في "عليه" عائدة إلى زيد، وزيد قد تقدم ذكره لفظاً وأما المتقدم ذكره حكماً، فهو المفهوم ذكره من السياق، وصار بحكم الملفوظ.

وقد شرع سيبويه يفصل الضمير ويقسمه إلى متصل ومنفصل، ومستتر، وما يتفرع إليه المتصل والمنفصل، فقال: "وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأننن، وهن، وهم، وهي، والتاء التي في فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ، وما زيد على التاء نحو قولك: فعلتما، وفعلتم، وفعلتنن، والواو التي في فعلوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع، والنون في فعلن، والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة، نحو: قد فعل ذلك، وما زيد عليها نحو: رأيكما ورأيكما، ورأيتهما، ورأيتهن، ورأيتهن، والياء في رأيتهن، والألف والنون اللتان في رأيتنا وغلاننا، والكاف والهاء اللتان في بك وبه وبها، وما زيد عليهن في نحو قولك: بكما وبكم وبكنن، وبهما، وبهم وبهنن، والياء في غلامي وبني"⁽²⁾.

(1) ابن الحاجب، الكافية في النحو 3/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 6/2.

في كلام سيبويه ما يشمل "ضمير المنفصل، من متكلم ومخاطب وغائب" و"ضمير المنفصل الذي هو للرفع أو النصب" و"المتصل بأنواعه والمستتر"، ثم جاءت تقسيمات النحاة بعد سيبويه في صورة شرح وتوضيح لما ذكره، ثم وزعوا هذه الضمائر على حركات البناء. فقد وزع المبرد الضمائر على حركات البناء من فتح وضم وكسر وسكون⁽¹⁾ وابن الحاجب⁽²⁾ وابن هشام⁽³⁾ والسيوطي⁽⁴⁾ وابن يعيش⁽⁵⁾ وطبقاً لتقسيم سيبويه وتقسيم النحاة، من بعده، فإننا نستطيع أن نبسط، هذه التقسيمات على النحو التالي:

1. ضمائر الرفع المنفصلة وهي: أنا، نحن، أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن.
2. ضمائر النصب المنفصلة وهي: إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاهُ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ.
3. ضمائر الرفع المتصلة: وهي (تاء) فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ، و(نا) فعلنا، و(تما) للمثنى المذكر والمؤنث، و(تم) لجمع الذكور، و(تن) لجمع الإناث، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة المؤنثة.
4. ضمائر النصب والجر المتصلة وهي: (كاف) الخطاب للمفرد المذكر، والمؤنث و(كما) لخطاب المثنى. المذكر والمؤنث، و(كم) لخطاب الجمع المذكر.

(1) المبرد، المقتضب، 213/1، 261، 262، 263، 67/2، 77، 136، 145، 186، 67/3، 98، 99، 102، 112، 118، 120، 123، 277، 99/4، 100، 102، 105، 279، 280.
(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 137/3، 145، 146، 149، 166، 168.
(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 77/1.
(4) السيوطي، معجم الهوامع، 194/1-214.
(5) ابن يعيش، شرح المفصل 84/3-120.

و (كُنّ) لخطاب جمع المؤنث، و(ها) الغائب للمفرد والمفردة، و(هما) للمثنى بنوعيه،
و(ياء) المتكلم، و(يا) المخاطبة، و(نا) المتكلمين.

وبالنسبة للضمير المتصل، فإنه غير مختص، لأنه يتصل بالاسم والفعل والحرف،
ويحدد موقعه الإعرابي بحسب جهة الاتصال على النحو التالي:

أ. إذا اتصل بالفعل فإنه يكون في محل رفع فاعل، كما في قولك: رميتُ، ورمينا، أو في

محل نصب مفعول به، كقولك: زارني، وزرته، وزارنا.

ب. إذا اتصل بالاسم فإنه يعرب في محل جر بالإضافة كالكاف التي في قرأت كتابك و(نا)

في كتابنا شفاعاً و(هاء) كتابه وكتابها صنوان.

إذا اتصل بحرف الجر فإنه يعرب في محل جر، كالكاف التي في لك أيادي، والناء التي

في علينا التزام.

وربما يوهم الكثير من الدارسين الرمز الكتابي لكل من الألف والواو والياء، فتجري

معاملة هذه الصوائت على غرار الصوامت، فراحوا يتحدثون عن بناء فسي مثل: إذا وذو

والذي على السكون، ووجدنا ذلك في كتب التراث القديم منها والحديث، وفي ذلك تناقض

لأن هذه الأسماء تنتهي بحركات طوال، والسكون نقيض الحركة، فكيف تبنى على سكون وقد

انتهت بحركة؟ أدرك عدد من علماء العربية في القديم العلاقة بين الحركات القصار (الفتحة

والضمة والكسرة) ونظائرها الطوال (الألف والواو والياء)، حيث سموا الحركات الطوال

حروف مد، تنبه إلى ذلك أبو الأسود، والخليل، وسيبويه، وأخيراً عبر ابن جني عن العلاقة بين

الحركات وحروف المد بعبارة أقرب إلى الاستيعاب عندما قال: "اعلم أن الحركات أبعاض

حروف المد واللين، وهي الألف والواو والياء، فكما أن هذه الأحرف ثلاثة كذلك الحركات

ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو⁽¹⁾.

ولما كانت الألف والواو والياء في حقيقتها حركات، أصبح من غير المعقول أن تحمل هذه الحركات حركاتٍ أخرى، والواقع أن هذه الحركات محمولة على الحرف السابق، والفرق بين هذه الحركات (الطوال) والحركات القصار (الفتحة والضمة والكسرة) هو كمية الحركة. إن الاسم الذي ينتهي بصوت الألف أو الواو أو الياء، نحاً في إعرابه القدامى مناحي مختلفة، عندما أدركوا أن ظهور الحركة القصيرة عليه لم يكن بالسهولة التي تظهر فيها على الصوامت، فأطلقوا مصطلح "تغدر" عند عدم ظهور الحركة على الألف، ومصطلح ثقل عند عدم ظهور الحركة على الواو والياء.

تعتبر الحركات من المشكلات التي تواجه الدرس اللغوي في جميع اللغات وهذه الحركات ست في العربية، إذا أخذنا القصر والطول في الحسبان واثنان وعشرون في الإنجليزية، وبغية الوقوف على حقيقة الحركات في جميع اللغات، تم ابتكار نظام عالمي جديد أطلق عليه "الحركات المعيارية"، تمت بموجبه دراسة الحركات في جميع اللغات، وتولى عددٌ من دارسي الأصوات العربية، ترجمة هذا النظام إلى العربية لبيان حقيقة الحركات في جميع اللغات في النظام العالمي.

الحركات المعيارية:

وحيثما ذكرت الحركات المعيارية ذكر دانيال جونز، صاحب الفضل في إنجاح هذا النظام العالمي، وتتلخص فكرة الحركات المعيارية، بالنظر إلى الشفتين واللسان عند النطق،

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 19/1.

لأن اللسان والشفقتين مسؤولان عن تعديل شكل مجرى الهواء الصاعد من الرئتين خلال الفم، أما اللسان فقد نظر إليه باعتبارين:-

أولاً: وضعه بالنسبة للحنك الأعلى من حيث الارتفاع والانخفاض.

ثانياً: الجزء الذي يحدث فيه الارتفاع والانخفاض.

وأما الشفتان، فقد نظر إليهما من حيث: ضمهما أو انفراجهما، أو محايدتهما، وبهذا توصل دانيال جونز إلى وضع ثماني حركات معيارية، اعتمدها الكتابة الصوتية الدولية مرتبة هكذا من اليسار إلى اليمين بحسب الترميز الدولي.

$\alpha, a, \varepsilon, e, i, \text{ } \sqsupset, U, O,$

وهناك حركة تاسعة يتخذ فيها اللسان شكلاً محايداً من حيث الارتفاع والانخفاض، رمز

إليها بهذا الرمز [\emptyset]، وقد وجد دانيال جونز أن بدايات ونهايات حركات اللسان في حجرة

الفم تشكل بمجموعها هذا الشكل (1)



وفي ما يلي ترتيب الحركات المعيارية العالمي في شكل دانيال جونز بناءً على حركات

اللسان والشفقتين (2)

1	i	U	8
2	e	O	7
3	ε	\sqsupset	6
4	a	α	5

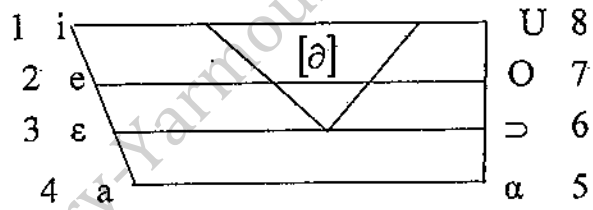
(1) انظر: بشر، كمال محمد، علم الأصوات، 229، أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، 1999م، 32.

و Connor, J.D.O، university college، phonetics، London (no publishing year)، p:156،
Peter Foged، vowels and consonants، black well Publishing، USA، Second edition-published 200.

(2) انظر: حسام الدين، كريم زكي، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، القاهرة، ط3، 1421هـ، 2001م،
129، وعبد الجليل، عبد القادر، علم الأصوات الوظيفي، عمان، شارع السلط، دار صفاء للنشر
والتوزيع، ط1، 1418هـ 1998م، 210، و Conner. Phonetics، J.D.O، 164-165.

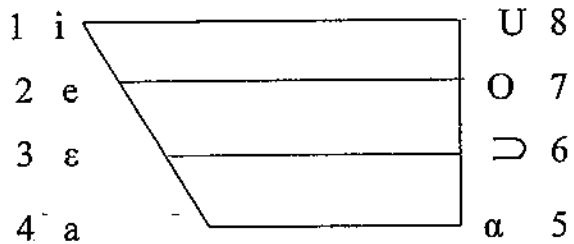
- الحركات من 1-4 مجموعة الحركات الأمامية، (بالنسبة للجزء الأمامي من اللسان)
 - الحركات من 1-5 مجموعة الحركات غير المدورة، (بالنسبة لشكل الشفتين)
 - الحركات من 6-8 مجموعة الحركات المدورة، (بالنسبة لشكل الشفتين)
 - الحركات من 5-8 مجموعة الحركات الخلفية، (بالنسبة للجزء الخلفي من اللسان)
- وإن الشكل المذكور يشكل الحيز الذي يتحرك فيه اللسان صعوداً ونزولاً، أو استقراراً عند تشكل الصوت، وقد أضاف الدارسون الذين ساروا على نهج دانيال جونز حركة تاسعة يكون فيها اللسان بشكل محايد، وهي الموضحة بهذا الشكل بالرمز (ə)⁽¹⁾.

شكل رقم (1)



وفي مايلي المعادل العربي للحركات المعيارية الدولية⁽²⁾

شكل رقم (2)



(1) انظر: بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب، 1998م، 131.

و 199. Inc. brace Jovanovic, a course in phontics Harcourt, lade foged, Peter

1999. 93, Joan the Science of speech. First published, and Rahilly, J. Ball, Martin

(2) انظر: ستيتية، سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، 2000م، 57،

والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، إريد، عالم الكتب الحديث،

2004م، 223.

i = تشبه الكسرة العربية المرققة (قصيرة أو طويلة).

e = تشبه الكسرة العربية المفخمة (قصيرة أو طويلة)، وهي في العربية إمالة كبرى.

ε = تشبه الفتحة الممالاة نحو مجريها ومرسيها، بفتح الفم أكثر كما في اللهجة اللبنانية، وهي إمالة صغرى.

a = الفتحة المرققة، كما في "سَبْر".

α = الفتحة المفخمة، كما في "صَبْر".

◡ = ضمة صُم أو الضمة المفخمة.

o = كضمة صَوَم وموت، ويفتح الفم قليلاً.

u = ضمة عربية مرققة.

مما يعني أن الحركة المعيارية الأولى بصورة ي - حركة والحركة المعيارية الثانية بصورة ي - حركتين، أما الألف فيمكن أن تظهر كاملة كما في "الله" أو نصف حركة كما في: قَدْ، وَمَنْ، وَعَنْ، وَسَجَدَ.

وأن الحركة السابعة تظهر الواو بصورة نصف حركة لأنها ساكنة كما في صَوَم ومَوْت، ولا وجود للواو المدية في الحركة الثامنة، لأن الواو المدية تعادل حركتين، ولمعرفة ما يحصل من موانع ظهور الحركة على الألف، ولجوء القنداء إلى القول في أناء، وأنتماء، و"كُما"، وهما، وتماء، ونا، و"ها" رأيتها، وإيّا، ضمائر مبنية على السكون، ومدلول التعذر في ظهور الحركة، فإننا نضع اللسان العربي موضعه من الحركات المعيارية الدولية، لنرى كيف يتم تعذر ظهور الحركة على الألف، سواء أكان الاسم مبنياً أم معرباً، وذلك بتوضيح ما يقوم به اللسان والشفتان في كل حركة.

1. الحركة المعيارية رقم (1) $i = 1$ وأقرب معادل عربي لها الكسرة المرققة قصيرة كانت أم طويلة، في هذا الصوت يرتفع مقدم اللسان، تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد ممكن مع بقاء هذا الصوت حركة، والارتفاع أكثر ينتج عنه صوت الياء، وتكون الشفتان منفرجتين في هذه الحركة.

2. الحركة المعيارية رقم (5) $\alpha = 5$

ينخفض مؤخر اللسان إلى أقصى حد ممكن، مع رجوع هذا الجزء منه إلى الخلف قدر الطاقة، وتأخر اللسان أكثر في ذلك الصوت يحدث صوتاً آخر وهو من بنات الراء في بعض اللغات⁽¹⁾.

3. الحركات 2، 3، 4 (e e a) تكون مع الحركة (1) مجموعة الحركات الأمامية (نسبة إلى الجزء الأمامي من اللسان) وهذا لا يعني أن مستوى اللسان واحد في الحركات من 1-4، فبدأ بالانخفاض التدريجي من الحركة رقم (1) حتى يهبط إلى قاع الفم في الحركة رقم (4).

4. الحركات (6، 7، 8): (U O >) تكون مع الحركة رقم (5) مجموعة أخرى من الحركات تسمى بالحركات الخلفية (نسبة إلى الجزء الخلفي من اللسان) وعند الانتقال من الحركة رقم (5) حتى تنتهي بالحركة رقم (8) يرتفع الجزء الخلفي من اللسان تدريجياً باتجاه الحنك الأعلى حتى يبلغ أقصى ارتفاع عند الحركة رقم (8)، ولو ارتفع مؤخر اللسان إلى ما بعد الحركة (8) يخرج صوت الواو، ونفهم من ذلك أن هذه الحركات أقل من واو وأقل من ياء، فهي ياء - درجة أو درجتين، أو واو - درجة أو درجتين، أما الألف فهي أصلاً حركة طالت أم قصرت.

5. الحركة رقم (9): وهي حركة حيادية، وذلك لأن اللسان لا يرتفع فيها ارتفاعاً ملحوظاً من الأمام أو الخلف، وإذا كنا نتحدث في الحركات المعيارية عن صعود وهبوط في اللسان مقدمه

(1) بشر، كمال محمد، علم الأصوات، 227.

ومؤخره، وعن أمامية وخلفية من الحركات، وعن درجات الارتفاع والهبوط في مقدم ومؤخر اللسان، فإن هذا التباين من المستويات تتجم عنه حركات متباينة في الاتساع والتضييق، يمكن لنا أن نحدد حجم هذه الحركات بالنسبة لبعضها مع بعض من خلال حركة اللسان في حجرة الفم، والشكل الذي تتخذه الشفتان، الشكل التالي⁽¹⁾:

مركزية

1	i		
2	e		O 7
3	ε		ɔ 6
4	a		α 5

شكل رقم (3)

1. أمامية ضيقة غير مدورة.

2. أمامية نصف ضيقة غير مدورة.

3. أمامية نصف متسعة غير مدورة.

4. أمامية متسعة غير مدورة.

5. خلفية متسعة غير مدورة.

6. خلفية نصف متسعة مدورة.

7. خلفية نصف ضيقة مدورة.

8. خلفية ضيقة مدورة.

9. مركزية محايدة.

(1) انظر: بشر، كمال محمد، علم الأصوات، 229، ومالمبرج، برثيل، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي هليل، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994م، 75-84.

فحقيقة الألف التي تنتهي بها أصوات (أنتما ونا وإيا) ونحوها، أنها في صورة فتحة مشبعة محمولة والمحمول لا تظهر عليه أي حركة، وعبر القدماء عن ذلك بالتعذر، فما شأن هذا التعذر؟ في مايلي إجابة عن هذا السؤال بتتبع أقوال العلماء.

1. قال الخليل: "الألف لينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء"⁽¹⁾، وهذه إشارة إلى اتساع حيز هذه الأحرف.
2. ثم جاء سيبويه وأطلق على الألف صوتاً هاوياً وقال: "وهو حرف اتسع لهواء الصوت، مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفثيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف"⁽²⁾، والأصوات الهاوية من وجهة نظر صوتية حديثة تعني التي تهوي مع الهواء.
3. ثم تحدث الفراء عن هذه الظاهرة فقال: "فإنما يستنقل الضم والكسر، لأن لمخرجهما مؤونة على اللسان والشفثين، تتضمن الرفعة بهما فينقل الضمة، ويمال أحد الشفثين إلى الكسرة فتري ذلك ثقيلًا، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة"⁽³⁾.
4. ثم تحدث ابن جني عن اتساع مخارج حروف اللين، فقال: أكثرها الألف، تليها الياء، ثم تليها الواو، ففي الألف يكون الفم والحلق منفتحين، بينما تتضمن الشفثان للواو، وفي الياء تكون الأضراس سفلاً وعلواً⁽⁴⁾.

(1) الأزهرى، أبو منصور، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، دار القومية العربية، 1384هـ — 1964م 48/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 4 / 435، 436.

(3) الفراء، معاني القرآن 13/2.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 50١.

وفي ما يلي توضيح للعلاقة الصوتية بين الحركات والضمائر.

أنا: وهو للمتكلم المفرد، مذكراً ومؤنثاً، وهو "أنا عند البصريين، و"أنا" عند الكوفيين⁽¹⁾،
وذكر العكبري أن الألف في أنا زيادة⁽²⁾ وكذلك ابن يعيش⁽³⁾، أما بنيتُه المقطعية فهي
a/naa = ص ح/ص ح ح.

أنتما، تَما التي في فعلتما، كما التي في زاركما.

تحدث النحاة عن ضم الكاف في زاركما، وضم والتاء في فعلتما، لأنهما لخطاب أكثر
من واحد، حملاً على الجمع ومشابهة لواو الجماعة⁽⁴⁾، ولكنهم لم يذكروا أن التحريك بالفتح
ملبسٌ بالمفرد المذكر، والتحريك بالكسر ملبس بالمفرد المؤنث.

- هما المنفصلة والتي في رأيتهما.

وقد ذكره سيبويه⁽⁵⁾ وابن يعيش متصلاً ومنفصلاً⁽⁶⁾ وذكر ابن يعيش أن أصله (هو ما)
، وحذفت الواو، لأنها لو بقيت لوجب ضمها، لأن ما قبلها مضموم⁽⁷⁾، وكذا الأمر عند
العكبري⁽⁸⁾، فسواء أكان هذا الضمير (هو ما) ثم حذفت الواو، أم أنه منفصل (هما) ومتصل
في رأيتهما فإنه، يظل في الحالات الثلاث منتهياً بصوت الألف، وبنائوه على العارض الصوتي
المانع من ظهور الحركة لما ذكرنا

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 93/3.

(2) انظر: العكبري، أبا البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، 474/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 93/3.

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 96، 677/2 - 680، وابن الحاجب، الكافية 10/2، والعكبري
اللباب في علل البناء والإعراب، 482/2.

(5) سيبويه، الكتاب، 6/2.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 87/3.

(7) نفسه، 97/3.

(8) العكبري، اللباب، 478/2.

هاء الغيبة: قال السيوطي: "وتزاد الألف عند إرادة المؤنث"⁽¹⁾، ثم قال: "وأصلها الضم"⁽²⁾، ويقصد أن الأصل في هاء الغيبة أن تضم فتقول: قرأت كتابه، والألف التي في كتابها زائدة تسد مسد علامة التأنيث في الاسم الصريح.

ألف الاثنين، ونا التي في قولك: زارنا، وزرنا، ومرّ بنا:

ويقع البناء في ألف الاثنين و(نا) على العارض الصوتي المانع من ظهور الحركة، والألف في هذه الضمائر تمثل حرف الإعراب، وهي بمنزلة حركة طويلة محمولة على حرف والحامل للحركة لا يحمل حركة أخرى.

إيا وأخواتها:

قال سيبويه: "اعلم أن علامة المضمير المنصوبين "إيا" ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك، وكما التي في رأيكما، وكُم التي في رأيكم، وكُنّ التي في رأيكنّ، والهاء التي في رأيته، والهاء التي في رأيتها، وهما التي في رأيتهما، وهم التي في رأيهم، وهُنّ التي في رأيتهنّ، وني التي في رأيتي، ونا التي في رأيتنا"⁽³⁾.

ومثل لإيا التي تقدر على الكاف بقول الشاعر:

ميراً من عيوب الناس كلهم فالله يرعى أبا حرب وإيانا⁽⁴⁾

وذكر ابن يعيش أن هذا الضرب من المضمورات فيه إشكال، ويقصد بالإشكال تعدد

الوجوه المحتملة في تفسير الضمير بعد "إيا"، ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه، والصحيح نراه

(1) السيوطي، همع الهوامع، 200/1.

(2) نفسه، 2002/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 355/2.

(4) انظر: الشاهد الخمسين، ابن يعيش، 75/3. وحداد، حنا جميل، معجم الشواهد الشعرية النحوية، الشاهد

2897، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1404هـ، 1984م، 171 والسيوطي، همع الهوامع 63/1.

في ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أن "إيّا" اسم مضمر، وما بعده من الكاف في "إيّاك" والياء في "إيّاي" والهاء في "إيّاة" حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم لاحظ لها من الإعراب⁽¹⁾، وينطبق عليها البناء على العارض الصوتي كما في مسألة أنا، وكل ما انتهى بصوت الألف، وذكر السيوطي في إيّا ثمان لغات هي: "إيّا، إيّا، أيّا، هيّا، هيّا، هيّا، هيّا، هيّا"⁽²⁾.

طبقاً لتقارير النحاة في الأصل في عدد من الضمائر، حيث ذكروا الأصل في أنا هو "أن"، وأصل "هاء" الغيبة في المؤنث "هاء" المذكر المضمومة (هـ) في منة وحسبة وما شاكلهما، ثم أضيفت الألف كعلامة تأنيث، والأصل في إيّاك وأخواتها "إيّا"، وهذا يدعونا إلى الاعتقاد بأن الأصل في الضمير أن يؤخذ كاملاً للأسباب التالية:

1. لقد بني الضمير أصلاً لشبه الحرف، ذكر ذلك السيرافي⁽³⁾، وابن جنبي⁽⁴⁾ والأنباري⁽⁵⁾ والعكبري⁽⁶⁾، وابن يعيش⁽⁷⁾، وابن مالك⁽⁸⁾، وابن الحاجب⁽⁹⁾ وعندما ذكروا هذا الشبه تحدثوا عن الضمير كاملاً.

2. إذا كان هناك عدد من الضمائر مزيدة بحرف أو حرفين فمعنى ذلك أن الأصل قد شاع لمدة زمنية ما في رحلة اللغة عبر التاريخ، وهذا يقتضي تتبعاً دقيقاً لهذه المراحل، ورصد

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 98/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 213/1.

(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 73/1، 74.

(4) ابن جنبي، الخصائص، 194 / 2، 195.

(5) الأنباري، أسرار العربية، 34.

(6) العكبري، اللباب، 477/1.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، 85/3.

(8) انظر: ابن مالك، التسهيل، 29، وألفية ابن مالك، 28/1.

(9) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 3/2.

الزمن الذي كان فيه الضمير على أصله، والزمن الذي زيد فيه، ولم يشر أحد من الذين جوزوا حذف عنصر من الضمير إلى الزمن الذي جاء فيه هذا الضمير على أصل ما ثم زيد.

ياء المخاطبة، وياء المتكلم.

ياء المخاطبة ما في قولك: افعلي، وياء المتكلم ما في قولك: رأيتني، وهذان النوعان اسمان عند سيبويه، وحرقان عند الأخفش والمازني⁽¹⁾ والصحيح، ما ذهب إليه سيبويه لأن الضمائر ترمز إلى الأسماء فقولك رأيتني: أي يا زيد، وقولك: افعلي: أي يا هند فالسكون في ياء المخاطبة على الأصل، والتحريك بالفتح في ياء المتكلم طلباً للخفة والفارق بين اكتبي الدرس وتكتبين هو اختصار مقطع صوتي.

واو الجماعة:

وترمز لجمع الذكور، وقد اختلف سيبويه والمازني في اسميتها وحرفيها، فهي اسم عند سيبويه وحرف عند المازني⁽²⁾.

وواو الجماعة إذا حركت بأي حركة التبتست أو ثقلت، وأكثر ما تأتي بصورة ضمة

ممطولة

ويمكن أن تحرك بالضم، وتحافظ على الخفة بحال اتصالها بهمزة الوصل كما في قوله

تعالى: "هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجْرَيْنَ مِنْهُم

بَرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 98/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 87/3.

أَنْهُمْ أَحْبَطَ بِهِمْ^١ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أُجِيتْنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ

الشَّاكِرِينَ^(١) للأسباب التالية:

1. إن تحريك الواو بالفتحة في الآية الكريمة فيه التباس بالمتنى.

2. في بنية "دَعَوْا اللَّهَ" المقطعية، تركيب يقتضي تحريك الواو بالضممة، وتحقيق انسجام

صوتي، لا تحققه خفة السكون أو الفتح على النحر التالي.

دَ / عَ / وَّ / لا / هَ = ص / ح / ص / ح / ص / ح / ص / ح / ص / ح

3. في بنية "دَعَوْا اللَّهَ" بتسكين الواو، التقاء ثلاثة سواكن.

دَ / عَوَّ / لا / هَ = ص / ح / ص / ح / ص / ص / ص / ح / ص / ح / ص / ح، وهذا من ممنوعات العربية.

4. إن الكسرة وهي أصل التحريك عند التقاء ساكنين تستقل على الواو فتضم الواو تخلصاً من

هذا الثقل⁽²⁾ ومن ذلك قوله تعالى: "أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ"⁽³⁾.

هُم: يستعمل منفصلاً ومتصلاً، ويدل على جمع الذكور الغائبين⁽⁴⁾ وذكر سيبويه فيه ثلاث

لغات غيره هي: هُمُو، هِمِّي، هِمُّو⁽⁵⁾ وهذه اللغات التي ذكرها سيبويه يمكن تفسيرها على

النحو التالي :-

(1) يونس / 22.

(2) الأنباري، الانصاف المسألة، 96 / 2 / 682.

(3) البقرة / 16.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 97 / 3.

(5) سيبويه، الكتاب، 191 / 4، 192.

1- هُمُو الأهل من "هَمْ": وفيها جرت مماثلة بين الميم والهاء في الضمة، ثم أشبعت

الضمة الثانية فصارت واواً لضعف الساكن التالي وهو الألف في الأهل، كما يسمونه حاجزاً غير حصين، فجرت (هُمُو) وكأنها لغة في هَمْ، وهي في الحقيقة أصوات تعطي مدلول هَمْ.

2- هِمُو: وهذه الصيغة باعتبار أن هاء الغيبة هي الأصل في الضمير كما تقول "به" ثم

جاء بالميم التي هي علامة الجمع، والأصل أن تسكن الميم، فصارت هِمْمٌ، ثم حركت الميم بالضم لمخالفة الكسر فصارت هِمْمٌ، ثم أشبعت الضم عند الوصل فصارت هِمُو.

3- هِمِي: الأصل في هذا الضمير هاء الغيبة التي في قولك: به أو عليه أو إليه وهي

مكسورة، فلما دخلت الميم التي هي علامة الجمع صارت هِمْمٌ، ثم حركت الميم بالكسرة لمماثلة الهاء، ثم أشبعت كسرة الميم ياء في الوصل، فصارت هِمِي، ونظير ذلك قولك: بهِمِي اقتد، فلا فارق في الصوت بين قولك بهِمِي اقتد، أو بهم اقتد، وبهذا تكون لغات "هُمُو" و"هَمِي" و"هَمُو" ناجمة عن حالات اتصال أو وصل مع همزة الوصل في الضمير الأصل "هَمْ" وما طرأ على حالات اتصاله من مخالفة ومماثلة يقتضيها الانسجام الصوتي.

الضمائر المبنية على الفتح.

وهي: أنت، أنتن، هُو، هي، هُنَّ وناء فعطن، وتُنَّ في فعلتُنَّ، وناء فعلتَ ونون النسوة، وكاف المخاطب وكُنَّ في رأيتكنَّ، وياء المتكلم.

وفي ما يلي العلاقة الصوتية بين الفتح وآخر هذه الضمائر:

أنت: الأصل في "أنت" أن يحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ويرى ابن يعيش أن التحريك بالفتح طلباً للخفة، والفتح مما استبدَّ به المذكر⁽¹⁾ وذكر سيبويه هذا الاستبدال في "أنت"

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 95/3.

إذا خاطبت المذكر⁽¹⁾، وذكر السيوطي اختصاص المذكر بالفتح⁽²⁾ ويمكن أن يكون فتح تاء "أنت" تشبهاً بالمفعول به، فأنت إذا قلت: أنت نشيط كأنك تخاطب هذا النشيط، وما دام أنه مخاطب، فالأمر على نية أخاطبك، فأخذ الضمير "أنت" حركة الكاف في أخاطبك أو حركة، زيد في أخاطب زيداً، للشبه بالمفعول به، ويمكن قياس أنت على أنت، أي أخاطبك، فتم البناء على الكسر قياساً على أخاطبك، ولمناسبة الكسر للمؤنث⁽³⁾.

أنتن: قال ابن يعيش في أنتن: "وقلت في جمع المؤنث ضربتين بتشديد النون لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكورين، وذلك أن ضمير المؤنث على حسب ضمير المذكر فإن كانت علامة المذكر حرفاً واحداً، فعلمة المؤنث حرف واحد، وإن كانت علامة المذكر حرفين، كانت علامة المؤنث حرفين"⁽⁴⁾، أي أنه مقابل أنتمو الذي هو لجمع الذكور.

وبناء هذا الضمير على الفتح جاء خلافاً للأصل للتخفيف، لأن النون ثقيلة لا يناسبها الكسر أو الضم لثقلها كذلك، فكانت الفتحة وهي أخف الحركات تناسب ثقل النون.

هُوَ: قال سيبويه إنه للمضمر المحدث عنه⁽⁵⁾ وقد تناول النحاة هذا الضمير على نحو مما يلي: قال المبرد في هاء الغيبة: "الأصل أن تتبع هاءه واو، فالاسم الهاء وحدها، والواو تلحقها لفاء الهاء، فإذا وقفت، وقفت بالهاء وحدها، لثلاث تكون الحروف الأصلية، وذلك قولك: رأيتَه وأعطيتَه إذا وقفت⁽⁶⁾ وظاهر كلام المبرد أن الحروف الأصلية هي الحروف التي يصار إليها عند الإشباع، في منه-منهو وفي إليه-إليه ثم قال: "فإذا وصلت قلت: أعطيتَه يا رجل،

(1) سيبويه، الكتاب، 350/2.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 207/1.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 95/3، السيوطي، همع الهوامع، 217/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 87/3، 95.

(5) سيبويه، الكتاب 351/2، ابن يعيش، شرح المفصل 96/3.

(6) المبرد، المقتضب، 264/1.

وجاء في غلامه فاعلم، ورأيت غلامه يا فتى، ومررت بغلامه، ومررت بهو، وعليه مال، وهذه عصا هو يا فتى، وهذا أخو هو فاعلم⁽¹⁾ ثم تلا قوله تعالى: "فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ"⁽²⁾ فخسفنا بهو وبقاره هو الأرض ونسب هذه القراءة لأهل الحجاز⁽³⁾.

ومعنى كلام المبرد، أن هاء الغيبة "هـ" مأخوذة من هو، وأن الضمير "هو" أصله الهاء وحدها، إنما تلحق بها الواو لما ذكر من خفاء الهاء لكن حذف الواو، أو عدمه يتوقف على الحركة السابقة للضمير في حالة الاتصال، فيجري الحذف أو عدم الحذف طلباً للخفة، وتحقيقاً للانسجام الصوتي، لأن هاء الضمير إذا سبقت بياء أو كسرة، أبدلت ضميتها كسرة لاستقلال الضمة بعد الياء، فالكسرة التي قبل هاء الضمير ما في قولك: "مرت بهي" ونزلت في "دارهي" والياء التي قبل "هاء" الغيبة، ما في قولك: "ذهبت إليهي" وخالصة أمر "هو" أنه إن ورد كاملاً فقد بني على الفتح لسببين:

1. إن تحريك الواو بالفتح هو ما جرت عليه العربية في مخالفة الضمة وهي الصوت السابق.

2. إن تحريك الواو بالكسر أو الضم مستقل في النطق وهو ما أشارت إليه نبال نزال بقولها: "لتشكل مزدوجات حركية صاعدة"⁽⁴⁾.

أ- h u / wi عند التحريك بالكسر.

ب- H u / wu عند التحريك بالضم.

(1) نفسه، 264/1.

(2) القصص / 81.

(3) المبرد، المقتضب، 37/1، 264.

(4) نزال، نبال نبيل، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2004، 132.

لكنها لم تشر إلى أن التسكين h u w ، لغة في هو h u /wa ، غير أنه لا يصلح للوصول بعد الواو والفاء واللام .

هي: للواحدة المؤنثة (1) ذهب البصريون إلى أن "هي" أصل بهائها ويائها، وذهب الكوفيون إلى أن الهاء أصل والياء زيادة (2) وذكر السيوطي لغة في هي بتشديد الياء وفتحها "هي" قال: "وقد تسكن هاء هو وهي بعد واو، وفاء، وثم، ولام، وهمز استفهام وكاف جر، وسكون الواو والياء وتشديدهما لغة وحذفها ضرورة (3) فالهاء المسكنة بعد الواو: قولك: رأيتها وهي تحلب الضأن، والمسكنة بعد الفاء، قولك: إذا أحبيت أرضاً فهَي لك، والمسكنة بعد اللام، قولك: مكة وإن كانت مجدبة لهي أحب أرض الله إلى الله، وأما التسكين بعد ثم وهمزة الاستفهام وكاف الجر، فهو المراد بقول السيوطي ضرورة.

إن اللغات التي ذكرها السيوطي في جميعها فتح الياء، خلا لغة "هي" أما هي، فقد بنيت على الفتح لخفتها، لأن التحريك بالضم مستنقل بعد الكسر، والتحريك بالكسر فيه تتابع حركات وهو أيضاً مستنقل في النطق، وأما تسكين الياء فهو أصل البناء.

وسبب التحريك (هي) بالفتحة يشبه السبب الذي حركت فيه (هو) بالفتحة لأن التحريك

بالضم: Hiyu أو التحريك بالكسر Hiyi فيه مزدوج صاعد، yu و yi.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 96/3، والسيوطي، مع الهوامع، 216/1.

(2) الأنباري، الإنصاف، المسألة 96، 677/2.

(3) السيوطي، مع الهوامع، 216/1.

هُنَّ: ضمير منفصل يستخدم لجمع المؤنث الغائب⁽¹⁾ وقد ذكر سيبويه أن "هنَّ" المنفصل غير المتصل⁽²⁾ وتفسير ذلك أن المتصل الذي في رأيتهنَّ يختلف في بنيته الصوتية عن المنفصل هُنَّ، وبني هذا الضمير على الفتح للأسباب التي بني فيها أنتنَّ.
تاء فعلتَ.

وقدم تقدم القول في تاء فعلتَ وعلّة بنائها على الفتح تشبيهاً بحركة المفعول به على تقدير أحاطبك أو أحاطب زيداً.
تُنَّ في فعلتنَّ، وكنَّ في رأيتكنَّ.

وهما ضميران متصلان، يأتي "تُنَّ" فاعلاً كما في قولك: كتبتنَّ ويأتي "كنَّ" مفعولاً به كما في قولك: رأيتكنَّ، أو اسماً مجروراً كما في قولك: قرأت كتابكنَّ، وذكر ابن يعيش أن لهذين الضميرين علامتي تأنيث (النون المشددة) لتقابل علامتي التذكير، وهما الواو، والميم في قلتمو وضربتمو⁽³⁾ والبناء على الفتح لخفتها بعد ثقل النون، ولأن النون صوت غنة يناسبه وضوح سمعي، والفتحة تنسم بزيادة وضوحها السمعي على حساب الكسرة والضمة، لاحظ تسكين النون في كتبتنَّ، وكرر ذلك تلمس أمرين:

1. الإجهاد في منطقة الخيشوم.

2. الالتباس بصوت الميم.

وقد أشار سيبويه إلى خصوصية الميم والنون في الغنة فقال: "فالمجهور: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت،

(1) سيبويه، الكتاب، 351/2.

(2) نفسه، 351/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 87/3.

فهذه حال المجهورة في الحلق والنفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لها في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أدخل بها⁽¹⁾. فأنت إذا فتحت نون تَنْ وكنْ، فقد أجريت النفس واختصرت المجهود العضلي وحققت الوضوح السمعي، فمن هنا تم البناء على الفتح.

نون النسوة: كتين

قال المبرد: "حركت لالتقاء الساكنين، لأن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً"⁽²⁾ ومسألة أخرى، أنه يتحقق في بناء النون على الفتح، انسجام صوتي لمناسبة خفة الفتحة مع نون النسوة. كاف المخاطب: كالكاف التي في زارك قال ابن يعيش: فتحت الكاف ليتضح الفرق بينها وبين كاف المخاطب المؤنث⁽³⁾، وذكر العكبري أنها تفتح في المذكر⁽⁴⁾ وبناء كاف الخطاب على الفتح كبناء أنت على تقدير أخاطبك تشبيهاً بالمفعول به. ياء المتكلم إذا أسند إليها الاسم المنقوص.

ومن ذلك قولك: هذا قاضي، رأيت قاضي، مررت بقاضي.

وبناء الياء في قاضي على الفتح بسبب ثقل الضم بعد الياء وثقل الكسر، لما فيه من تتابع حركات متجانسة، ويقع هذا النوع من المبنيات في باب البناء على العارض الصوتي. المبنيات على الكسر.

أنت وتاء فعلت وكاف شاهدتك: ذكر العكبري أن هذه الضمائر بنيت على الكسر لأن

(1) سيبويه، الكتاب، 434/4.

(2) المبرد، المقتضب، 271/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 92-91/3.

(4) العكبري، اللباب، 141/2.

الكسر أخف من الضم وتشبيهاً لها بالياء التي هي علامة تأنيث⁽¹⁾ وأيد ذلك ابن يعيش⁽²⁾ وقال السيوطي في "أنت" إن سبب الكسر لأنه لم يبق حركة غيرها، فقد أعطيت الضمة للمتكم، والفتحة للمخاطب، فلم يبق إلا الكسر⁽³⁾، ومع أن هذه التقسيمات قد احتكم فيها إلى المنطق، لكنها منسجمة مع الناحية الصوتية.

وفي كلام العكبري وابن يعيش روح ما قاله سيوييه فقد قال: "هذه الضمائر تخص

المؤنثة⁽⁴⁾ .

هاء الغائب في إليه وعليه وبه.

وقد ذكرت هاء الغائب التي في منه وحسبه ونحوها من المبنيات على الضم، لأن الذي يهمننا في الضمير حركة بنائه وليس تصنيفه، فقد بنيت "هاء" إليه على الكسر على أصل البناء في التقاء الساكنين، وكذا الأمر في "هاء" عليه، أما هاء به، فقد بنيت على الكسر لمماثلة حركة الباء تحقيقاً للانسجام الصوتي، ولم تبن على الفتح لالتباس مع المؤنث "بها" لأن التشابه الصوتي بين "به" إذا بنيت على الفتح و"بها" التي هي للمؤنث كبير لدرجة اللبس، أما به فهو مراعاة الأصل، وهي لغة⁽⁵⁾.

المبنيات على الضم.

هاء الغائب التي في منه وله وحسبه:

(1) العكبري، اللباب، 481/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 86/3، 95.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 194/1.

(4) سيوييه، الكتاب، 352/1.

(5) انظر: المبرد، المقتضب، 38/1، وابن الجزري، أبا الخير، محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية (سنة النشر غير معروفة)، 305/1، والسيوطي، همع الهوامع، 202-200/1.

فالتبناء فيها على الضم أصل، والإشباع في قولك بهو وعليهو لغة⁽¹⁾، وامتنع التحريك بسالفتح
لالتباسه بالمؤنث، وكذلك امتنع التحريك بالكسر لأنه ملبس بـ"هي" عند إشباع الكسر.

نحنُ: هذا الضمير للمتكلمين والمتكلمين من الجنسين، ويستعمله المفرد مجازاً
للتفخيم⁽²⁾، قال ابن يعيش: "أصلها "نَحْنُ" ثم نقلت الضمة إلى اللام التي هي النون وحرك
آخره لالتقاء الساكنين⁽³⁾ وقد عد سيبويه نَحْنُ أصلاً⁽⁴⁾ وهذا ضبطها عنده "نَحْنُ"، وكان
المبرد إذا ضُبِطت نحنُ ضبط سيبويه يقول: "جئت بها على الأصل⁽⁵⁾" وذكر الزجاج أنها
ضمت لأنها ضمير يقع للجمع، والواو من علامات الجمع⁽⁶⁾ ونُسب للمبرد أنها ضمت لأنها
غاية، وشبهت بقبلُ وبعد⁽⁷⁾ والرأي الذي نميل إليه ما ذكره الزجاج، أنها ضمت لأنها ضمير
يقع للجمع، وضمة نحنُ، مشبهة بواو الجمع، ولم يشر أحد إلى اللبس في البناء على الكسر،
أما البناء على الفتح فممتنع لأن الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الثاني بالكسر، ويعدل عن
الكسر إلى الفتح في حال طلب الخطة، ويعدل عن الاثنين إلى الضم كما في قوله تعالى "هُوَ

الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ يَمِّم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ

وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ

(1) المراجع السابقة، الصفحات نفسها.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 352/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 94/3.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 94/3.

(4) سيبويه، الكتاب، 350/2، 385.

(5) المبرد، المقتضب 264/1.

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 94/3، والسيوطي، همع الهوامع، 208/1.

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 94/3، والسيوطي، همع الهوامع، 208/1، 94/3.

بِهِمْ (دَعَوْا) اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَيْسَ أُنجِيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ

«(1) انتشكَل مقطَع مرفوض (2)».

تاء فعلتُ .

لقد قسم النحاة الحركات في بناء تاء "فعلت" على الفاعل بحسب مناسبة الحركة لشخصه فأعطوا الضمة للمتكلم، لأنه مرتبة أعلى من مرتبة المخاطب، والفتحة للمخاطب، لأنه أدنى والكسرة للمؤنث، لأنها من الياء، والياء للمؤنث (3) .

وتقسم النحاة للحركات على الفاعل في فعلتُ وفعلتِ وفعلتِ، بما يناسب الرتبة التي ذكرها بعض النحاة، لا علاقة له بتأحية صوتية أبدأ، لأنه تقسيم قائم على المنطق، فالذي نراه في فعلتُ، وفعلتِ، وفعلتِ، من حيث تحقيق الانسجام الصوتي مع كل حال، هو الإرث الثقافي المانع من أن نقول للمذكر: فعلتِ أو نقول للمؤنث: فعلتُ، أو نقول المتكلم: فعلتِ وفعلتُ، فما دام أن الحالات الثلاث تحرك لالتقاء الساكنين، فالانسجام الصوتي هو حصيلة أمرين متلازمين هما :

1. الناحية النطقية.

2. الإرث الثقافي الناجم عن الحالة النطقية.

ضبط الضمائر .

ذكر سيبويه ضمائر الرفع المنفصلة مضبوطة هذا الضبط، قال: "هذا باب ما تكون فيه

(1) يونس/22.

(2) بحثنا هذا ص 65 .

(3) العكبري، اللباب، 1/481، وابن يعيش، شرح المفصل، 3/86، 95، والسيوطي، همع الهوامع، 1/194.

أنتَ، وأنتِ، وأنا، ونحنُ، وهُوَ، وهيَ، وهُم وهُنَّ، وأنْتَنَ، وهُما، وأنْتِسا، وأنْتُم، وصفاً⁽¹⁾ ومعنى الوصف في كلام سيبويه، أن لهذه الضمائر أخباراً تصلح لوصفها لأنك إذا قلت: أنت مجتهد فقد وصفت أنت بالاجتهاد مع أن الاجتهاد خبر.

وكان المبرد يطلق عبارة "جئت بها على الأصل"⁽²⁾ حيث قصد ضبط سيبويه وقد ذكرها بأنواعها مضبوطة، ومقسمة التقسيم الذي اعتمده الدراسة، وهي عنده الهاء فسي به والواو في فعلوا، والألف في فعلا "وتاء الفاعل وحركتها، فعلتُ وفعلتِ، وفعلتَ، وألف الاثنين وواو الجماعة، ونون النسوة"⁽³⁾ وذكر ابن يعيش المضمرة بأنواعها وتقسيماتها وضبطها الضبط الذي ذكرناه كأساس⁽⁴⁾ وكذلك السيوطي⁽⁵⁾ وفي ما خلا هذا الضبط، ولا سيما الضمير المنفصل، فدارس اللغة ليس معنياً بأن يفتش عن انسجام صوتي جديد، فلا يستطيع ابن مدينة إريد مثلاً، أن يحقق انسجاماً صوتياً في "هَمِي" وهي لغة في "هُم" ولكنه يستطيع أن يقرأ، حالات الوصل في "هُم" وما طرأ عليها من مخالفة ومماثلة، إذا ما تمثل مثل الجملة التالية "بهَمِي اقتَد" فقد أشبعت كسرة الميم الناتجة عن التقاء الساكنين، فصارت ياء، وموثل بين الهاء والباء في حركة الكسر، فصارت أصوات هَمِي، من جملة أصوات "بهَمِي اقتَد" ومن هنا قالوا في "هَمِي" لغة في "هُم" ويمكن أن تقبس عليها حالات كثيرة، وهذا لا يعني أن جميع لغات هذه الضمائر أو الأسماء المبنية يمكن أن نخرجها هذا التخريج، ونخرج منها كما خرجنا من "هَمِي" وإن كان ما ذكرناه هو الغالب في كل لغة على غير الأصل، ولكن الإرث الثقافي عامل آخر أساس، لا يقل أهمية عن الناحية الصوتية كما أشرنا سابقاً في تحقيق الانسجام الصوتي، لأنه

(1) سيبويه، الكتاب، 350/2.

(2) المبرد، المقتضب، 264/1.

(3) نفسه، 186/3، 36/1، 261، 262، 269، 270، 83/4، 84، 279، 247.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 84/3-114.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 206/1.

الحكم في القبول، أو الرفض، وما دام أن النحاة ذكروا الضبط الذي اعتمدنا، وقالوا أصلاً⁽¹⁾ فحن اعتمدناه أساساً وبنينا عليه في التوجيهات الصوتية، وعليه فإن توزيع حركات البناء على الضمائر، إذا ما استبعدنا السكون لأنه أصل تحتل الفتحة المرتبة الأولى بما يزيد على النصف، وتتقاسم النصف الآخر الضمة والكسرة.

ب. أسماء الإشارة

أطلق سيبويه مصطلح "الأسماء المبهمة" على أسماء الإشارة قال: "وأما الأسماء المبهمة، فنحو هذا، وهذه وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك وما أشبه ذلك"⁽²⁾.

وقال الزمخشري: "وتلحق كاف الخطاب بأواخرها، فيقال: ذاك وذانك، بتخفيف النون وتشديدها، قال تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾⁽³⁾ وذيانك، وتانك، وتيانك، وذيانك، وتانك، وتيانك، وأولئك"⁽⁴⁾ ثم تحدث عن لحاق لام البعد، وفرق بينها وبين كاف الخطاب، فقال: "وقولهم ذلك هو وذاك" زيدت فيه اللام، وفرق بين "ذا" و"ذاك" فقيس: الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد⁽⁵⁾ ثم ذكر ذانك مشددة تنثية "ذلك" ومثل "ذلك" في المؤنث "تلك" و"تالك" وهذه قليلة⁽⁶⁾.

وأما ما يثنى من أسماء الإشارة كهاتين، وتين، أو هاتان، وتان أو هذان، وهذين، أو

(1) المبرد، المقتضب، 36/1، 261، 262، 269، 270/1، 83/4، 84، 279، وابن يعيش، شرح المفصل 114-84/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 5/2.

(3) القصص، 32.

(4) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 181.

(5) نفسه، 181، ونهر هادي، شرح اللمحة البدرية لابن هشام، 347.

(6) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 181.

ذِينِ، وَذَانِ، فَإِنْ قَبُولِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي مِثْلِي لُغَاتِ الْإِشَارَةِ، مَخْرَجِ إِلَى الْإِعْرَابِ،
لُغَاتِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ.

إِنْ سَعَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ تَتْرِكْ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ بَلَا تَعَدُّدِ فِي لُغَاتِ عَدَدٍ مِنْهَا عَلَى نَحْوِ مِمَّا
شَاهَدْنَا فِي الضَّمَائِرِ، وَفِي مَا يَلِي ذِكْرَ لِللُّغَاتِ عَدَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، حَسَبِ وَرُودِهَا فِي كُتُبِ
التَّرَاثِ.

هُنَا: وَيُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ⁽¹⁾، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي الزَّمَانِ مَجَازاً⁽²⁾، وَمِنْ الْمَجَازِ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ﴾⁽³⁾ وَذَكَرَ السِّيْرَافِيُّ لُغَاتِ هُنَا: هُنَا، هُنَا، هُنَّتْ⁽⁴⁾.

ذِهٍ: لِلْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ⁽⁵⁾ وَلُغَاتُهُ: ذِهٍ، وَذِي، وَذِهِي، وَذِهٍ⁽⁶⁾ وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ خَمْسَ لُغَاتٍ لـ ذِهٍ
هِيَ: ذِي، وَذِهٍ، وَتَا، وَتِي، وَتِهٍ⁽⁷⁾ وَذَكَرَ السِّيْوَطِيُّ خَمْساً أُخْرَى هِيَ: ذِهٍ، وَتِهٍ، وَذِهِي، وَتِهِي،
وَذَاتٌ⁽⁸⁾.

أَلَاءٍ: وَيُسْتَعْمَلُ لِلْجَمْعِ الْحَاضِرِ بِنَوْعِيهِ، عَاقِلٌ وَغَيْرُ عَاقِلٍ⁽⁹⁾ وَمِنْ لُغَاتِ هَذَا الْأِسْمِ وَرَدَتْ لُغَاتُ
أُخْرَى هِيَ: أَلَاءٍ، وَأَوْلَاءٍ، وَأَوْلَاءٍ وَهَلَاءٍ، وَهَوْلَاءٍ وَأَوْلِي، وَهَوْلَاءٍ⁽¹⁰⁾ وَهَنَّاكَ لُغَاتُ لُغَيْرِ الْقَرِيبِ

(1) العكبري، اللباب، 28/1، وأمالي الشجري، 260/2، 263.

(2) العكبري، اللباب، 28/1.

(3) آل عمران/38.

(4) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 176/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 137/3، والتسهيل لابن مالك، 41.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 131/1.

(6) سيبويه، الكتاب، 44/2، 295.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، 131/3.

(8) السيوطي، همع الهوامع، 257/2، 259، 262.

(9) المبرد، المقتضب، 278/4.

(10) ابن عقيل، التسهيل، 39، والسيوطي، همع الهوامع، 258/1، 260.

مثل: الأءِ، وألآك، وأولئك، وأولآلك⁽¹⁾.

الأصل في لغات أسماء الإشارة.

في ما خلا كاف الخطاب، ولام البعد، وهاء التنبيه فإن الأصل في أسماء الإشارة كما وردت عند ابن عقيل هكذا: "ذا، وذات، وذِي، وذِه، وذِه، وتا، وتِه، وتِي، وتِه، وأءِ، وهُنا، ونَم" (2).

والسبب الرئيس في بناء اسم الإشارة كما ذكر النحاة هو شبهه بالحرف⁽³⁾ وهذا الشبه ليس كافياً لتفسير ملازمة الحركة لحرف الإعراب، وفي ما يلي بيان بهذه العلاقة.

العلاقات الصوتية بين الحركات وأسماء الإشارة:

- المبنيات على الفتحة الممطولة: ذاء، تاء، هنا، و ذكر ابن مالك أن "تا" هي مؤنث "ذا" (4) وذكر ابن يعيش أن "تا" لغة في "ذِه" (5) أما هنا فجميع لغاتها منتهية بصوت الألف خلا "هَنْت" (6).

وهناك من يرى أن هذه الصيغ مرتجلة، أي كلها أصول وليس فيها علامات (7).

والذي يدرس العلاقة الصوتية بين الحركة والاسم المبني، يهمله سبب ملازمة هذه

الحركة حرف الإعراب دون تلك أكثر مما يهمله الأصل والفرع في هذه الأسماء ولغاتها.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 131/2، ابن عقيل، التسهيل، 39.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 130/1.

(3) انظر: المبرد، المقتضب، 277/4، 278، وابن مالك، التسهيل، 41، وابن هشام، اللحة البدرية في علم العربية تحقيق هادي نهر، 347/1، والسيوطي، همع الهوامع، 258/1، والصبان، حاشية الصبان، 140/1.

(4) ابن مالك، التسهيل، 93.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 131/3.

(6) ابن مالك، التسهيل، 41.

(7) انظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 670/2، وابن يعيش شرح المفصل، 126/3، 128، وابن عقيل، شرح التسهيل، 182/1، والصبان، حاشية الصبان، 138/1.

فالواضح أن هذه الأسماء (ذا، تا، هنا) منتهية بصوت الألف وكل ما انتهى بصوت الألف كما ذكرنا عندما تحدثنا عن الحركات المعيارية لا تظهر عليه حركة، للعارض الصوتي المانع فيه من ظهور الحركة.

المبنيات على الكسر قصيرة وممطولة.

ذِي، ذِهِ، تِي، تِهِ: وهي، لغات لـ "ذِهِ المبنية على الكسر"⁽¹⁾، وهذه المجموعة تأتي مبنية على كسرة قصيرة كما في ذِهِ، وَتِهِ، أو كسرة ممطولة كما في ذِي وَتِي، ففي حال البناء على الكسرة القصيرة، فإن ذلك اتباع الهاء للذال في الحركة، وفي حال البناء على الكسرة الطويلة (ياء)، فإن ذلك مطل الكسرة، أما "ذهي وتهي" فإن الياء تأتي لبيان الهاء لأن الهاء صوت هوائي ضعيف والياء صوت مجهور.

الأء: وسبب البناء على الكسر، لتشكل مقطع صوتي⁽²⁾.

المبني على الضم.

"ذات" وقد ذكر السيوطي أنها لغة من لغات (ذِه)⁽³⁾ وحق هذا الاسم أن يعرب لإمكان ظهور الحركات الثلاث عليه، وبانسجام صوتي، ومن غير أي مشكلة صوتية مانعة من ظهور الحركة، لكن شيئاً عرض لهذا الاسم أعاده إلى البناء على نحو مما يلي:

الأصل في هذا الاسم "ذا" الذي هو للمذكر، والمذكر لا يحتاج إلى علامة، لأنه جاء على الأصل، فلما أريد تأنيثه قيل: "ذات" فجاءت التاء علامة تأنيث، على غرار تاء "ذات" التي هي مؤنث "ذو" في الأسماء الستة، فالإعراب في هذا الاسم ملبس بذات مؤنث "ذو"، لذلك بني استقلاً به عن "ذات" مؤنث "ذو".

(1) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 42/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 131/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 42/2، المبرد، المقتضب، 278/4.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 259/1.

وأحق حركة في بناء هذا الاسم الكسرة لالتقاء الساكنين، ولكنه بني على الضم، لأنه أشبه المتصرف (ذا) ⁽¹⁾ فلما أشبه المتصرف أعطي أقوى الحركات بخلاف غيره من أسماء الإشارة.

المبني على الفتحة القصيرة.

ثُمَّ: وهو رمز المكان البعيد، أو المكان غير الحاضر ⁽²⁾ ويقول العكبري "وبني لتضمنه معنى الإشارة" ⁽³⁾ وقد ضمن الإشارة بقوله تعالى: «وَأَرْزَقْنَا نَمَّ الْأَخْرَيْنَ» ⁽⁴⁾، ولا يوجد في كلام العكبري سبب ملازمة الفتح لهذا الاسم.

والسبب في بنائه على الفتح ما قاله الشجري والسيرافي: "حرك بالفتح طلباً للتخفيف، ولم يحرك بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين" ⁽⁵⁾ والخفة التي ذكرها الشجري والسيرافي، بسبب نقل الميم المشددة، وأخيراً أظهر توزيع حركات البناء على أسماء الإشارة تديناً واضحاً في نسبة البناء على الضم (ذات) فقط، وارتفاعاً في نسبة المبنيات على الكسر، قصيرة وممطولة، ومجيء الهاء بدلاً من الياء في عدد منها، وسبب ذلك أن الأسماء التي بنيت على كسرة قصيرة أو ممطولة، أو استبدلت هاؤها ياءً تعود إلى مؤنث، والكسرة والياء الهاء مما يناسب المؤنث" ⁽⁶⁾

وأما تعدد لغاتها، فإن جميع أسماء الإشارة، تظل في حيز ذا، ذي، ذه، تاء، تي، تة،

- (1) العكبري، اللباب، 459/2..
- (2) ابن الشجري، الأمالي، 263/2.
- (3) العكبري، اللباب، 92/2.
- (4) الشعراء/ 64.
- (5) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 77/1، ابن الشجري، الأمالي، 263/2.
- (6) انظر: العكبري، اللباب، 481/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 83/3، 96، والسيوطي، همع الهوامع، 194/1.

هنا، ذِه، تِه، ألاءِ، ثمَّ، ذاتُ).

ومثال ذلك (ذِه) لو عُدَّ جاء على الأصل، وفيه لغات ذكرها السيوطي هي: "ذِي، ذِه،

تا، تِي، تِه"⁽¹⁾ فإننا نستطيع أن نرد جميع هذه اللغات إلى الأصل "ذِه" على النحو التالي:

ذِي: ذكر سيبويه في (ذِهِي) أن الياء تأتي لبيان الهاء⁽²⁾ فلما بينتها حلت محلها لأن

الياء صوت مجهور، والهاء صوت هوائي مهموس ضعيف فصارت (ذِي)، وكذلك يمكن أن

تكون (ذِه) صوت لـ (ذِهِي) بفارق إشباع الكسرة في الثانية.

تا: مؤنث ذا المرفوع

تِي: مؤنث ذا المنصوب والمجرور.

تِه: ذكر المبرد أن الألف في (تا) علامة مثنى⁽³⁾ والعلامة بحد ذاتها زائدة إعرابية كما يقول

سيبويه⁽⁴⁾ وهذه الزائدة الإعرابية تزول بزوال الحالة الإعرابية، مما يعني عودة الاسم إلى

حرف واحد (ت) ومما يذكر أن الزيادة في الضمير موضوع خلاف بين النحاة⁽⁵⁾ ولما صار

الاسم "ت" جيء بهاء السكت فصار "تِه" وإذا اتبعت الهاء حركة التاء صارت "تِه" وإذا أشبعت

كسرة الهاء صارت "تِهِي" والشئ نفسه يمكن أن يقال في ذِه، ذِه، ذِهِي.

ج. الأسماء الموصولة.

عدها سيبويه من الأسماء المبهمة أيضاً كأسماء الإشارة⁽⁶⁾ بالرغم من استخدامه

(1) السيوطي، همع الهوامع، 257/1، 259، 262.

(2) سيبويه، الكتاب، 182/4.

(3) المبرد، المقتضب، 278/4.

(4) سيبويه، الكتاب، 18/1.

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 670/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 126/3، 127،

وشرح التسهيل، 182/1، الصبان، حاشية الصبان، 138/1.

(6) سيبويه، الكتاب، 488/3.

مصطلح الاسم الموصول، "كالذي، والتي، ومَنْ، وأيُّ، التي بمعنى الذي، واللاتي"⁽¹⁾ وذكر "أل" الموصولة، ومثل لها بقوله: "هم الضار بوك"⁽²⁾ وكذلك، "الذين"، "الذين"⁽³⁾ وذكر المبرد من الأسماء الموصولة: "الذي، وما، ومَنْ، وأيُّ الموصولة، وأل، والتي"، وقال: إنها من الأسماء المبهمة⁽⁴⁾.

وذكر ابن يعيش: الذي والتي واللاتي، ومَنْ وما، وذو الطائفة، وذا بعد ما ومَنْ والذين، وأي وأل⁽⁵⁾ وورد ذكر الأسماء الموصولة على نحو مما مر عند السيوطي⁽⁶⁾ والزمخشري⁽⁷⁾.

والأسماء الموصولة تشترك في ما بينها بعدم الاستقلال، واحتياجها إلى مكمل بعدها ليعطي معناها، ومن هنا أطلق عليها سيبويه مصطلح الإبهام كأسماء الإشارة، والناظر في إطلاق مصطلح الإبهام في كتاب سيبويه، يلمس أنه كلما أطلق مصطلح إبهام، قابله ببناء، وأمثلة ذلك ما كان من إطلاق مصطلح الإبهام على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والظروف المقطوعة عن الإضافة كـ قَبْلُ، وحيثُ، وقَطُّ ويسارُ، ويمينُ، وأمامُ، وخلفُ، وتحتُ، وقدامُ.

لغات الأسماء الموصولة.

وتعددت لغاتها إلى جانب تعدد أسماء الإشارة والضمائر، وفي ما يلي ذكر للأسماء

- (1) نفسه، 488/3، 489.
- (2) نفسه، 187/1.
- (3) نفسه، 186/1.
- (4) المبرد، المقتضب، 13/1، 19_296/2_130/3، 131، 290، 291_146/4.
- (5) ابن يعيش، شرح المفصل، 139، 142/3، 144، 145.
- (6) السيوطي، همع الهوامع، 287/1 - 289.
- (7) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 181.

الموصولة، بلغاتها التي تعددت فيها.

الذي: للمفرد المذكر، عاقل وغير عاقل⁽¹⁾ وذكر ابن يعيش أربع لغات في هذا الاسم

هي: الذي، اللذ، اللذ، اللذ⁽²⁾.

التي: للمفردة، عاقل وغير عاقل، وفيه خمس لغات هي: اللتي، اللت، واللّت، اللتي،

وأل⁽³⁾.

اللاتي: لجمع الإناث، وفيها لغات: اللاتي، اللواتي، اللات، اللام، اللوات، اللاتي، اللات،

اللوات، اللواتي، اللوات⁽⁴⁾، وذكر ابن مالك اللغات المذكورة بحذف "ال"⁽⁵⁾.

الذنين: ويستخدم لجماعة الذكور العقلاء⁽⁶⁾ وفيه لغات: الذنين، لذنين، لَسُون، اللذون،

اللذون⁽⁷⁾.

الذنان: ويستخدم للمثنى المذكر، عاقل وغير عاقل وفيه لغات: لذنان، لذنان، اللذنان⁽⁸⁾.

الذنين⁽⁹⁾: ولغاته اللذنين، لذنين، لذنين.

من: اسم موصول مشترك، لأنه يشمل الواحد والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث بلفظ

(1) انظر: الأسيوطي، عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، تحقيق عبد الكريم المدرس، الجمهورية العراقية، وزارة

الأوقاف، (غير معروفة سنة النشر)، 181/1، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 182.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 139/3.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 142/3، السيوطي، همع الهوامع، 284/1، وابن عقيل، شرح التسهيل

33.

(4) انظر: ابن سيده، المخصص، م 4 سفر 14 ص 102، 103، والزمخشري، المفصل في العربية، 181،

وابن مالك، التسهيل، 34، والسيوطي، همع الهوامع، 287/1.

(5) ابن مالك، التسهيل، 33.

(6) ابن عقيل، شرح التسهيل، 141/1، والسيوطي، همع الهوامع، 285/1.

(7) ابن عقيل، شرح التسهيل، 136/1-181.

(8) ابن عقيل، شرح للتسهيل 141/1.

(9) نفسه، 141/1.

واحد، وهو مخصص لذوات من يعقل⁽¹⁾ ومن الموصولة هي التي في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ

عَلَيْهَا فَإِنَّ﴾⁽²⁾.

ما: وهو من الأسماء المشتركة كـ (مَنْ) يخص ذوات ما لا يعقل، وصفات من يعقل⁽³⁾

فالتي لغير العاقل، ما في قوله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾⁽⁴⁾ والتي

هي للعاقل ما في قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرُزِنَع﴾⁽⁵⁾

وتأتي نكرة موصوفة بمعنى شيء كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا آدَى عَتِيدٌ﴾⁽⁶⁾ أما

الشرطية والاستفهامية فإن قرائن السياق تميزهما من الموصولة.

ذو الطائفة: وهي منسوبة إلى طيئ، وتعني الذي، وتلزم حالة واحدة مع المفرد

والمؤنث، والمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه⁽⁷⁾ والغرض من (ذو) الطائفة أنها وصلة إلى

الوصف بالأجناس وهي للعاقل وغير العاقل، وقد وردت بالشاهد:

فإِذَا كَرَامَ مَوْسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ فَحَسْبِي مَنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا⁽⁸⁾

أل الموصولة: وهي غير مختصة وتأتي للعاقل وغير العاقل، المفرد وغير المفرد،

(1) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 187، والأسيوطي، عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، 183/1.

(2) الرحمن: 26.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 281/3، والسوطي، همع الهوامع، 145/1.

(4) الحج: 20.

(5) النساء: 3.

(6) ق: 23.

(7) انظر: الأسيوطي، عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، 184/1، والزمخشري، المفصل في علم العربية،

142، والسوطي، همع الهوامع 289/1.

(8) الشاهد رقم 44.

الأصل في لغة الأسماء الموصولة.

كان النحاة يذكرون اللغة الأشيع أولاً ثم يعطفون عليها اللغات الأخرى في الاسم الموصول ومن ذلك أنه، عندما ذكر الزمخشري "الذي" أضاف قائلاً وفيه أربع لغات⁽¹⁾ وعندما ذكره السيوطي قال: وفيه خمس لغات⁽²⁾ وعندما ذكر ابن سيده اللاتي قال: وفيها لغات متعددة⁽³⁾ وشرع كذلك الزمخشري⁽⁴⁾ وابن عقيل⁽⁵⁾ يذكرون هذه اللغات وقد أشرنا إلى هذه اللغات، وبعتماد الأصول التي ذكرها النحاة للأسماء الموصولة نجدها "الذي، التي، اللاتي، اللواتي، اللاتي، مَنْ الموصولة، ما الموصولة، ذو الطائفة التي بمعنى الذي، ذا بعد ما وَمَنْ الاستفهاميتين، الذين، أي، أل. المبنيات على السكون.

أل، مَنْ: ويمكن أن ينطبق عليهما ما ينطبق على أصل البناء على السكون، إذ لا موجب للحركة، وأما "مَنْ"، فلا تحرك لأنها تلتبس بحكاية الاستفهام عن النكرة، لأنك تقول: منا و منو و مني بحسب الموقع الإعرابي، وسنذكر ذلك في باب المبنى على الحكاية. المبنيات على الضمة الطويلة:

ذو الطائفة.

هذه الصيغة لوصف الأسماء الأجناس وهي منسوبة إلى طيبي، وتستخدم للمفرد

(1) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 183.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 139/3.

(3) ابن سيده، المخصص، م 4 سفر 14 ص 101.

(4) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 181، والسيوطي، همع الهوامع، 287/1.

(5) ابن عقيل، شرح التسهيل، 136/1-181 بتصرف.

والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً⁽¹⁾، ومن شواهد ما قول الشاعر:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفاي⁽²⁾

والبناء وقع على "ذو"، من جهة أن الواو ضمة طويلة محمولة على الذال والمحمول لا

يستطيع أن يحمل.

المبنيات على الكسرة الطويلة.

الذي: وهي أجود اللغات بدليل ورودها في القرآن الكريم وذكر العكبري أنها الأصل،

وما خلاها شواذ⁽³⁾.

وهي مبنية على الكسرة الطويلة (الياء) الناجمة عن إشباع الكسرة خلافاً لما ذكره النحاة

في بنائها على السكون أصل البناء، فجاءت الياء بصورة كسرة طويلة محمولة على الذال،

ولما كانت محمولة فإنها لا تستطيع أن تحمل أي حركة.

التي: بنيت على الكسرة الطويلة للسبب نفسه الذي بنيت فيه الذي.

اللاتي، اللاتي، اللواتي.

ذكر النحاة أن الآخرين لغتان في الأصل، ومن ذلك لغات اللات، والسلاء، واللوات،

اللاي، اللأ، واللوا، واللات⁽⁴⁾ وتستخدم الأسماء الثلاثة: اللاتي، اللاتي، اللواتي، بنسب متقاربة

في الشبوع، وبنيت هذه الأسماء على الكسرة الممتولة، حيث صارت ياءً بسبب الإشباع، وهي

بمنزلة الحركة المحمولة.

(1) انظر: ابن سيده، المخصص، م 4 سفر 102/14، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 142،

السيوطي، معجم الهوامع، 289/1، ابن عقيل، شرح التسهيل، 147/1.

(2) البيت لمنظور بن سحيم الفقعس، في شرح المفصل، 148/3، وشرح ابن عقيل، 45/1، والسيوطي،

معجم الهوامع، 289/1، والشاهد فيه بناء (ذو) على الواو الساكنة وعدم إعمال حرف الجر فيها.

(3) العكبري، اللباب، 118/2.

(4) انظر: ابن سيده، المخصص، م 4 سفر 220/13، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 142، ابن

مالك التسهيل، 34، السيوطي، معجم الهوامع، 287/1.

المبنيات على الفتحة القصيرة.

الذين: وفيه لغات كثيرة سبق القول فيها، والأصل أن تحرك نون الذين بالكسرة لالتقاء الساكنين، ولكن الياء ساكنة وهي حاجز غير حصين، وقبلها كسر، فاستثقلت الكسرة على النون، لأن الحاجز غير الحصين لا يمنع من تتابع الحركات المتجانسة، بسبب تقاسم صوت الياء الساكن بين الكسرة السابقة، والكسرة اللاحقة، وأما الضمة فهي مستقلة على النون لأن الحاجز الساكن بين النون والذال المكسورة يجعل تتابعاً في صوت الكسر والضم، وهذا التتابع مستقل في النطق لما ذكر، أما الفتحة فهي خفيفة يمكن أن تظهر بسهولة ويسر.

المبنيات على الفتحة الطويلة.

تقدم القول في ما انتهى بصوت الألف من بناء على عارض صوتي.

المبنيات على الضمة القصيرة.

أي: وتميز الموصولة المبنية على الضم بحذف صدر صلتها ومجيئها مضافة، وهي المتمثلة بقوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (1). ولتحديد أمر البناء على الضم في (أي) ننظر إلى الأصل في تركيب ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، فهناك عناصر محذوفة بعد أيهم وهي الذين، وهم، ولما كانت أي وصفاً تفسر بحسب ما تضاف إليه، فقد حلت محل الذين واستمدت صلتها من الذين، وصارت اسماً موصولاً ثم أضيفت إلى الضمير المنفصل (هم)، والجزء المبتور من أصل بينى لأنه لا يقوى على ما يقوى عليه الأصل، فهي لما سدت مسد مبني، بنيت تشبيهاً به وهو (الذين) وبنيت على الضم وهي أقوى الحركات لتمكنها بالمقارنة مع المبنيات، من بنات جنسها

(1) مريم: 69.

فأخذ الأقوى الحركة الأقوى، وهذا التمكن هو الذي جعل أيّاً تأتي اسم شرط واسم استفهام
واسماً موصولاً.

وفي الختام اتضح لنا أن نسبة البناء كانت تتركز على الكسرة الطويلة إلا (الذين) فقد
بني على الفتح و(أي) فقد بنيت على الضم، عند من جعلوها مبنية⁽¹⁾ وبذلك ما يكفي للقول: إن
الأصل في الاسم الموصول أن يكون مبنياً على الكسرة الطويلة.
د. أسماء الأفعال.

قال سيبويه: "هذا باب من الفعل سمي فيه بأسماء، لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"⁽²⁾
وهذا القول جعل فيه اسم الفعل، معلقاً بين الاسم، والفعل الأمر الذي جعل النحاة بعده يحارون
في اعتباره اسماً أم فعلاً، فقد قال المبرد عن أسماء الأفعال: "أسماء وضعت للأفعال"⁽³⁾ وقال
"الحروف التي تجري مجرى الفعل"⁽⁴⁾ وعدّها ابن جني من الأسماء التي عملت عمل الفعل
ووضعها في ذلك إلى جانب اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر⁽⁵⁾ وحد
الصبيان اسم الفعل بقوله: إنه "ما ناب عن فعل في العمل، كشتان، وصنة، وأوه، ومه"⁽⁶⁾.
وهناك في "اسم الفعل" ما يذهب فيه إلى الاعتقاد بأنه اسم، وهناك ما يذهب فيه إلى
الاعتقاد بأنه فعل، ففيه من الاسم، قبوله التثوين، كما في "صه، مه"⁽⁷⁾ بمعنى اسكت واكفف
وقبوله الجر، كما في قول الشاعر:

-
- (1) انظر: سيبويه، الكتاب، 398/2، 69/3 والمبرد، المقتضب، 290/3، 291، وابن هشام، مغني اللبيب
78/1، والوراق، أبا الحسن، علل النحو، 572.
 - (2) سيبويه، الكتاب، 241/1.
 - (3) المبرد، المقتضب، 202/3، 205، 280.
 - (4) نفسه، 202/3، 205.
 - (5) ابن السراج، الأصول في النحو، 143/1.
 - (6) الصبيان، حاشية الصبيان، 194/3.
 - (7) سيبويه، الكتاب، 241/1.

بحيَّهلاً يزجون كل مطيةٍ أمام المطايا سيرها متفانذف(1)
وفيه من الفعل ما يتضمن الزمن، وتقسيمه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، على غرار
الأفعال الأخرى، وتعديه ولزومه، لكن ذلك من غير قبول لعوامل الأفعال التي هي للجزم أو
النصب، وأمام هذا التوسط بين الاسم والفعل، فقد عد ابن صابر الأندلسي (ق 8هـ) من
الخواالف(2) ودعا هذا النحوي، إلى عد هذه الخالفة صنفاً رابعاً في الكلام، لاتخاذها موقفاً وسطاً
بين الاسم والفعل، وكان البصريون والكوفيون قد اختلفوا في تصنيف عدد من مفردات النحو
بين الاسم والفعل من بينها اسم الفعل، وفعل التعجب، وفعل المدح والذم (3).

ولكن هذا الخلاف لم يبلغ البناء في اسم الفعل عند أحد من الفريقين، فنحن نتناوله مبنياً
بعض النظر عن صنفه في الكلام، وقد شرع النحاة يقسمون أسماء الأفعال بحسب فئاتها
الدلالية في النحو متصرفة وغير متصرفة، لازمة ومتعدية، منقولة ومرتبلة، معدولة وغير
معدولة، وهذا التقسيم له علاقة بتحديد عوامل البناء، وليس مبنياً على دراسة ملازمة الحركة
لحرف الإعراب.

وبناء على هذا التقسيم فإن من أسماء الأفعال، ما له مطلق البناء، ومنها ما عرض له
البناء لشبهه في الاستعمال أو عارض في الكلام، وفي ما يلي ذكر لتقسيم اسم الفعل عند النحاة
بحسب الفئة الدلالية في النحو.

أ. اللزوم والتعدي.

قال سيبويه: "وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى المأمور، إلى مأمور

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/301، وشواهد الشافية، 478، والخزانة، 3/43، المبرد، المقتضب، 3/206.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 5/121، وابن جنبي، الخصائص، 3/44، 45، وابن يعيش، شرح
المفصل، 4/25، 27.

(3) الأتباري، الإنصاف، المسألة 14، 1/97، والمسألة 15، 1/126.

به، ومنها ما لا يتعدى الأمر، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه ومنها ما لا يتعدى المنهي⁽¹⁾.

والمقصود بذلك أن منها ما هو لازم، ومنها ما هو متعدٍ فاللازم هو الذي بقولك: صه، مه، بس، وما شاكلها، ومثل المبرد لللازم بـ (صه) و(مه) و(حيهل) و"إيه وغاق وأفة وتفه ورويد وهلم وهيات ووراء وويها"⁽²⁾، والمتعدي ما في قولك: دراكها، أي أدركها وتراكها أي أتركها، ورويد وحيهل⁽³⁾.

ب. التصرف وعدم التصرف.

ذكر سيبويه أمثلة لذلك فقال: "ومن أسماء الأفعال ما هو متصرف، وهو أن تقول: ضعه رويداً، أي وضعاً رويداً، وهاءك وهأ، وهأك من ها، على غرار رويدك وهلم في قولك: هلمّي وهلموا"⁽⁴⁾، وأما غير المتصرف فهو ما جاء على وزن "فعال" نحو مناع وتراك ونزال ودباب⁽⁵⁾، ودباب يقال للضبع وهو اسم صوت، وقد ورد هذا الاسم في سياق ذكر اسم الفعل، لأن سيبويه تناول اسم الصوت شبيهاً باسم الفعل من حيث التوسط بين الأسماء والأفعال. والتصرف الذي ذكره سيبويه لأسماء الأفعال ليس تصرفاً مطلقاً، لأن تصرف "رويداً" و"ها" ليس كتصرف قرأ وذهب مثلاً إذ إن تصرف الأخيرين بلا قيد.

(1) سيبويه، الكتاب، 241/1.

(2) المبرد، المقتضب، 168/3، 179، 180، 181، 182، 185، 202، 205، 206، 223، 279.

(3) سيبويه، الكتاب، 242/1.

(4) نفسه، 244/1.

(5) نفسه، 271/3.

ج. الثنائي.

وهو ما في قولك: مَهْ، صَهْ، وحلُّ للناقَة وسأ للحمار⁽¹⁾ وقال ابن يعيش في الثنائي إنه يأتي لشدة الاختصار، فتقول: صه للواحد والاثنين، والجمع للمذكر والمؤنث⁽²⁾ وهو كذلك لعموم المخاطب عند المبرد⁽³⁾.

وشدة الاختصار التي ذكرها ابن يعيش في حقيقتها جوهر الانفعال، لأن الانفعال يقتضي الاختصار وهناك عدد من الأساليب في اللغة غير اسم الفعل، جاءت رموزاً دالة على محذوف، منها "ما" التعجبية، في قولك: ما أحسن زيداً! وكأنك تقول: أتعجب من حسن زيد فسدت "ما" مسد أتعجب، وسدت نعم في قولك: نعم الرجل زيدُ مسد أمدح، وسدت بنس في قولك: بنس الخلق الكذب مسد، أذم، ومن هنا كان اسم الفعل أحد هذه الأساليب الإ بلاغية للاختصار.

د. المعدول.

وفي ما يلي عدد من أسماء الأفعال ثم بيان بأصولها التي عدل عنها.

"قرقارٍ وعرعارٍ"⁽⁴⁾: فالقرقارٍ للبرد، والعرعارٍ لعبة، فالعدل عن الأربعة في "قرقارٍ" لأن أصلها قرقر، وهو من الرباعي المجرد، والعدل عن "عرعارٍ" لأن أصلها عرعرَ وهو فعل دال على لعبة عند الصبيان.

ومَهْ مَهْ، وصَهْ صَهْ: معدول عن اكفف واسكت، وهذا العدل الذي ذكره سيبويه في اكفف واسكت جاء عن فعل الأمر، فكأنما جعل فعل الأمر اكفف واسكت أصلاً عدل منه إلى

(1) السابق، 229/4.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 25/4.

(3) المبرد، المقتضب، 202/3.

(4) نفسه، 276/3.

صحة وممة"، والمعلوم لدينا في سائر الأفعال أننا نعتد الجذر الماضي المجرد أساساً في جميع الاشتقاقات، فلما كان فعل الأمر في هذه المسألة أصلاً دل على أن أسماء الأفعال ليس لها ما يكون للأفعال من اعتماد جذر واشتقاق وتصرف، وإلا لما كان حاجة أصلاً لإطلاق اسم فعل ما دام أن اسم الفعل هو الفعل نفسه الذي اشتق منه هذا الفعل.

قال: ومنه مناع وقطام وحذام وثرأك⁽¹⁾ فقطام من قاطمة أو قطمة، وحذام من حاذمة، وثرأك من اترك، ومناع من امنع ومنه آه، وإيه، وإيهأ، وحيهل، وإيهأ وويهأ، وويه وبئه⁽²⁾ وكلها معدولة عن صيغ رباعية نهتدي إليها بمعرفة مدلول اسم الفعل على نحو مما ذكر.

هـ. المنقول، وينقسم إلى :

1. منقول عن جار ومجرور، وهو ما في قولك: إليك، عليك .
 2. منقول عن ظرف، وهو ما في قولك: "أمامك، ودونك، وعندك، ووراءك، وفرطك، مكانك، بُعدك .
 3. منقول عن مصدر وهو ما في قولك: سرعان، وشتان، حذرک، بطنان".
- و. المرتجل، وهو مما لم ينقل عن أصل في اللغة مثل، آه بس، وي، هيهات.

وهناك من النحاة من شرع في تعداد أسماء الأفعال وأسماء الأصوات بحسب فئاتها الدلالية في النحو، على النحو الذي وجدناه عند سيويه والمبرد والسيوطي وابن يعيش مثلاً، وهناك من كان تركيزه على دراسة أسماء الأصوات وأسماء الأفعال بصفتها مبنيات كالزمخشري⁽³⁾ وفي كل عدها النحاة من المبنيات فنحن معنيون في المقام الأول بدراسة العلاقة الصوتية بين الحركات وهذه الأسماء، وإن كنا نجد تنويهاً في صه ومه وويه وإيهأ وإيه

(1) السابق، 242/1.

(2) نفسه، 232/4.

(3) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 193-210.

وهيئاتٍ وهيئاتٌ، فالذي نحن عليه أن ننظر في مسألتين في دراسة بناء هذه الأسماء:

1. اعتماد اللغة الأشيع على نحو مما مر في الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

2. دراسة سبب ملازمة الحركة لحرف الإعراب.

وفي ما يلي العلاقات الصوتية بين الحركات وأسماء الأفعال.

- المبنيات على الفتحة الطويلة .

ها، إيها، هلا، هيا: كل ما ينتهي بصوت الألف لا تظهر عليه حركة، والأخرى أن

يقال: مبني على العارض الصوتي المانع من ظهور الحركة، وقد ذكرنا ذلك غير مرة وربما

تصرفت ها إلى هاك، وهاؤم، وأشبع الضمة في هاؤم فصارت هاؤمو (1).

المبنيات على السكون.

قط، قذ: ذكر سيبويه أن الكلمة إذا كانت على حرفين وكان الأول متحركاً، فإن الحرف

الثاني يسكن كإذ وغيرها (2)، وقط التي هي اسم فعل بطاء واحدة خفيفة غير قطّ التي هي

ظرف، ويفرق بينهما. بإضافة الأولى إلى الكاف في (قطك).

وذكر السيوطي أن إعراب قطّ وقذ قليل (3) ومسألة تحريك الحرف الثاني في الكلمة

التي على حرفين لا يحقق خفة التسكين لذلك كان تسكينه أكثر تحقيقاً للانسجام الصوتي.

بجّل: المرجح أنه اسم فعل بمعنى الاكتفاء (4) وقد ورد في لسان العرب بمعنى حسب

أو قطني، وبجلى بمعنى حسبي، وقال الأخفش: الجيم ساكنة أبداً (5) بهذا يكون بناؤه على

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 186/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 33/4.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 214/3.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 234/4، وابن هشام، مغني اللبيب، 151، وابن يعيش، شرح المفصل، 90/4 وابن

عقيل شرح التسهيل، 653/2. والسيوطي، همع الهوامع، 372/4.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بجّل)، 45/11.

السكون حملاً على صيغة مبنية مشابهة.

بس، صه، مه، هل، دغ: لقد نابت "بس" و"صه" عن اسكت، و"مه" عن اكفف، و"هل" عن أسرع، ودغ عن "انتعش"⁽¹⁾ بمعنى أنها نابت عن فعل أمر، فبنيت على السكون لشبههابه وتتفرد (دغ) في اللبس الناجم عن تحريكها بأي حركة. أوة، أوة: لا موجب للحركة فتم البناء على الأصل وهو السكون ولللبس الناجم عن الحركة، على غرار النهج المنتبع في "دغ".

هاء: وقد ذكر مقصوراً (ها) وممدوداً (هاء)⁽²⁾ ففي القصر، حكمه حكم المنتهي بصوت الألف، كما تقدم وفي المد (هاء)، الأصل أن يحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، ولكنه حرك بالفتح طلباً للخفة.

وقد ورد هذا الاسم متلواً بكاف الخطاب، بحسب المخاطب فيقال: هاك، هاك، وهاكماً، وهاكماً، وهاكناً، في حالة القصر، وفي حالة المد (هاء) يقال: هاء، وهاؤم⁽³⁾ وقد أطلق سيبويه على ها، وهاءك، "هاء وأخواتها"⁽⁴⁾ ففي مثل هذه الحالات يقع البناء على الضمير المسند إليه، المبنيات على الفتحة القصيرة .

عليك، إليك، دونك، عندك، حذرك، مكانك، بُعدك، قرطك، وراءك، أمامك، وحذرك:

هذه الصيغ منقولة عن الظرف والجار والمجرور⁽⁵⁾، وهي صيغ مسندة إلى الكاف وصارت الكاف مع الظرف أو الجار والمجرور شيئاً واحداً، وعليه يكون بناء هذه الصيغ على الفتح للأسباب التالية:

- (1) العكبري، الباب، 456/1.
- (2) انظر: سيبويه، الكتاب، 244/1، 251، السيوطي، همع الهوامع، 122/5.
- (3) انظر: سيبويه، الكتاب، 244/1، 251، السيوطي، همع الهوامع، 122/5.
- (4) سيبويه، الكتاب، 251/1.
- (5) نفسه، 250-248/1.

1. مناسبة الفتح للموقف الانفعالي في هذه الصيغ.

2. في كل صيغة معنى أخاطبك، أو أناديك أو أحذرك ونحوها، فالكاف في كل صيغة هي

التي يقع عليها الخطاب، أو النداء في المعنى، فبنيت على الفتح لأنها تحكي مفعولاً به

في المعنى.

3. خفة الفتح بالمقارنة مع الضم.

أما إذا خوطب مؤنث بهذه الصيغ فإنها تبنى على الكسر لمناسبة المؤنث.

شتان، سرعان، وشكان، بطان.

هناك ثلاثة أسباب لبناء شتان على الفتح ذكرها ابن يعيش⁽¹⁾، هي:

أ- طلب الخفة.

ب- إنباعاً لفتحة التاء المشددة، لأن الألف بينهما ساكنة وهي حاجز غير حصين.

ج- مناسبة الفتحة لأصل "شتان" وهو الفعل الماضي بطو.

ويمكن الاطمئنان إلى السبب الأول، والثاني، أما الثالث فلا مجال للاعتقاد فيه، ما دام

هناك تفسير صوتي يعود على أصل موجود.

ذكر السيوطي أن "شتان" يبنى لأنه بمنزلة فعل الماضي⁽²⁾ وذكر السيرافي أن شتان

بني على الفتح لمشاكله التاء⁽³⁾ وذكر ابن السراج أن شتان بني على الفتح لأنه غير مؤنث

فيكسر⁽⁴⁾ والقياس أن يبنى هذا الاسم على الكسر، ولكنه بني على الفتح طلباً للخفة، فقبله

حركة طويلة بمنزلة الساكن غير الحصين، وقبل الساكن ثقل، وهو التشديد وأما وشكان، فقد

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 36/4.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 123/5.

(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 182/1.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 136/2.

ذكر ابن عقيل أنه بني على الفتح، وقالوا فيه أشكان بقلب الواو همزة لأنه مصدر (1) والأصل فيه أن يبني على الكسر، ولكنه بني على الفتح إبتاعاً لحركة الكاف، لأن الألف بينهما حاجز غير حصين، وأما سرعان وبطآن فبنيًا على الفتح للسبب نفسه في وشكان.

رويد، تيد:

يأتي "رويد" على أربعة أوجه:

1. أن يكون اسم فعل أمر متعد بمعنى تمهل، وهو ما في قولك: (رويدَ زيداً، وذكر

المبرد شاهداً قول الشاعر معطل الهذلي:

رُويدَ علياً جُدتَ ما ثدي أمهم إينا ولكن ودُهُم متماين⁽²⁾

وذكر سيبويه والمبرد والسيوطي أن (رويدَ) الذي يأتي على هذه الشاكلة غير متصرف، وهو المقصود بالبناء⁽³⁾، ويقع البناء على هذا النوع لأنه دل على زمن، لكنه لم يتأثر بعوامل الأفعال، فهو لم يقوَ على علامة إعراب، حتى لا يكون له تمكن المعرب.

2. أن يقع صفة: ضعه وضعاً رويداً⁽⁴⁾.

3. أن يقع مصدراً و تجوز فيه الإضافة نحو: رويدَ زيداً⁽⁵⁾.

و "رُويدَ" المضاف، هو الذي قال فيه سيبويه، وتلحقه الكاف⁽¹⁾، وهذه الكاف هي التي تبين الواحد، والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث.

(1) ابن عقيل، شرح التسهيل، 651/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 243/1، ديوان الهذليين، مركز تحقيق التراث: دار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1423هـ-2003م 46/3، والمبرد المقتضب، 208/3، وابن يعيش شرح المفصل، 40/4.

(3) المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(4) المبرد، المقتضب، 209/3، سيبويه، 244، ابن يعيش، شرح المفصل، 41/4.

(5) المصادر السابقة، والصفحات نفسها.

4. أن يقع حالاً: ذكر المبرد جواز قولك: أرودوا أي أسرعوا، أروّذ - مُروّذ فعليه، جاء القوم مُروّدينَ فالمبني في (رويد) هي الحالة التي يقع فيها اسم فعل، وحق رويد أن يبني على الكسر لسكون الياء، ولكن الأخف أن يبني على الفتح، لأن الياء ساكنة، مسبوقه بفتح، فجرت مماثلة بين الدال والواو بالحركة، ولأن الياء ساكنة حاجز غير حصين، كان في الأمر تسهيل صوتي. أما تيد، فليس لها تمكن رويد، فلا تأتي إلا مصدراً وتضاف إلى مفعولها⁽²⁾ وبنيت تيد، لما بنيت عليه رويد.

حيَّهَل: اسم فعل أمر بمعنى ائت، مركب من حي وهل⁽³⁾ فحي صوت دعاء الإبل للشرب، وهل اسم فعل بمعنى أسرع، فجاء التركيب بين الجزأين بمنزلة تركيب الأعداد من 11-19 سوى 12، فنقول ستة عشر رجلاً رأيت، وكلا جزأي العدد مبني على الفتح لغياب الواو بين ستة وعشر، والشيء نفسه هنا، على تقدير حي وهل، فلما سقطت الواو صار حيَّهَل وما كان مركباً ثقل، وتناسبه الفتحة لخفتها.

هيت: ذكر العكبري أنه بمعنى تهيأت⁽⁴⁾ وهو عند ابن يعيش والزمخشري اسم فعل أمر لازم بمعنى أسرع⁽⁵⁾.

وذكر ابن يعيش شاهده قول الشاعر:

أبلغ أمير المؤمنين أخا العراق إذا أتيتا

-
- (1) سيبويه، الكتاب، 244/1.
 - (2) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 193.
 - (3) انظر سيبويه، الكتاب، 241/1، 244، 251، 300/3-301/4، المبرد، المقتضب، 205/3، ابن يعيش شرح المفصل، 45/4، 47.
 - (4) العكبري، اللباب، 91/2، ابن يعيش، شرح المفصل، 32/4.
 - (5) ابن يعيش، شرح المفصل، 32/4، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 194.

أن العـراق وأهـله سـلمُ إليـك فهـيت هـيتاً⁽¹⁾

وسبب البناء على الفتح، التقاء ساكنين، (الياء والتاء)، وعند التقاء الساكنين يحرك الساكن الثاني بالكسر، ولكن الكسرة ملبسة بالياء، فحرك بالفتح، وقد ذكر ابن يعيش ثلاث لغات في "هيت" بالفتح والضم والكسر، فالفتح والكسر على ما ذكرنا، أما الضم فمن باب شبه تاء "هيت" بتاء تهيأت على الأصل.

هيهات: تعددت لغات هذا الاسم وأشهرها "هيهات" وهيهاتاً، وهيهات، وهيهات، وهيهات، وهيهات، وهيهات، وهيهان، وهيهان، وهيهان، وهيهان، وأيهات، وأيهات، وأيهات⁽²⁾، والأصل هيهات وهيهات عند سيبويه⁽³⁾ فإذا قلت هيهات فقد بنيت على أصل التقاء الساكنين، أما هيهات فلخفة الفتحة بعد صوت هوائي طويل هو الهاء، وليست الألف قبلها إلا استمراراً لصوت الهاء، لأن هذه الألف في صورة حركة طويلة، وقد وردت في القرآن الكريم ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾⁽⁴⁾.

هلم: بمعنى أسرع، وهو اسم فعل أمر⁽⁵⁾ وقد ذكره سيبويه منصرفاً "هلمني هلمو"⁽⁶⁾ والأصل هلم، وقد حرك بالفتح لالتقاء الساكنين، والأصل أن يحرك بالكسر، لكنه حرك بالفتح

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 32/4، وحداد، حنا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد 403 ص44.

(2) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 160، وابن جني، الخصائص، 42/3، وابن يعيش، شرح المفصل، 65/4، 66.

(3) سيبويه، الكتاب، 291/3--293، 302.

(4) المؤمنون / 36.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 244/1، 246، 252، 360/2، 332/3، 529، 534. المبرد، المقتضب 25/3، 168، 180، 182، 202، 205، 206.

(6) سيبويه، الكتاب 244/1.

طلباً للخفة، وكثيراً ما يحرك بالفتح عندما يسبق حاملها بتشديد، نحو: هَيْك، أو ياء ساكنه،
نحو: هَيْك هَيْتَ، وَيْكَ، إِلَيْكَ.

ويرى البصريون أن "هَلْمٌ" مركب من هاء التنبيه ولَمْ، ويرى الكوفيون أنه مركب من
هَل التي للزجر و(أَمْ) ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها المضمومة على السلام⁽¹⁾، ومذهب
البصريين هو الصحيح، لأن استدعاء المخاطب في مثل هذه الصيغة هو المراد وليس زجره.
بِلْة: وفي (بِلْة) معنيان، أنه اسم فعل أمر متعد بمعنى دع، والثاني بمعنى كيف⁽²⁾.
والأصل أن يبني على الكسر، ولكنه حرك بالفتح لمماثلة حركة الباء، لأن اللام بينهما ساكن
غير حصين.

قَدَك، قَطْكَ: للسبب نفسه في بِلْة، لكن الأصل في قَدَك هو (قَدَن)، وقَطْكَ هو (قَطْ)
والكاف التي تلحق بهما لتحديد نوع المخاطب وعدده، فنستطيع أن نقول قياساً على كاف قَطْكَ
وقَدَك: قَطْكَ، وقَطْكُمْ، وقَطْكُمْ، وقَطْكُمْ، ما زلنا نقول في إيا وأخواتها إياك، إياك ... الخ.
هَيْك، هَيْك: لغتان لاسم الفعل الذي بمعنى أسرع، بني الأول على الفتح لمماثلة الياء
المفتوحة قبله، وللتخفيف بعد التشديد، أما الثاني فإن سكون الياء قبله وهي حاجز غير حصين،
مكن من المماثلة بين الكاف والهاء في الحركة، وثمة سبب آخر يبني فيه على الفتح، كل اسم
فعل مقترن بكاف الخطاب التي للمذكر، لأن كاف الخطاب بمعنى أخاطبك⁽³⁾ والكاف في
أخاطبك مفعول به، فبنيت كاف هَيْك وعليك ودونك ورويدك على الفتح تشبيهاً بكاف المفعول.

-
- (1) انظر: ابن جنى، الخصائص 3/35، 36، 230، وابن سيده، المخصص م4 السفر 14/86-89.
(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 4/232، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 155 وابن عقيل، شرح
التسهيل، 2/647.
(3) السيرافي شرح كتاب سيبويه، 1/151، والعكبري، اللباب، 2/141.

هالك: وربما فصل بعض النحاة هالك عن ها، والأصل "ها" وإن ورد "هالك" فالبناء على الفتح لمناسبة كاف الخطاب للمذكر، وهالك بني على الكسر لمناسبة المؤنث لأن الكسرة تناسب المؤنث، ومنه هاكماً، وهاكُم، وهاكُنْ، وفي الجزء الثاني من هذا الاسم يتحدد نوع المخاطب، ويحرك بالحركة التي تناسب المخاطب.

هاؤم: وهو أيضاً من "ها" ويتصرف "ها" إلى "هاؤم" كما تصرف إلى "هالك وهالك" المذكورين، قال السيرافي "وهو اسم فعل متصرف يقال: هالك يا فتى، وهاؤمو، وهاؤم لجماعة الذكور وهاء يا رجل على غرار هاتي وهاتي وهاتوا وهاتين يا نسوة وهاتين ومثله ها"⁽¹⁾.

ويها ويك: الأصل فيهما "وي" الذي هو اسم صوت. بمعنى ما أغفله⁽²⁾ وإذا كان الاسم على حرفين والثاني ساكن، فإن تحريك الثاني يؤدي إلى إشباع الحركة، فجيء بالهاء لخفتها بعد الحركة الطويلة، فصارت "ويه"، وفي "ويه" التقاء ساكنين، فجرى تحريك الثاني بالكسر على الأصل، فصارت "ويه" وفي "ويه" طلب خفة، وعند الإشباع يقال: وبها وعند التنكير يقال "ويه"، ووبها، لغة في "ويه" للتنكير أيضاً، أما ويك التي من "وي" فالراجح أن الكاف للخطاب أي ما أغفلك، وبتيت كاف و"يك" على ما تبني عليه كاف الخطاب التي للمذكر وهو الفتح.

علي: وهو اسم فعل أمر، بمعنى تقدم' ومنقول عن جار ومجرور⁽³⁾، فالجار والمجرور هو: على، وياء المتكلم، والأصل في ياء المتكلم التسيكين، وقبل الياء المسكنة حركة طويلة (الألف)، مما يعني اجتماع ساكنين على + ي، ولما جاورت الألف الياء، أثرت الياء في الألف فقلبتهما ياءً، لأن الألف صوت هوائي ضعيف، والياء صوت مجهور، أو انقلبت الألف ياءً لأنها نهاية

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 186/1، 187.

(2) سيبويه، الكتاب، 302/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 248/1، 250، وابن يعيش المفصل، 74/4، 75.

مقطع طويل مديد ساكن، فلما اجتمع ساكنان، الأصل أن يحرك بالكسر "علي"، ولكن الكسرة ثقيلة بعد الياء فجرى تحريك الياء بالفتحة لختفها، فصارت "علي".

واهاً: وهو اسم فعل أمر بمعنى أتعجب (1) والأصل فيه "واها" (2) ولما كان هذا الاسم منتهياً بصوت الألف جرت معاملته معاملة الاسم المقصور، والاسم المقصور، يستعاض فيه عن صوت الألف بتتوين الفتح، وهو من جنس الألف، وقد يخدع الكثيرون ببقاء الرسم الكتابي للألف، بما يوحي أن الألف ليست محذوفه، فالألف محذوفه في واهاً من الناحية الصوتية واستعيض عنها بتتوين الفتح، فصارت واهاً، مما يعني أن التتوين في "واهاً" ليس تتوين تكثير، إنما هو تتوين عوض، وثمة سبب آخر لجأت فيه العرب إلى تتوين هذا الاسم مفاده أن الهاء صوت هوائي، والألف في صورة فتحة طويلة، وهي هوائية أيضاً تعطي استمراراً لصوت الهاء فكان لا بد من الوقف عند صوت آخر فجاء بتتوين العوض للوقف.

أمين: اسم فعل أمر بمعنى استجب (3) وهي اللغة الأصل والأشيع، وفيه لغات أمين بإمالة الألف، وأمين من غير إمالة وأمين (4) والأصل في هذا الاسم أن يقال أمين، على الأصل في التقاء الساكنين ولكن جرى التحريك بالفتح، طلباً للخفة.

-
- (1) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 209.
 - (2) ابن عقيل، شرح التسهيل، 651/2، 652.
 - (3) انظر: الأخفش، معاني القرآن، 554، ابن سيده، المخصص م4 سفر، 97/14، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 152، ابن يعيش، شرح المفصل، 34/4..
 - (4) انظر: ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر (سنة النشر غير معروفة)، 117، 118، الأخفش، معاني القرآن 554، ابن يعيش، شرح المفصل 34/4، وابن عقيل، شرح التسهيل، 649/2.

المبنيات على الكسرة القصيرة.

هات، تراك، مناع، إيه، نزال، أف، براك، دراك، نظار، بداد، قرقار، عرعار، وجميع

هذه الصيغ جاء البناء فيها على الأصل في التقاء الساكنين.

أما أف: فربما نون تنوين تتكسر أف، وفيه لغات أف، أفأ، أف، أف، أف، أف، وأف ذكرها ابن جني⁽¹⁾ وزاد ابن يعيش والزمخشري أف⁽²⁾.

دهدرين: بني على الكسر للسبب نفسه الذي بني فيه المسبوق آخره بياء ساكنة.

وبعد توزيع حركات البناء على أسماء الأفعال يلاحظ أنه لا حظ للمبنيات على الضم

وبهذا تكون نسبة البناء على الفتح ما يزيد على النصف، وتتقاسم المبنيات على الكسر

والسكون النصف الآخر، ويلاحظ أنه كلما خفت الحركة زادت نسبة المبنيات عليها، فقد ذكر

العكبري أن الفتح أخف الحركات، تليها الكسر، وتليها الضم⁽³⁾ وبمطابقة قول العكبري مع

البيانات الإحصائية التي توصلنا إليها نجد أن نصف أسماء الأفعال مبنية على الفتح لخفته.

هـ. أسماء الأصوات.

لقد كان اسم الصوت مستقراً أكثر لدى النحاة من اسم الفعل مصطلحاً، قال ابن مالك:

وما به خوطب ما لا يعقل من مثبه اسم الفعل صوتاً يجعل⁽⁴⁾

وفسره الأشموني بأنه: "ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من

صغار الأدميين، أو لحكاية الأصوات⁽⁵⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، 37/3، 38.

(2) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 209.

(3) العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، 476/2.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 306/2.

(5) انظر: الصبان، حاشية الصبان، شرح الأشموني على الفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى

النبابي الحلبي وشركاه، (سنة النشر غير معروفة)، 208/1.

وقد قسم ابن الحاجب هذه الأصوات إلى ثلاث فئات هي⁽¹⁾ :

1. حكاية صوت صادرة عن إنسان يشابه بها صوت حيوان، كـ غاقٍ للغراب .
2. حكاية صوت صادرة عن إنسان يشابه بها أصوات الجمادات كـ طق وهو صوت الضرب.

3. أصوات صادرة من فم الإنسان نفسه دالة على معاني في نفسه كـأفٍ وتفاً ووي.

وقصد ابن الحاجب بالحكاية، أن تكون الأصوات مثل المحكي، فلما أراد الإنسان أن يورد أصواتاً لحيوانات أعطاها حكم كلامه، فركبها من حروف عادية على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين، وكذا الأمر في أصوات الجمادات، فمثل هذه الأصوات، غير خاضعة لقوانين الصرف والاشتقاق، وليس لها رموز كتابية، إلا من باب اجتهاد الإنسان نفسه في أن هذه الأصوات تشبه أصواتاً ما، لها رموز كتابية، ويقع البناء على هذا النوع من الأصوات، وهناك أصوات تخضع لقوانين الصرف والاشتقاق لها جذور في اللغة، ومعتمدة في المعاجم على أساس جذور ثلاثية أو رباعية لا يقع عليها البناء، وأكثرها مما تتلاقى مصادرها مع صياغتها اسم صوت، وفي ما يلي، أمثلة لهذا النوع من الأصوات.

1. الأجيح: وهو صوت انصباب الماء، أو صوت النار من "أجج"⁽²⁾.

2. الأحاح: وهو صوت التوجع من الغيظ، من "أحح"⁽³⁾.

3. الاختتاب: وهو صوت جناحي العقاب من "ختا"⁽⁴⁾.

(1) الإستر أباضي، شرح كافية ابن الحاجب، 116/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 206/2 "أجج".

(3) انظر: ابن سيده، المخصص، 141/2، والثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق حواشيه

وقدم له ووضع فهارسه ياسين الأيوبي، صيدا، بيروت - المكتبة العصرية، ط1، 1419هـ - 1999م،

237 - 243 "أحح".

(4) ابن منظور، لسان العرب، 223/14 "ختا".

4. الأذ: وهو حنين الناقة ومدّها لصوتها، أو هو صوت الوطاء من "أذذ" (1).
5. الإرزام: وهو صوت الناقة لا تفتح فمها، أو هو حنينها، أو صوت الرعد من "رزم" (2).
6. البججة: وهو صوت مناغاة الصبي، أو هو الغطيط من "بجج" (3).
7. البربرة: وهو صوت الأسد، ونبيب التيس عند السفاد، والبربرة: أصوات الهند عند العرب من "برر" (4).
8. البهبة: صوت نداء الراعي لصاحبه وهو يقول: ياه ياه من يهيه (5).
9. الصلصلة: وهو صوت الحديد إذا حرك، من "صلل" (6).

وذكر الثعالبي، عدداً من الأصوات من مثل التي رصدها ابن منظور وابن سيده وأمثلة ذلك: "الهتملة من هتمل وهي الكلام الخفي، والدندنة كذلك من دندن، والهمس من همس، والصياح من صيح، وهو وصوت كل شيء إذا اشتد، ومثلها الزعقة والصلقة والصخب من زعق وصلق وصخب، والرنين من رنن وهو صوت المكروب، وإذا أخفاه فهو الهنين من هئن والشهيق من شهق، والزفير من زفر، والغطيط من غطط للنائم" (7).

ولا أحد منا يستطيع أن يحصي أسماء الأصوات في اللغة العربية، لأنها متوالدة ومتجددة في كل زمن، فالأسماء التي وردت في دراستنا، كانت تتردد في الأزمنة التي رصدها النحاة في عصرهم والعصور التي سبقت عصرهم، فهناك أسماء أصوات تتردد في عصرنا هذا لم ترونا عن عصور خلت، كما في "مؤ" أو "ميو" وهما صوتان لحكاية صوت القطط، أو

(1) نفسه، 71/3 "أذذ" وابن سيده، المخصص، 79/7.

(2) انظر: ابن سيده، المخصص، 79/7، وابن منظور، لسان العرب، 238/12 "رزم".

(3) ابن منظور، لسان العرب، 211/2 "بجج".

(4) نفسه، 54-56، "برر".

(5) نفسه، 564/13 "يهيه".

(6) نفسه، 381/11، "صلل"، وابن سيده، المخصص، 49/8.

(7) الثعالبي، فقه اللغة، 237-243.

"هُوَّ" وهو حكاية صوت الكلب، أو "طُوبٌ" بتفخيم الطاء وهو حكاية صوت الضرب، فالذي يحصل في اسم الصوت أنه من لفظ الإنسان نفسه، يطلقه على صوت ما في الطبيعة من باب التقليد والمحاكاة، أو يزرع به حيواناً، أو يستدعيه، لعلاقة مشابهة بين هذا الصوت والسلوك الكائن من الحيوان عند إطلاق هذا الصوت، أو أن يرتجل الإنسان هذا الصوت وفي الحالتين، لا ضبط في موازين اللغة لأسماء الأصوات، من هذا النوع لأنها غير خاضعة لعمليات الصرف والاشتقاق.

وأظهرت دراسة هذه الأصوات خروجاً عن ضوابط اللغة لما يلي:

1. التقاء ساكنين بدون تحريك: مضٌ، وهو من أصوات الشفتين، وحبٌ وحايٌ وعايٌ

لزجر الإبل، وفاقٌ لزجر الغنم، وحاءٌ، وعاءٌ، وهايٌ، وعايٌ، وعاجٌ، للزجر بعامتة،

وهذا ما لم تجر عليه العربية، فالعربية تحرك بالكسر عند التقاء الساكنين أو بالفتح

طلباً للخفة⁽¹⁾ وربما بالضم في القليل النادر⁽²⁾.

وما عهدت العربية التقاء ساكنين إلا في الضرورات الصوتية، كالمد الطويل في قوله

تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾⁽³⁾ وقولهم: احمارت وفي مثل هذه الحال يجيز النظام اللغوي أن

تهمز المد في الضالين لتصير الضالين كما في قراءة أيوب السخيتاني⁽⁴⁾، وتهمز احمارت كما

في قول كثير عزة:

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 241/1، 244، 251، 300/3، 301، 163/4، 293 والمبرد، المقتضب، 205/3

وابن يعيش، شرح المفصل، 32/4، 45، 47، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 110/1، 111، 108، 107، 168، 174.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 87/3، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة، 96، 682/2.

(3) الفاتحة/ 8.

(4) انظر: ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر، إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط نصه

وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2006م، 1427هـ، 39:

وأنتُ ابنُ ليلى خيرُ قومِكَ مشهداً إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل⁽¹⁾

2. الطبيعة التركيبية الخاصة في نحو حاي عاي لزجر الإبل، وسأساً وشأشأ وجأجأ هأها

للزجر بعامته، ودج دج لزجر الدجاجة، وهج هج، وجة جة لزجر الإبل، خرجت عن

المعهود في البناء، لأن المعهود في التركيب هو البناء على الفتح في الجزأين نحو حين

حين، وصباح مساء⁽²⁾ في الظروف المركبة، وعلي جاري بيت بيت في الحال⁽³⁾

وجاء أخول أخول⁽⁴⁾ وثلاث عشرة وثلاثة عشر إلى تسع عشرة وتسعة عشر بالإضافة

إلى إحدى عشرة وأحد عشر في تركيب العدد⁽⁵⁾.

3. في تركيب هذه الأصوات، لم يلتئم صدر المركب وعجزه، في بناء واحد التأمه في ستة

عشر، وذيت ذيت، وحضرموت، فجاء هذا التركيب مكرراً للفظ نفسه، "هأها وجأجأ"

كما يحصل في التوكيد اللفظي.

وهذه اللغة لا تعامل معاملة اللغة ذات الضوابط النحوية والصرفية والصوتية، ومن ثم

نحرك عند التقاء الساكنين بكسرة أو فتحة، فهي تشبه أصواتاً ليست كلامية يستطيع الجهاز

الصوتي أن يحدثها كالثممة والكحة، وأصوات التذمر، والدهشة، والزجر مما ليس له رمز

كتابي، أو قل إنها محاكاة أصوات، وليست أصواتاً لغوية على الحقيقة.

(1) انظر: عزة، كثير، الديوان، جمعه وشرحه إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1391هـ - 1971م، 249.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 227/1، 302/3، 303، ابن الشجري، الأمالي، 249/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 118/4.

(3) انظر: المبرد، المقتضب، 29/4، 31، 184/3، وابن السراج، الأصول في النحو، 145/2 والزمخشري، المفصل في علم العربية، 83، وابن يعيش، شرح المفصل، 116/4، 122/4، والسيرافي شرح كتاب سيبويه، 92/1.

(4) المصادر السابقة، والصفحات نفسها.

(5) انظر: المبرد، المقتضب، 29/4، 30، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 274، وابن هشام، 72.

و. الكنايات .

وتنقسم الكنايات إلى أربعة أقسام هي:

1. كنايات العدد.

2. كنايات الحديث.

3. أسماء والاستفهام.

4. أسماء الشرط.

في ما يلي نتناول هذه الكنايات، ونرى سبب ملازمة الحركة لآخر هذه الأسماء.

1. كنايات العدد: وهي (كم) و(كأين) و(كذا) وقد أطلق سيبويه على هذه الأسماء مصطلح "الكنايات"⁽¹⁾ والكنايات جمع كناية، والكناية لفظ أطلق على ملازمات شيء، أو هي التعبير عن الشيء ووصفه بإحدى ملازماته، فأنت إذا قلت كم عمرك؟ فقد كنيبت عن عدد وهو ما عدد سني عمرك؟

وكم نوعان استفهامية وخبرية، ويقع البناء على النوعين، فالاستفهامية ما يراد بها الإخبار عن عدد صريح، وقد مثل لها سيبويه بقوله: "كم غلاماً لك" وقال: "وقولك: كذا وكذا درهماً"⁽²⁾ ومثل النحاة بعد سيبويه للاستفهامية بأمثلة على غرار أمثلة سيبويه، ذكر ذلك الصبان⁽³⁾ والزمخشري⁽⁴⁾، وابن يعيش⁽⁵⁾ والسيوطي⁽⁶⁾ والسيرافي⁽¹⁾ وغيرهم وأما الخبرية: فهي التي مثل لها سيبويه بقول الفرزدق:

(1) سيبويه، الكتاب، 55/3.

(2) نفسه، 170/2.

(3) الصبان، حاشية الصبان، 79/4.

(4) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 229.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 125/4.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 287/4.

كم خالة لك يا جرير وعمّة فدعاء قد حلبت علي عشاري⁽²⁾
 والسبب في بناء (كم) على السكون غياب موجب الحركة، لكنّ الاسم الذي يتكون من
 حرفين له طبيعة مختلفة في التركيب ذكرها سيبويه وهي لزوم التسكين لعدم التمكن⁽³⁾
 والتحريك في الثنائي يؤدي إلى إشباع الحركة، ومتى أشبعت صار هناك لبس.
 وقد اختلف في أصل كم، فهي مفردة عند البصريين، ومركبة عند الكوفيين من كاف التشبيه وما
 الاستفهامية⁽⁴⁾ والصحيح ما رآه البصريون، لأن مثل هذه الأسماء ليس لها تصرف الاسم
 المتمكن، حتى مجرد من الزيادة أو تعرف أصول التركيب.

كأين: وهي ما توافق كم في التكاثر⁽⁵⁾ وقد وردت في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ
 مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾⁽⁶⁾ والعدد الذي كنت عنه كأين مقدر بكثير، وهذا العدد يشبهه عدد كم
 الخبرية في أنه مجهول، وهناك وجوه شبه أخرى بينهما هي حذف التمييز، وتصدرهما الكلام،
 على أن البناء فيها جُل ما يهمننا، وجاء بناؤها على السكون، لأنه الأصل، وقد ذكر الزمخشري
 فيها خمس لغات: كأين، وكاءٍ وكيءٍ، وكأيٍ وكأٍ⁽⁷⁾.

كذا: وهناك كذا الدالة على العدد المبهم، وكذا غير الدالة على عدد وقد مثل الزمخشري
 للأولى بقوله "عندي كذا درهماً" وللثانية بقوله: "رأيت محمداً فاضلاً وزيداً كذا" قال سيبويه:

-
- (1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 110/1.
 - (2) الفرزدق، الديوان، بيروت، دار صادر (سنة النشر غير معروفة)، 361/1.
 - (3) انظر: سيبويه، الكتاب، 158/2، 268/3، 228/4، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 158/1.
 - (4) انظر: الإنصاف، المسألة، 40-298/1، ابن الحاجب، الكافية، 95/2، وابن عقيل، شرح التسهيل
106/2.
 - (5) انظر: سيبويه، الكتاب، 170/2، وحاشية الصبان، 86/4، وابن يعيش، شرح المفصل، 125/4، والمبرد
المقتضب، 183/3، وابن مالك، تسهيل الفوائد، 124.
 - (6) آل عمران / 146.
 - (7) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 183.

"وقولك كذا وكذا درهماً"⁽¹⁾ وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم، وهو كناية للعدد"⁽²⁾ وذكر ابن مالك أن المقصودة بالتكثير والتي بمعنى كم هي المكررة⁽³⁾.

واستشهدوا بكذا المكررة، الدالة على التكثير بقول الشاعر:

عدِّ النفس نَعْمَى بعد بؤسائك ذاكرًا كذا كذا لطفًا به نسي الجهد⁽⁴⁾

وسبب بنائها على الفتحة الطويلة (الألف) ما ذكر في الأسماء المنتهية بصوت الألف.

2. كنايات الحديث.

ذكر سيبويه كيت وكيت، وذيت وذيت، بهذا اللفظ مكررتين⁽⁵⁾ وكذلك الزمخشري⁽⁶⁾

والمبرد⁽⁷⁾ وابن يعيش⁽⁸⁾ والأصل في بناء كيت وذيت الكسر، لالتقاء الساكنين ولكن تم

التحريك بالفتح طلباً للخفة، لأن الحرف الأخير مسبوق بياء ساكنة قبلها فتحة وموثل بين التاء

والكاف تحقيقاً للانسجام الصوتي، والمهم في كذا لتحديد بنائها، أن تستقل عن "ذا" التي هي اسم

إشارة، فدخل الكاف على "ذا" التي هي اسم إشارة، أمر يشبه كذا التي هي كناية عدد فلما كان

ذلك جرت العربية على تكرار كذا استقلالاً بها عن ذا كاسم إشارة.

(1) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 234.

(2) سيبويه، الكتاب، 170/2.

(3) ابن عقيل، شرح التسهيل، 115/2.

(4) الصبان، حاشية الصبان، 86/4.

(5) سيبويه، الكتاب، 170/2.

(6) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 234.

(7) المبرد، المقتضب، 183/3.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، 136/4.

3. أسماء الاستفهام.

تناول النحاة أسماء الاستفهام، على أساس تقسيمها إلى فئات تشترك أفراد الفئة الواحدة منها في صفة ما مشتركة، كأن يكون الاشتراك في الزمان، أو المكان، أو العدد، بالإضافة إلى العامل المشترك الأكبر بين جميع الفئات وهو البناء.

فقد ذكر المبرد عدداً منها من جهة البناء، فقال: «فمن تلك الأسماء، كم، وأين، وكيف، وما، ومتى»⁽¹⁾.

وربط سيبويه بين: ما، ومتى، وكيف، وكم، وأين في الاستفهام من جهة دخول أو مع هذه الأسماء، واشتراكها في الاستفهام عن المفعول⁽²⁾ وذلك نحو قولك: ما قرأت أو كتبت؟ وأين وجدته أو مررت به؟ وكيف قابلته أو سمعت به؟ وكم متراً اشتريت قماشاً أو بعت؟ ومتى نلتقي أو نتفق؟

وربط ابن هشام بين كم الخبرية والاستفهامية في اشتراكهما في الاسمية والإبهام، والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدر⁽³⁾ وميز بينهما في دلالة الاستفهامية على العدد المحدد والخبرية على الكثرة⁽⁴⁾.

وربط سيبويه بين كم الخبرية وكأين في دلالاتهما على التكثير⁽⁵⁾ وربط هذا الربط ابن يعيش⁽⁶⁾ وابن هشام⁽¹⁾ والسيوطي⁽²⁾ وغيرهم.

(1) المبرد، المقتضب، 172/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 175/2.

(3) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد، مغنى اللبيب عن كلام الأعراب، حققه وفصله وضبطه غرانبه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي للطباعة، الأزهر، القاهرة (سنة النشر غير معروفة) 183/1.

(4) نفسه، 183/1.

(5) سيبويه، الكتاب، 170/2.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 134/4.

وجمع النحاة بين "ما، مَن" بدلالة مَن على نوات من يعقل وصفات من لا يعقل، ودلالة

ما على نوات من لا يعقل وصفات من يعقل⁽³⁾.

وذكرت "أي" ثم شرع النحاة يميزونها عن "أي" الشرطية، وأي الموصولة⁽⁴⁾

فالاستفهامية مثل لها سيبويه بـ "أيهم رأيت"⁽⁵⁾ فنصب أي عند سيبويه بهذا المثال، وهي مفعول

به مخرج لها من البناء، وقال ابن جني عن أي معربه⁽⁶⁾، وجمع ابن جني بين: متى، وأين،

وكيف، وأي حين، وأيان وأنى بدلالاتها على الظرف⁽⁷⁾ وجمع بين مَن، وما، وأي، وكم بصفتها

أسماء⁽⁸⁾، وربما كان الربط بين اسمين مبنيين من صنفين مختلفين في البناء كما ربط السيرافي

بين "إذ، وكم" في البناء على السكون لوضع كل منهما على حرفين⁽⁹⁾.

ومن أسماء الاستفهام مهما، وذكر ابن هشام شاهداً لها قول الشاعر:

مهما لبي اللبابة مهما إليه أودى بنعلبي وسرر باليه⁽¹⁰⁾

وفي الخلاصة، مهما تكن الصفة التي ذكرت فيها أسماء الاستفهام، فهي باستقراءها عند النحاة

كانت كما يلي:

-
- (1) ابن هشام، مغني اللبيب، 186/1.
 - (2) السيوطي، همع الهوامع، 386/4، 388.
 - (3) انظر: سيبويه، الكتاب، 105/2، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 46/1، 137، وابن يعيش شرح المفصل 20/4.
 - (4) سيبويه، الكتاب، 126/1، 398/2، 403، ابن هشام، مغني اللبيب، 77/1.
 - (5) سيبويه، الكتاب، 126/1.
 - (6) ابن جني، اللمع في العربية، 230.
 - (7) نفسه، 277.
 - (8) نفسه، 277.
 - (9) السيرافي، شرح الكتاب، 158/1.
 - (10) ابن هشام، مغني اللبيب، 335/1.

كَمْ الاستفهامية، وأَنْى، ومَتى، وأَيْنَ، وأَيَّانَ، وكيفَ، ومهما الاستفهامية، وَمَنْ، وما، وأيُّ وجميعها مبنية خلا (أَيَّ)، منها واحد مبني على الضم هو "أَيُّ" واثنان مبنيان على السكون هما "مَنْ، وكَمْ"، وسبعة مبنية على الفتح، قصيرة أو طويلة هي: أُنَى، متى، وأَيَّانَ، وكيفَ، ومهما، وما.

4. أسماء الشرط عدا "أَي".

بالطريقة نفسها التي تناول النحاة فيها أسماء الاستفهام، تناولوا أسماء الشرط على أساس تقسيمها إلى فئات، تتفق مع بعضها في صفة ما مشتركة، فتتفق "مَنْ، وما" في الدلالة على الذوات، وأَنْى، ومَتى، وحيثما، وحيثُ، وأَيْنَ، وأَيَّانَ وأينما وإذا في الدلالة على الظرف، ومهما وكيفما في الدلالة على الحال، وتنفرد أَيْ في أنها معربة دون سائر أسماء الشرط، وقد أطلق عليها سيبويه الأسماء التي يجازى بها⁽¹⁾ وهي كما يلي باستقراء أقوال النحاة:

"مَنْ، ما، مهما، أُنَى، متى، حيثما، إذا، أينما، عندما، كيفما الشرطية، أينَ، أيَّانَ، أَيْ الشرطية، كلما"⁽²⁾، وكلها مبنية خلا أَيْاً.

وباستقراء أقوال النحاة في كنايات الاستفهام والشرط، فإن منها ما يشترك بين الشرط والاستفهام مثل: مَنْ، ما، أَيْ (على عموم لفظ أَيْ) أَيَّانَ، متى، كيفَ، أينَ، أُنَى، مهما.

ومنها ما يقتصر على الشرط فقط مثل: حيثما، كيفما، كلما، إذا، أينما، وقتما، عندما.

ومنها ما يأتي موصولاً وللشرط والاستفهام مثل: مَنْ، ما، أَيْ ومنها ما لا يأتي إلا

للاستفهام مثل: كَمْ الاستفهامية.

(1) سيبويه، الكتاب، 69/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 69/3، والمبرد، المقتضب، 46/2، 68، 300، 29/3، 35، وابن يعيش، شرح المفصل، 21/4، 95، 102، 109، والإسفراييني، لباب الإعراب، 190، والسيوطي، همع الهوامع 316/4، 317، 318، 320، 321، والصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحى أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر، ط1، 1402هـ، 1982م 408/2.

وفي ما يلي العلاقات الصوتية بين الحركة وهذه الكنايات.

- المبنيات على الفتحة الطويلة.

وقد تحدثنا عن المنتهي بصوت الألف⁽¹⁾.

ما، متى، أتى، مهما، حيثما، كلما، إذا، أينما، وقتما، كيفما، عندما.

- المبنيات على الفتحة القصيرة.

كيف، أين، أيان.

كيف: وهي عند سيبويه ظرف غير متمكن، وتأتي للحال⁽²⁾ ويستفهم بها عن الخبر عند ابن مالك⁽³⁾ ولم يذكر الأخفش ظرفيتها⁽⁴⁾ وتتصل بها ما (كيفما) وعندئذ، اختلف النحاة في المجازاة أو عدمها⁽⁵⁾ فالذي عليه سيبويه أنه لا يجازي بـ "كيف"⁽⁶⁾ وذكر السيرافي أنها بنيت على الفتح لأن الياء ساكنة⁽⁷⁾، ويحمل على قول السيرافي أن البناء على الفتح لمائة حركتي الكاف والفاء حيث إن الياء بينهما ساكنة لا تمنع من مخالفة أو مماثلة.

أين: قال سيبويه هي اسم استفهام عن المكان، ونظير متى الظرفية وتلازم البناء على الفتح⁽⁸⁾ وسبب ملازمة الفتح، خفتها وثقل الكسر والضم بعد سكون الياء.

أيان: وهي سؤال عن زمان بمعنى متى⁽¹⁾، وقال السيرافي: "حركت بالفتح، وحقها الكسر

لالتقاء ساكنين، لكنها حركت بالفتح لثقل الياء التي بينها وبين النون حاجز غير حصين⁽²⁾.

(1) انظر: المنتهي بصوت الألف بحثنا هذا ص 62.

(2) سيبويه، الكتاب، 233/4.

(3) ابن عقيل، شرح التسهيل، 135/3.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 272/1، ابن عقيل، شرح التسهيل، 204/3.

(5) ابن عقيل، شرح التسهيل، 206/3.

(6) سيبويه، الكتاب، 60/3.

(7) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 34/1، 106، 112.

(8) سيبويه، الكتاب، 299/3، 533، 235/4، أمالي الشجري، 261/2.

الكنايات المنتهية بما:

مهما: مركبة من (مه وما) عند سيبويه⁽³⁾، ويبدو أن الهاء في (مه) للسكت مستبدلة بالألف.

و"ما" في "مهما" لعموم غير العاقل، عند من يجعل (مهمن) للعاقل والأرجح ما قاله ابن عقيل: أنها للعاقل وغير العاقل⁽⁴⁾، وهي لفظ بكامله ووقع البناء على آخره، لانعدام موجب التحريك.

كيفما وأينما: هي كيف، وأين في الأصل، ولما أريد الجزاء جيء بالما⁽⁵⁾ وأظن أن "ما" في كيف وأين بمنزلة قولك: شيء (ما) حصل له أي للتكثير، وقولك: كيفما تكن أكن، فيها تكبير بسبب (ما) والشيء نفسه في قولك: أينما اتجهت تجد ماءً، وكل ذلك لا يمنع من وقوع البناء على الآخر، وهو صوت الألف، وأسلفنا فيه القول.

حيثما: وهي ما في قولك: حيثما اتجهت تجد ماءً، لقد أفادت حيث في هذا المثال الشرطية بدخول ما عليها.

عندما، وقتما: التركيب في عند ووقت، وما النكرة، وقد وقع البناء على الألف كذلك، ويلاحظ في توزيع الحركات على أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أنه لا بناء على الكسر أو الضم.
ز. المركبات.

وتقع في ستة أبواب هي:

- (1) سيبويه، الكتاب، 235/4، أمالي الشجري، 261/2.
- (2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 174/1.
- (3) سيبويه، الكتاب، 59/3، 60.
- (4) ابن عقيل، شرح التسهيل، 133/3.
- (5) نفسه، 206/3.

1. الأعداد المركبة.
 2. الظروف المركبة.
 3. الأحوال المركبة.
 4. التركيب في ما ليس بظرف ولا حال.
 5. المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم.
 6. العلم المركب تركيباً مزجياً.
 7. العلم المختوم بصوت.
 8. لات أو ان والخازيـاز.
- وفي ما يلي بيان بذكر أسباب البناء في هذا التركيب.

1. الأعداد المركبة: وهي الأعداد من 11-19 عدا 12 وقد أطلق سيبويه على هذه الأعداد: "مركبة مبنية على فتح الجزأين"⁽¹⁾ وكذا أطلق عليها النحاة بعد سيبويه كالمبرد⁽²⁾ وابن يعيش⁽³⁾ وابن السراج⁽⁴⁾ والزمخشري⁽⁵⁾ وابن هشام⁽⁶⁾ وغيرهم، وجميع الأعداد المركبة مبنية على فتح الجزأين.

-
- (1) سيبويه، الكتاب، 297/3-299، 307.
 - (2) المبرد، المقتضب، 29/4، 30.
 - (3) ابن يعيش، شرح المفصل، 114/4.
 - (4) ابن السراج، الأصول في النحو، 145/2.
 - (5) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 274.
 - (6) ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر (سنة النشر غير معروفة) 72.

2. الظروف المركبة؛ وهذه الظروف قد تكون زماناً أو مكاناً، ومعنى الظروف المركبة أن يؤتى بظرفين مثلين، أو متجانسين، في دلالتها ويقطعان عن الإضافة، ويصبح الظرفان معاً كأنهما كلمة واحدة لا فاصل بين شطريها.

وهذا التركيب طارئ عند سيبويه والمبرد، لكنه يكسبها معنى جديداً⁽¹⁾، والظروف المركبة نحو قولك: صباح مساءً، يومَ يومَ حينَ حينَ في الزمان، أو بينَ بينَ في المكان، ونظراً لأن هذا التركيب، طارئ في هذه الظروف، فإننا لا نستطيع أن نحصرها بعدد معين من الألفاظ، فقياساً على صباح مساءً يمكننا أن نقول: سنة سنةً، وشهرَ شهرَ، ورمضانَ رمضانَ، ووقتَ وقتَ، فالذي يهمننا في مسألة التركيب أمران، هما: العدول عن الأفراد، والعدول عن الإضافة، وفي ذلك مقوم البناء، وجميع هذه الظروف مبنية على فتح الجزأين.

3. الأحوال المركبة: وفيها عدول عن الأفراد، لأنك إذا قلت: حل القوم شغراً بغير، أي متفرقين، وعلّي جاري بيتَ، بيتَ أي جاري مدانياً، وتلقى القوم كفةً كفةً أي مواجهةً. ومن الأحوال المركبة: أخولَ أخولَ، أي شيئاً بعد شيء، وشذَرَ مذرَ بمعنى الانتشار والتفرق، وخذعَ مذعَ أي الانقطاع والانتشار، وحيثَ بيثَ بمعنى التفرق، وصحرةَ بحرةً، بمعنى الاتكشاف وعدم الستر وبادي بدأ بمعنى أول كل شيء، وأيادي سبأً، أي الافتراق حين أرسل سيل العرم على سبأ⁽²⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 307-303/3، المبرد، المقتضب، 353/4.

(2) انظر: المبرد، المقتضب، 29/4، 31، 184/3، وابن السراج، الأصول في النحو، 145/2، والمفصل في علم العربية، 83، وابن يعيش، شرح المفصل، 16/4، 122/4، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه 92/1.

4. التركيب في ما ليس بظرف، ولا حال وهو في قولك: **حيصَ بيصَ** بمعنى الفتنة والاختلاط والشدة (1)

5. المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم، وقد مثل له سيبويه بـ **يا ابن أخي** و**يا ابن أمّ**، و**يا ابن عمّ** (2)، وفي ما يلي بيان بحالات المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ذكرت في أمالي الشجري (3).

أ- تحقيق الياء، فنقول **يا ابن أمي**، و**يا ابن أخي**، و**يا ابن عمي** وهو الأساس، واستشهد بقول زبيد الطائي:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلينتي لدهر كؤود (4).

ب- إبدال الكسرة فتحة، فقلبت الياء ألفاً: **يا ابن أما**، و**يا ابن عما**، وهذا مستمد من القوافي المطلقة، حيث يطلقون الفتحة ألفاً في حرف الروي.

ج- حذف الألف، وإبقاء الفتحة، **يا ابن أمّ**، **يا ابن عمّ**، وهذا ما يعرف في علم الأصوات باختصار الحركة من **'mmaa** إلى **'umma** وليس حذفاً كما ذكر القدماء.

د- حذف الياء: **يا ابن أمّ**، و**يا ابن أخ**، و**يا ابن عمّ**.

وهذا النوع من المبنيات فيه اختصار حركة أيضاً من **'ummii** إلى **'ummi**.

6- الأعلام المركبة تركيباً مزجياً: والمقصود بتركيب المزج ما كان صدره في الأصل غير عجزه، ثم ربط الجزآن معاً، وأصبحت في التركيب كلمة واحدة، ومنه: **معد يكرّب**، وقالي

(1) انظر: المبرد، المقتضب، 29/4، ابن يعيش، شرح المفصل، 115/4.

(2) سيبويه، الكتاب، 213/2-214.

(3) ابن الشجري، الأمالي، 74.

(4) سيبويه، الكتاب، 213/2.

قلا، وعنتريس وخضرموت، وبعليك، ورام هرمز، ومارسرجس، وبادي (بدا) (بدي)
وأياي سبا (سبا)⁽¹⁾.

وسبب بناء هذا النوع ثقله الناجم عن التركيب، كما في الأعداد المركبة وأن أحد
الاسمين لم يستعمل مستقلاً عن صاحبه، فجاء بالفتحة لأنها أكثر مناسبة من الضمة والكسرة
لثقلها على ثقل التركيب، وخفة الفتحة، وتدخل هذه المركبات في عداد الممنوعات من
الصرف.

7- العلم المختوم بصوت، نحو: سيوييه، وعمروييه، وخالوييه، ونفطوييه، وحقيقة المقطع الأخير
"وية" عند التسكين، ص ح ص ص، أنه مستقل في العربية، لأنه ينتهي بصامتين، وتلجأ
العربية في هذه الحال إلى التخلص من الثقل بالتحريك، ونظير "وية" في العربية "أين"
في الوقف، ولما كانت مثل هذه الأسماء قد جرت على الألسنة العربية فإنه جرت عليها
قواعد العربية في التحريك عند التقاء ساكنين فحركت هذه المركبات بالكسر، ونكرت
بتوين الكسر، وهو قولك: سيوييه وعمروييه، وخالوييه، ونفطوييه، وقبلت هذه المركبات
الكسر لأنها أخف في تركيبها من المزج حيث إن تركيب المزج تناسبه الفتحة كما ذكرنا.

8- لات أوان، والخازباز: الأصل في أوان الإعراب، لكن دخول لات عليه في قولك: لات
أوان يخرج من الإعراب إلى البناء⁽²⁾ وذكر ابن السراج أن تتوين أوان تتوين عوض⁽³⁾،
فالأصل في لات أوان لات أوان صلح أو نحوها، فلما حذف المضاف إليه بني على الكسر
لالتقاء الساكنين، والتتوين عوض عن المضاف إليه المحذوف.

(1) انظر: سيوييه، الكتاب، 304/3، 305، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 224، وابن يعيش، شرح

المفصل، 122/4، 123، وابن جني، اللع في العربية، 241/4.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيوييه، 175/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 147/2، 148.

وأما الخازِبازِ: فهو عند العرب ذباب يكون في الروض، أو هو صوته أو الداء الناجم عن هذا الذباب⁽¹⁾ وفي هذا الاسم سبع لغات هي خازِبازِ، وخازِبازُ، وخازِبازَ، وخازِبازِ، وخازِبازُ، وخازِبازِ، وخازِباءُ، وخازِباءُ وأشهر اللغات هي الخازِبازِ⁽²⁾ والبناء فيها على الكسر لالتقاء الساكنين.

ويتوزع حركات البناء على المركبات نجد أن.

1. جميع الأعداد المركبة من 11-19 عدا 12 مبنية على فتح الجزأين، وهي ستة عشر

مركباً من أحد عشر، وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة، خلا اثنتي عشرة واثنتي عشرة، واثنا عشر واثني عشر.

2. جميع مركبات الظرف مبنية على فتح الجزأين: وهي صباح مساء ويوم يوم، وحين

حين، وبين بين، وما ركب قياساً عليها في قولك: سنة سنة وشهر شهر ونحوها.

3. جميع مركبات الحال مبنية على فتح الجزأين وهي: كفة كفة وأخول أخول، وشذر مذر،

وخذع مذع، وحيث بيث وصحرة بحرة، وما ركب قياساً عليها.

4. التركيب في ما ليس بظرف ولا حال: نحو حيص بيص، وهو الفته والاختلاط⁽³⁾ وفيها

لغات: حيص بيص⁽⁴⁾ و"حيص بيص، وحيص بيص، وحيص بيص، وحيص بيص،

وحيصاً بيصاً، وحيص بيص، وحيص بيص وحاص باص⁽⁵⁾، وهذا التركيب حيث

(1) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 175/1، وابن سيده المخصص، م4 السفر 14، 97، 96،

والزمخشري، المفصل في علم العربية 178، وابن يعيش، شرح المفصل، 120/4.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/299، 301، ابن سيده، المخصص م4 سفر 14، 96، 97، ابن يعيش، شرح

المفصل 120/4.

(3) سيبويه، الكتاب، 298/3.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 115/4.

(5) ابن سيده، المخصص م4 السفر 14، 98، وابن يعيش، شرح المفصل، 115/4.

كسر الجزء الثاني فلالتقاء الساكنين، وحيث فتح فللتخفيف، وحيث نون الجزء الثاني بتنوين الكسر، فقد عومل معاملة المتمكن، وحيث نون جزأه فللتكثير، والأصل فيه

"حيصّ بيصّ"، وغياب الضم عن هذا التركيب لأنها ثقيلة لا تناسب التركيب

5. في تركيب المزج بينى عيضموز وعنتريس، ورام هرمز، وحضرموت ومارسرجس على الفتح، وقالى فلا، وبادي بدا (بدي) بدأ وأيادي سبأ على السكون، والخاز باز على الكسر.

6. في تركيب المنتهي بصوت كـ "سيبويه، وعمرويه، وخالويه، ونفطويه" يتم التحريك بالكسر على الأصل، وإذا نون في قولك: سيبويه، فللتكثير.

7. بينى "أوان، والخاز باز" على الكسر جرياً على الأصل في النقاء الساكنين، وحيث نونت "أوان" فللتكثير، وحيث نونت "الخاز باز" فللتكثير أيضاً.

ونستطيع أن نخلص من بناء المركبات بنتيجة مفادها، أن البناء فيها على الفتح هو الأصل لثقلها، ما لم تكن موانع صوتية ويعزى سبب البناء على الفتح في هذه المركبات لسببين:

1. ثقل التركيب في هذه المركبات يناسبه الفتح (1).

2. الضمة والكسرة، تزيدان من ثقل التركيب.

أما المنتهي بصوت فقد بني على الكسر خلافاً للمركبات الأخرى لخفته بالمقارنة معها.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 241/1، 244، 251، 300/3، 301، 163/4، 293، والمبرد، المقتضب، 205/3 وابن يعيش، شرح المفصل، 32/4، 45، 47، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 110/1، 111، 107 108، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 177، 118.

ج. الظرف: ظرف المكان وظرف الزمان

ليس لظرفي الزمان والمكان مطلق البناء، وليس كل ما تضمن حقيقة المكان والزمان ظرفاً، فالظرف ما تضمن معنى "في"⁽¹⁾ وقد مثل له سيبويه بـ "القتال يوم الجمعة، والهلال الليلة"⁽²⁾، أي في يوم الجمعة وفي الليلة" وقال ابن مالك:

الظرف: وقت أو مكان ضمنا "في" باطراد كهنا امكث أزماننا⁽³⁾
وأوضح ما قيل في الظرف من المكان المبهم: "ما لم يكن له أقطار تحصره"⁽⁴⁾ ومن الزمان ما تضمن معنى "في"⁽⁵⁾ وهذا مخرج المسجد في قولك: المسجد كبير، أو العصر في قولك: صليت العصر، لأن المسجد له أقطار تحصره، والعصر لم يتضمن معنى "في" صراحة. وجل ما يهمننا في الظرف مسألة البناء، والمعلوم أن مصطلح البناء والإعراب من المصطلحات التي لم تستقر في عهد سيبويه، وكان أول من أطلق مصطلحات نحوية، يميز بها المبني من المعرب المبرد، عندما استخدم مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم مصطلحات في الإعراب في مقابل مصطلحات الضم والفتح والكسر والسكون في البناء⁽⁶⁾. أما سيبويه، فقد استخدم مصطلحات الإعراب في الظرف المبني حيث جزم "لن" ونصب خلفك وأمامك وحثك وقبالتك⁽⁷⁾ وكان يستخدم مصطلح الإبهام وعدم التمكن، والقطع

(1) سيبويه، الكتاب، 417/1.

(2) نفسه، 417/1.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 579/1.

(4) الأصبهاني، أبو الحسن، كتاب شرح اللمع لابن جني، 194.

(5) سيبويه، الكتاب، 417/1.

(6) المبرد، المقتضب، 4/1.

(7) سيبويه، الكتاب، 186/1، 404/4.

عن الإضافة مع الظروف التي تلازم الحركة⁽¹⁾ في إشارة يمكن أن تفسر على أنها المعادلة للبناء.

وهذه الظروف هي: أين، ومتى، وكيف وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد⁽²⁾.

ثم ذكر المبرد⁽³⁾ والسيوطي⁽⁴⁾ أن هذه الظروف لها مطلق البناء.

ثم ذكر السيوطي لذن، وقط وحسب ومنذ من باب الظروف غير المتمكنة، وأمام، ومع، وقُدَّام، وعل، وأول، وذكر في أول بناء على الفتح إذا أريد التخفيف⁽⁵⁾ وذكر من "عل" إذا جعلت "عل" بمنزلة المتمكن⁽⁶⁾.

وهناك ظروف تخرجها الإضافة من البناء، وتستعمل غير ظرف قال سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن قوله: من دونٍ ومن فوقٍ، ومن تحتٍ ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن دبرٍ ومن خلفٍ، فقال: أجروها هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف، ومن العرب من يقول: من فوقٍ ومن تحتٍ يشبهه بقبلٍ وبعدٍ⁽⁷⁾".

وهذا التنوين قال تنوين تنكير⁽⁸⁾، وقال عائدة إلى الخليل وكذلك تنوين صباحاً ومساءً وعشيةً وضحوً، ويمنةً وشامةً للتكثير⁽⁹⁾، لكن سيبويه لم يذكر من هذه الظروف ماله مطلق البناء.

(1) السابق، 417/1، 286/3، 404/4، 289/3.

(2) نفسه، 286/3.

(3) المبرد، المقتضب، 49/4، الفهارس.

(4) السيوطي، مع الهوامع، 171/3، 228.

(5) نفسه، 287/3.

(6) نفسه، 286/3.

(7) نفسه، 289/3.

(8) نفسه، 290/3.

(9) نفسه، 290/3، 291.

ويلاحظ في عدد من الظروف التي ذكرها سيبويه زوال حركة، وزوال الحركة ينافي البناء، لأن البناء ثبات الحركة، لكن سيبويه كان ينقل الذي تزول حركته من بناء إلى بناء، كما في أول - أول وعُل - عل ولم يقف سيبويه على الظروف المبنية بناءً لا يزول، وفي ما يلي أمثلة للحركة التي تزول عن بعض الظروف، مما يعني أن مثل هذه الظروف ليس لها مطلق البناء.

قَبْلُ وَبَعْدُ: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا ذَلِكَ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (1) وقوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابِكُم مِّنَ الظُّهْرِ وَمِنَ الْغَدَاةِ وَالْعِشَاءِ﴾ (2).
دُونَ، وتحت، وقبل، ودُبُر، وخلف، وفوق، بعد.

وقد مثل سيبويه لزوال هذه الحركة، قال، قولهم: "من دون، ومن فوق، ومن تحت، ومن قَبْل، ومن بعد، ومن دُبُر، ومن خلف" (3).

ويزول البناء عن الجهات الست: قدام، خلف، تحت، أمام، وراء، فوق، بالإضافة (4) لأنها على تقدير: قدامك وخلفك وتحتك وأمامك ووراءك وفوقك ونحوها ونقول: مر زيد من أمامك ومن ورائك ومن خلفك وهكذا، وربما عدت الجهات الست بـ"خلف، وقدام، ويمنة، ويسرة، وفوق، وأسفل" (5) ومجمل ما يمكن أن نقول عن بناء الظرف عند سيبويه، أنه تناولته على العموم، وليس من باب بناء وإعراب أو من باب بناء لازم وعارض، لعدم استقرار

(1) المجادلة/ 3.

(2) النور/ 58.

(3) سيبويه، الكتاب، 289/3.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 104/1.

(5) نفسه، 107/1.

مصطلح البناء والإعراب في عهده وكان مصطلح (إيهام) أقوى الإشارات على البناء عند سيبويه ثم جاء النحاة بعده وعدوا الإيهام سبباً في البناء، ذكر ذلك الرماني⁽¹⁾، والسيرافي⁽²⁾، والوراق⁽³⁾، وابن عقيل⁽⁴⁾، والزمخشري⁽⁵⁾، وابن جني⁽⁶⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁷⁾، وابن يعيش⁽⁸⁾، والسيوطي⁽⁹⁾، وكان أول من ذكر البناء مصطلحاً هو المبرد⁽¹⁰⁾، ولكن السمة الأبرز في تناول النحاة للظرف، كانت على العموم، والظرف ليس مبنياً على العموم، فالذي نتناوله منه في علاقته بالحركة من الناحية الصوتية هو المبنى بناءً لا يزول، بمعنى الذي لا تزول فيه الحركة بأي حال، فخرجت بذلك الغايات، وهي "قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عل، وأبدأ بهذا أول، لأنها مقطوعة عن الإضافة⁽¹¹⁾ ومتى أضيفت أعربت، وذكر ابن يعيش أربعة أسباب لبنائها على الضم هي⁽¹²⁾:

1. لهذه الظروف أصل في التمكن فبنيت على حركة تميزاً لها على ما بني ولا أصل له في التمكن مثل كم.

-
- (1) المبارك، الرماني في النحو، 344.
 - (2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 104/1، 107، 108.
 - (3) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، 82، 199، 212، 219.
 - (4) ابن عقيل، شرح التسهيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، 1400هـ—1980م 490/1.
 - (5) الزمخشري، المفصل في علم العربية، 70.
 - (6) ابن جني، اللع في العربية، تقديم وتحقيق وتعليق محمد حسين بن محمد شرف، القاهرة - مطبعة كلية دار العلوم، ط1، 1398هـ - 1978، 139.
 - (7) أبو علي الفارسي، الإيضاح، 159.
 - (8) ابن يعيش، شرح المفصل، 85/4-136.
 - (9) السيوطي، همع الهوامع، 136/3-234.
 - (10) المبرد، المقتضب، 4/1.
 - (11) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 85/4-86، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 168.
 - (12) ابن يعيش، شرح المفصل، 86/4.

2. لم تكن الضمة لهذه الظروف في حال إعرابها وتمكنها، لأنها كانت في حال إعرابها

وتمكنها، منصوبة ومجرورة نحو قولك: جئت قبلك ومن قبلك، وبعذك ومن بعذك.

3. تعويضها من حذف ما أضيف إليه.

4. تشبيهاً لها بالمنادى.

وخرجت كذلك الظروف المتصرفة أو المتمكنة في اصطلاح آخر وهي: يوم،

والفرسخ، وخلف وأمام وقدام⁽¹⁾ وخرجت أسماء الأيام وهي الثلاثاء والأربعاء لأنها محددة⁽²⁾.

وكل ظرف تلاقي مع اسم زمان أو مكان⁽³⁾ كما في:

موقف، ومفترق، ومجمع، ومنتهى، ومنقطع، وملتقى، وابتداء، وامتداد، واشتداد،

واستمرار، وأذان، وطلوع، ومكوث، وصدور، ونحوها.

وبالجملة خرج من البناء اللزوم كل ما يمكن أن تزول حركته بحال، وفي ما يلي

الظروف المبنية بناءً لا يزول بجمع المبرد وهي: "بعيدات بين، بكرة، وبكرا، ذات مرة، ذا

صباح، سحر، سوى، سوا، ضحوة، عتمة، عشية، وكل ما كان بمعنى عشية، عند، أمس

(ما لم تدل على يوم بعينه)، حيث، ولدن" وقد جمعها في باب الظروف التي لا تتصرف⁽⁴⁾، أي

لا تأتي إلا ظرفاً ثم حصرها السيوطي بـ"إذ، إذا، الآن، أمس، بعد، قبل، أول، أمام، قدام،

(1) المبرد، المقتضب، 330/4-332، 341/4، 335، 102/3.

(2) نفسه 335/4.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، والسيوطي، همع الهوامع 171/3، والحريري، أبا محمد القاسم بن علي

بن محمد، شرح ملحمة الإعراب، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية ط1،

1418هـ-1997، 183.

(4) المبرد، المقتضب، 49/4، الفهارس.

وراء، خلف، أسفل، يمين، شمال، فوق، تحت، عل، دون، حسب، غير، بين، حيث، ريث، عوض، قط، كيف، لذن، لما، منذ، ومد، مع⁽¹⁾.

ووردت في ملحّة الإعراب "قبل، بعد، حيث، قط، أين، أيان، كيف، شتان، أمس"⁽²⁾. ويلاحظ أن السيوطي تناول البناء على عمومه، اللازم والعارض، لذلك لم يضبط "قبل، وأول وأمام قدام، وراء، وخلف، وأسفل، ويمين وشمال، وفوق، وتحت، وعل، ودون، وحسب، وغير" لأن هذه الظروف مبنية على الضم عند السيرافي، وابن السراج، وأبي حيان⁽³⁾ واثبت إضافتها للجوهري والإضافة عند الجوهري تعني زوال الضم⁽⁴⁾.

وقد ضبطها سيبويه والسيرافي وابن يعيش بالضم⁽⁵⁾ وذكر ابن يعيش بناءها على الضم للقطع عن الإضافة⁽⁶⁾، والذي عليه النحاة أن هذه الظروف مبنية، سواء أكان بناؤها عارضاً أم لازماً، ففي كلتا الحالتين نعى بثبات، الحركة، وهو مفهوم البناء.

وبجامع أقوال النحاة فإن هذه الظروف هي: إذ، إذا، الآن، أمس، بعد، قبل/قبل، أول، أول/أمام، أمام/قدام، قدام/وراء، وراء/خلف، خلف/أسفل، أسفل/يمين، يمين/شمال، شمال/فوق، فوق/تحت، تحت/عل، عل/دون، دون/حسب، حسب/غير، غير/مع، مع/عوض، عوض/بين، حيث، ريث، قط، كيف، لذن، لما، منذ، أين، أيان، شتان، بُعيدات بين، بُكرة/بكرًا، ذات مرة، سحر، سوى، سَوَاء، ضحوة، عتمة، عشية، وكل ما في معنى

(1) السيوطي، همع الهوامع 171/3-228.

(2) الحريري، شرح ملحّة الإعراب 331-336.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 195/3.

(4) نفسه، 195/3.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 286/3، ابن يعيش، شرح المفصل، 85/4، 86، والزمخشري، المفصل في علم

العربية، 186، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 104/1.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 85/4، 86.

"بنيت لفرط إيهاماً"⁽²⁾، ولكن البناء على السكون جاء لانعدام موجب الحركة، وينبغي على دارسي البناء، أن يتنبهوا إلى أن البناء على السكون، في بعض الأحيان، لا يكتفي أن نقول فيه: جاء على الأصل، أو لأن البناء على السكون أصل البناء، بل نشير إلى ما تؤديه الحركة من إشباع موقع في اللبس.

مُنْذُ ومُنْذُ: ذكر سيبويه أن "مُنْذُ، ضمت لأنها للغاية"⁽³⁾، وأما (مُنْذُ) فهي ابتداء غاية الأيسام والأحيان

وذكر السيرافي أن "مُنْذُ ومُنْذُ" اسمان أو حرفان، غلب الاسم على مُنْذُ والحرف على مُنْذُ، وفي حالة الاسم فيهما وجهان: مُنْذُ مخففة من مُنْذُ، تقول ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة، أو مذ السبت والوجه الثاني أن مُنْذُ من مُنْذُ، فحذفت النون لخفتها وهي حرف خيشومي، ثم ضمت الـذال إتباعاً للميم⁽⁴⁾، ولكننا ننظر في "مُنْذُ، ومُنْذُ" كلفظين منفصلين لبيان سبب ملازمة الحركة (البناء) لأن ذلك يعنينا أكثر من مسألة الفرع والأصل.

فأما مُنْذُ: فهي اسم، لأن النحاة رفعوا ما بعدها، في نحو قولك "ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة"⁽⁵⁾، وذكر السيرافي لغات في مُنْذُ هي "مُنْذُ، مُنْذُ، مُنْذُ"⁽⁶⁾ و"مُنْذُ" هي الأشهر وعليها تجري الدراسة وسبب بنائها على السكون فيه أقوال:

-
- (1) السيوطي، همع الهوامع، 216/3، وابن يعيش، شرح المفصل، 100/4.
 - (2) ابن يعيش، شرح المفصل، 100/4.
 - (3) سيبويه، الكتاب، 287/3.
 - (4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 167/1.
 - (5) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 167/1، ابن هشام، مغني اللبيب، 442، والسيوطي، همع الهوامع، 216/1، 223/3، ابن جني، اللع في العربية، 159-161، وابن يعيش، شرح المفصل 95/4، والمرادي، الجني الداني في حروف المعاني، 304.
 - (6) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 167/1.

1. قال سيبويه: "حركت بالضم على الأصل في مُذَّ وعلة بنائها على السكون أنها على

حرفين⁽¹⁾، وقد ذكرنا في مسألة البناء على حرفين، كيف يؤدي إشباع الحركة إلى اللبس.

2. وقال العكبري: بنيت لتضمن معنى الحرف، أو أشبهها كم الخبرية⁽²⁾.

3. وقال ابن الحاجب: بنيت للقطع عن الإضافة⁽³⁾.

ولا نرى في قول العكبري، وابن الحاجب، ما يبيت إلى الناحية الصوتية بصلة

فالصحيح ما ذكره سيبويه، لأن الأمر يتعلق بنطق أكثر من تعلقه بشبه أو حمل شيء على آخر.

وأما مُنذُ: فهي اسم مبني على الضم لأنها للغاية⁽⁴⁾ وقد ذكرنا سبب بناء الغايات على

الضم⁽⁵⁾، واختلف النحاة في أصل "منذُ" فقد ذكر الفراء أنها مركبة من "مِنْ" وذو الطائفة، ثم

حذفت الواو للتخفيف، أو هي مركبة من "مِنْ" و"إذُ" فحذفت الهمزة للتخفيف، ثم غيرت "مِنْ"

لتركيبها بضم أولها، وحركت الذال لسكونها، وسكون ما قبلها وضمت إبتاعاً لضمة الميم⁽⁶⁾.

وسبب بنائها على الضم ما ذكره ابن يعيش في أن الأصل أن يقال "مُنذُ" لالتقاء

الساكنين، ولكنها حركت بالضم، إبتاعاً لحركة الميم حيث إن الفون بينهما حاجز غير حصين⁽⁷⁾

ولم يذكر أحد من النحاة اللبس الناشيء من التحريك بالكسر، فالتحريك بالكسر فيه التباس

(1) سيبويه، الكتاب، 194/4.

(2) العكبري، اللباب، 371/1.

(3) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 118/2-122.

(4) سيبويه، الكتاب، 287/3، ابن السراج، الأصول في النحو، 141/2، 142، العكبري اللباب، 370/2.

(5) بحثنا هذا .

(6) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 167/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 95/3، 45/8.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، 95/4.

صوتي في قولك "مُنذ" لأن صوت "ذي" الذي هو اسم إشارة للمؤنث يمكن اجتزاؤه من "مُنذ"
عند الإثباع (مُنذِي) ومن (مُنذِي) عند الإثباع.
المبني على الكسر.

أمس: وفيها معنيان، اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه مباشرة كأن تقول: التقينا
أمس في مدرج الجامعة، واليوم الذي قبل يومك مطلقاً كأن تقول: يالهدف نفسي على أمس، فإذا
أطلقت على ما سبق يومك مباشرة فهي مبنية على الكسر، وهي المقصودة بالظرفية⁽¹⁾، أما إذا
أطلقت على يوم ما قبل يومك، فهي مبنية على الكسر، ولكن ليست ظرفاً⁽²⁾، ويمكن أن تدخل
"من" على أمس إذا انتقلت عن اليوم الذي سبق يومك⁽³⁾، وذلك قولك: هذا القرطاس لي من
أمس، أي منذ زمن بعيد، وهذا مذهب سيبويه والخليل⁽⁴⁾ أما دخول في فقد أجازوه الخليل ومنعه
سيبويه⁽⁵⁾.

وأما الكسر في (أمس) فالذي عليه سيبويه والخليل، أن الأصل بالأمس، ثم جرى حذف
الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، فظلت "أمس"⁽⁶⁾. وهو معرب عند تميم ذكر ذلك
الكسائي والزجاج⁽⁷⁾، وذكر المبرد⁽⁸⁾، وابن يعيش⁽¹⁾، أنه مبني على الكسر لالتقاء الساكنين
والصحيح ما ذكره المبرد وابن يعيش.

-
- (1) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 187/3، ابن يعيش، شرح المفصل، 106/4.
 - (2) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 188/3، المبرد، المقتضب، 173/3.
 - (3) المبرد، المقتضب، 173/3.
 - (4) سيبويه، الكتاب، 480/3.
 - (5) نفسه، 164/2.
 - (6) انظر: سيبويه، الكتاب، 163/2، السيوطي، همع الهوامع، 188/3، وابن يعيش، شرح المفصل
106/4.
 - (7) السيوطي، همع الهوامع، 179/3.
 - (8) المبرد، المقتضب، 74/3.

بين الضم والفتح في البناء.

(قبل، قبل)، (أول، أول)، (أمام، أمام)، (قدّام، قدّام)، (وراء، وراء)، (خلف، خلف)،
(أسفل، أسفل)، (يمين، يمين)، (شمال، شمال)، (فوق، فوق)، (تحت، تحت)، (دون، دون)،
(حسب، حسب)، (غير، غير) (عوض، عوض) وحيث بنيت هذه الظروف على الضم فللقطع
عن الإضافة، وقد ذكر ابن يعيش أربعة أسباب لبناء الظروف المقطوعة عن الإضافة على
الضم⁽²⁾، ويمكن أن نضيف سبباً آخر ذا صلة بالناحية الصوتية، فالأسماء: قبل وخلف، وحسب،
وغير، وتحت، فوق، تشترك في أنها ثلاثية، ساكنة الوسط، مفتوحة الأول، فجرت مخالفة
حركة الثالث لحركة الأول بالضم، لأن الوسط ساكن، وهو حاجز، كما تسميه العرب غير
حصين، واما دون فلها مطلق البناء على الفتح وللبناء على الفتح ما يبرره من حيث:

1. لزوم أصل الحركة في الظرف وهي الفتح، لأن الظرف مفعول فيه، وجميع المفاعيل منصوبة.
2. الشبه بالتحذير والإغراء، وهما من المفاعيل، لأن قولك: أمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت موهم بالتحذير، أو الإغراء بحسب النبر.
3. الشبه بالمفعول به نفسه، في الجهات الست من الظروف المذكورة، على تقدير الزم يمينك، أو الزم شمالك، أو انظر أسفل أو فوق أو تحت.
4. في قولك "لا غير" مجيء الحركة على الأصل في اسم لا النافية للجنس.
5. نظراً لكون البناء غير متأثر بعامل، سواء أكان على الفتح أم على الضم، فإن البناء على الفتح فيه خفه.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 106/4.

(2) بحثنا هذا.

6. الشبه بالمفعول المطلق في "حسب".

عوض، عوض: ظرف للزمان المستقبل عموماً، ويعني الأمد ولا يستعمل إلا بعد النفي⁽¹⁾، وزاد عليهما ابن مالك عوض⁽²⁾ وذكر النحاة أسباباً مختلفة في بناء هذا الاسم، فقد ذكره ابن عقيل مبنياً لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية⁽³⁾، ومبني عند السيوطي للشبه بالحرف⁽⁴⁾، وذكره ابن يعيش مبنياً على الضم تشبيهاً بالجهات الست⁽⁵⁾، وورد معرباً عند بعض النحاة⁽⁶⁾.

وشاهد الإعراب فيه قول الشاعر:

ولو لا نبـلُ عـوضٍ في خُطْبَـاي وأوصـالي⁽⁷⁾

وسبب التحريك بالكسر في اللغة التي ذكرها ابن مالك هو التقاء ساكنين على أصل البناء على الكسر، والبناء على الفتح جاء إبتاعاً لحركة العين لوجود ساكن بينهما، أو لزوم أصل الحركة في الظرف، لأن الظرف مفعول فيه، والبناء على الضم لمخالفة العين والعرب عادة ما تخالف الفتحة بالضم.

أولٌ، أولٌ: وتعني أول الأمر، أو أول الوقت، فأولٌ المبنية على الضم هي التي مثل لها سيبويه بـ"ابداً بهذا أول⁽⁸⁾" وهي الأصل عنده، لأنه قال: وفي (أول) بناء على الفتح إذا أريد

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 108/4، 109، وابن هشام، المغني، 200، وابن مالك، التسهيل، 95.

(2) ابن مالك، التسهيل، 95.

(3) ابن عقيل، شرح التسهيل، 517/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 212/3.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 108/4.

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 109/4، ابن عقيل، شرح التسهيل، 518/1، ابن هشام، مغني اللبيب، 200، السيوطي، همع الهوامع، 212/3.

(7) ابن عقيل، شرح التسهيل، 518/1.

(8) سيبويه، الكتاب، 287/3.

حركت لامٍ على بحركةٍ من جنس الحركة المحذوفة، وأما التحريك بالضم، فهو للقطع عن الإضافة.

المبنيات على الضم.

حيثُ: ظرف للمكان كثيراً، وللزمان قليلاً⁽¹⁾ وهي ظرفية إذا لم تتصل بها "ما" وظرفية شرطية، إذا اقترنت بما، ولكن غلبت عليها الظرفية، لذا عدها سيبويه من الظروف المبهمة⁽²⁾ وذكر في موضع آخر شبهها بأين إذا قلت: حيث⁽³⁾ ولكن الغلبة في كلام سيبويه فيها بناؤها على الضم قال: "والضم نحو: حيثُ وقبْلُ، وبعْدُ"⁽⁴⁾ وقال: "فأما ما كان غاية نحو: قبْلُ وبعْدُ وحيثُ فإنهم يحركونه بالضممة⁽⁵⁾" ومهما يكن فإنها عند سيبويه (حيثُ، حيثَ) وأضاف السيوطي حيثُ وحوثُ، وحوثُ ونسب الثلاث الأخيرة إلى طيئ⁽⁶⁾، وذكر المبرد أن الضم أشهر لغاتها⁽⁷⁾ ووردت مضمومة في كتابه العزيز: ﴿ سَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾⁽⁸⁾ مضافة إلى جملة فعلية⁽⁹⁾.

-
- (1) انظر: سيبويه، الكتاب، 233/4، والمبرد، المقتضب، 175/3، وابن الشجري الأمالي، 260/2، 262
 - ابن الحاجب، الكافية في النحو، 103/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 90/4، 91.
 - (2) سيبويه، الكتاب، 286/3.
 - (3) نفسه، 286/3.
 - (4) نفسه، 286/3.
 - (5) نفسه، 286/3.
 - (6) السيوطي، همع الهوامع، 205/3.
 - (7) المبرد، المقتضب، 175/3، 178.
 - (8) الأعراف: 182، القلم 44.
 - (9) انظر: المبرد، المقتضب، 178/3، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 216.

والأشهر في "حيث" أن تضاف إلى جملة اسمية أو فعلية، ونسب السيوطي إلى الكسائي جواز،
إضافتها إلى المفرد⁽¹⁾، ولكن البناء سمة منقح عليها في "حيث" كما هو متفق على شهرة لغة
"حيث" على سائر اللغات التي ذكرها السيوطي.

وسبب بنائها على الضم ما يلي:

1. القطع عن الإضافة: وهو موجب التحريك بالضم، ولما كان هذا القطع، أخذت (حيث)

الحركة الأصلية وهي الضم، لعدم التأثر بعوامل النصب أو الجر

2. "حيث" ثلاثية ثاؤها مسبوقه بحاجز غير حصين، والحرف الأول مفتوح فجزت مخالفته

بالضم تحقيقاً للانسجام الصوتي.

وربما يقول قائل: إن الانسجام الصوتي يتحقق في "حيث" على أساس مماثلة الثاء

والحاء ويتحقق في حيث لالتقاء الساكنين، فنقول: تتساوى حيث مع حيث وحيث في تحقيق

الانسجام الصوتي وموجب التحريك، لكن حيث وحيث لا ترتقيان إلى "حيث"، لحيازها مرتبة

أصل الحركة.

قَطُّ: للماضي عموماً، وتختص بالنفي⁽²⁾ تقول: ما فعلت ذلك قَطُّ أي في ما مضى، وهي

من المبنيات على الضم بمنزلة الغايات ذكر ذلك سيبويه⁽³⁾ وفيها لغات: قَطُّ، وقَطُّ، وقَطُّ، وقَطُّ،

وقَطُّ، وقَطُّ⁽⁴⁾، وذكر ابن الشجري سبب بنائها على الضم، تشبيهاً بقبل وبعد، المقطوعتين عن

الإضافة⁽⁵⁾ وقد ذكرنا موجبات التحريك بالضم عند القطع عن الإضافة، والراجح في بنائها على

(1) السيوطي، همع الهوامع، 206/3.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 212/3، وابن يعيش، شرح المفصل، 108/4، ابن عقيل، شرح
التسهيل 517/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 268/3.

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 212/3، وابن يعيش، شرح المفصل، 107/4، 108.

(5) ابن الشجري، الأمالي، 262/2.

الضم، إن "قط" في حقيقتها ثلاثة أحرف، الوسط ساكن والأول مفتوح والثالث متحرك بالضم لمخالفة الأول إذ لا اعتبار للساكن بينهما من حيث التأثر والتأثير، لأنه حاجز غير حصين. المبنيات على الفتح.

بين، ريت، أين، أيان، شتان، سحر، سواء، بكرة، عتمة، عشية، عند، ثم، ضحوة كيف، ذات مرة، صباح مساء، الآن.

أين، أيان، "صباح مساء": ورد ذكر سبب بناء هذه الأسماء في أبواب الاستفهام، والشرط، والظروف المركبة⁽¹⁾.

الآن: وتستخدم لوقت حضر أو بعضه⁽²⁾ وهذا الظرف مبني لتضمنه معنى الإشارة، وللشبه بالحرف في ملازمة لفظ واحد⁽³⁾ لكنه اسم بدخول ال التعريف عليه، رغم هذا الشبه، قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ ﴾⁽⁵⁾، وذهب بعض النحاة إلى أن بناء هذا الاسم على الفتحة كبناء المركب في خمسة عشر، لا بل إن الآن، أقوى في التركيب، لأنهم قالوا في بناء (أيهم): بني هذا الاسم على الضم شبيهاً ببناء الآن وخمسة عشر على الفتحة⁽⁶⁾ ونسب السيوطي إلى الزجاج بناءه لتضمنه معنى الإشارة، ونسب

(1) بحثنا هذا.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 400/2، 299/3، السيوطي، همع الهوامع، 184/3، وابن الحاجب، الكافية في النحو، 387/2، والعكبري، اللباب، 88/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 103/4.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 299/3، ابن يعيش، شرح المفصل، 103/4، الأنباري، الإنصاف مسألة 71، 520/2.

(4) الأنفال: 66.

(5) الجن: 9.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 400/2، 299/3، ابن جني، الخصائص، 56/3، الأنباري، الإنصاف مسألة 71، 520/2.

إلى أبي علي الفارسي بناءه لتضمنه معنى لام التعريف، ونسب إلى المبرد وابن السراج أنه بني لمخالفة نظائره⁽¹⁾، ويقصد بالنظائر، سائر الظروف لأنه قبل آل التعريف.

ومهما يكن في هذا الاسم فإنه مبني على الفتح، وكى نعلم سبب البناء على الفتح نرده إلى الأصل، وهو "أن" وأوانٌ ففي أوان ألف منقلبة عن واو، وقيل منقلبة عن ياء من أن يئين⁽²⁾، وفي الحالتين تم القلب في أن وأوان للتخفيف إلى أن، فلما ركبت الهمزتان في همزة مد "أن" سكنت الهمزة في المد على صورة ألف، والتقى ساكنان، وجرى التحريك بالفتح طلباً للخفة والأصل أن يكون بالكسر فهو في الأصل "أن" - أن، أوان فأوان فيها ساكنان هما الألف والنون، وحقه أن يحرك بالكسر، ولكن حرك بالفتح لآتي:

1. طلب الخفة.

2. تشبيهاً له بآن فعل الماضي، وهذا رأي الفراء⁽³⁾.

3. في بناءه على الكسر وهو الأصل، التباس بأوان المبنية على الكسر.

بين: للمكان والزمان⁽⁴⁾ لكن سيبويه ميز الزمانية بالشاهد:

بيننا نحن نطلبه أتاناً معلقاً وفضةً وزناداً راع⁽⁵⁾

وذكر أبو حيان أن الزمانية ما لحقتها (ما) أو الألف⁽⁶⁾، ويقع البناء على بين، إذا لحقتها

ما أو الألف لأن النحاة ذكروا بعدها جملة، ولم يذكروا مفرداً نحو⁽¹⁾: بينا أو بينما زيدٌ قائم قام

عمرو⁽²⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 185/3.

(2) ابن عقيل، شرح التسهيل، 515/1.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 184/3.

(4) نفسه، 200/3.

(5) سيبويه، الكتاب، 171/1.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 201/3.

وأما التي تضاف فهي بين الباء والإعراب؛ وتستخدم للمكان والزمان، وقد وردت بهذه

الحال معربة في القرآن الكريم:

1. ﴿هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ (3)

2. ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ (4)

3 وَقَالَ ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (ثُمَّ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا

لَكُمْ مِّن نَّصِيرِينَ﴾ (5)

ووردت مبنية في بينا، بينما لما يلي:

1. في بين: مماثلة بين النون والباء في الحركة، وعند اقتران الألف لم يتأثر البناء، لأن

حركة النون من جنس الألف، والياء ساكنه بينهما، والساكن لا يمنع من تأثر الصوتين

قبله وبعده في مماثله أو مخالفة .

2. عند اقتران (ما) في بينما، صار هناك تركيب (بين + ما) فيه انسجام حركي بين النون

والميم في حركة الفتح على غرار الانسجام الذي بين الباء والنون، فامتنع الإعراب

لهذا التركيب.

(1) نفسه، همع الهوامع، 201/3.

(2) ابن عقيل، شرح التسهيل، 502/1.

(3) الكهف/ 78.

(4) الأنعام/94.

(5) العنكبوت/25.

3. إن "بينما" منتهية بصوت الألف، وتحدثنا عن العارض الصوتي في الألف المانع مسن ظهور الحركة.

- ثم: وهي اسم إشارة أيضاً بمعنى هناك، وقد تحدثنا عنها في باب أسماء الإشارة (1).
ريثاً: مصدر استعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل (2).

وهذا المصدر يمكن أن يضاف إلى الفعل بلا واسطة، قولك:

لا يصعب الأمر إلا ريثَ يركبه ولا يبيت على مال له قسم (3)

ويمكن أن تتوسط ما زائدة أو مصدرية بين المصدر والمضاف إليه، قول الشاعر:

محياء يلقي بنال السوا ل راجيه ريث ما ينتني (4)

وينطبق عليه في البناء على الفتح ما ينطبق على كل ثلاثي، وسطه ياء ساكنه أوله

مفتوح، وقد شرحنا أمثلة متعددة لمثله.

عند: ولا تستعمل إلا ظرفاً (5) وقال ابن عقيل: "وعند للحضور أو للقريب حساً أو

معنى (6)"، وقد وردت أمثلة عديدة في القرآن الكريم للحضور الحسي والمعنوي في "عند"

فمثال اجتماع الحضور الحسي والمعنوي قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنْ

(1) بحثنا هذا.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 210/3.

(3) الحطيفة، الديوان، 95.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 211/3.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 68/1، المبرد، المقتضب، 334/4، وابن هشام، المغني، 155/1.

(6) ابن عقيل، شرح التسهيل، 531/1.

الْكُتْبِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ

هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴿١﴾

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ (2).

والقرب الحسي قوله تعالى: ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ (3) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴿٣﴾

، والمعنوي قوله تعالى: ﴿ وَإِلَيْهِمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ (4) ، وحققنا أن تنبئ

على الكسر، لولا اللبس الناجم مع ياء المتكلم عند التحريك بالكسر، وامتنع تحريكها بالضم لأنها ليست ظرفاً مقطوعاً عن الإضافة، فلم يبق إلا الفتح، وثمة سبب آخر في بنائها على الفتح، ما قاله سيبويه في أنها لا تأتي إلا ظرفاً (5) وهذه إشارة قوية من سيبويه دالة على أن أصل التحريك بالفتح لجميع الظروف ما لم ترد موانع وعليه يكون تحريك الظروف بالفتح أصل، لأن الظروف من المفاعيل، والمفاعيل حقاها النصب، والفتحة أصل في علامات النصب.

كيفاً: ورد ذكر كيف في باب أسماء الاستفهام (6).

(1) النمل: 40.

(2) الآية نفسها.

(3) النجم: 14-15.

(4) ص: 47.

(5) سيبويه، الكتاب، 68/1.

(6) بحثنا هذا.

سَحَرَ، مساءً، عشاءً، عشيةً، عتمةً، ذاتَ مرةٍ، بَكرًا، ضحوةً: تشترك هذه الأسماء في ما بينها في أنها لا تأتي إلا ظرفاً⁽¹⁾، والذي لا يأتي إلا ظرفاً، حق بنائه على الفتح لما ذكرنا، واستنبح سيبويه في هذه الأسماء أن تأتي لغير ظرف⁽²⁾، ويجمع هذه الظروف الإبهام، ومعنى "في" والاختصاص.

وقد ذكر سيبويه في "صباح، مساءً، وعشيةً، وعشاءً، وعتمةً، وبكرًا تنوين فتح، إذا أردت يومك، ومساءً ليلتك، أو صباحها على وجه التحديد⁽³⁾، واستنبح سيبويه تنوين هذه الظروف بغير تنوين الفتح⁽⁴⁾، وهذا التنوين ليس للتمكين حتى تخرج هذه الظروف إلى الإعراب، لأنه لا يجوز التنوين بغيره أما بعيديات بين، فقد ذكر أنها بمنزلة ذات مرة، نصب ولا يجوز إلا هذا⁽⁵⁾، وحق (بعيديات) التحريك بالفتح على الأصل في الظرف وإنما جاء التحريك بالكسر لالتقاء ساكنين، والمفهوم من كلام سيبويه، إن ما لا يأتي إلا ظرفاً حقه النصب، والصحيح أن يقال البناء في محل نصب، وواضح في كلام سيبويه في ما يخص مصطلحات الإعراب والبناء عدم استقرار هذين المصطلحين في عهده، وإلا لما قال عن مثل: صباح، ومساءً وعشيةً وعشاءً وبكرًا وبعيديات بين و ذات مرة، لا تأتي إلا منصوبة، مع أنها من الظروف التي لها مطلق البناء.

وقد تحدثنا في الفصل الأول، باب التشابه الصوتي بين حركات الإعراب وحركات البناء، عن ظاهرة الخلط المصطلحي في ما يخص مصطلحات الإعراب والبناء عند سيبويه وعدد من النحاة القريبيين من عهده.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 223/1، 227، المبرد، المقتضب، 103/3، 353/4، 334، 333، 356.

(2) سيبويه، الكتاب، 227/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 225-226/1.

(4) نفسه، 225/1.

(5) نفسه، 225/1.

سَحَرَ: هو للزمان، وقد بناه المبرد شريطة إرادة سحر يومك، معدول لا ينصرف، فإن نكر انصرف⁽¹⁾، فسحر يومك عند المبرد معرفة، ويقصد بسحر يومك، ما في قولك: موعدنا أن نلتقي سَحَرَ أي سَحَرَ يومك، وهنا يقع البناء، وبنائها على الفتح، لأنها لا تأتي لغير ظرف كما ذكرنا، أما التعريف بأل في قولك: هذا السحر، وبأعلى السحر، وإن السحر قريب، فمخرج إلى الإعراب.

سَوَاءً: قال سيبويه: "ومن ذلك أيضاً - يعني من الظروف - هذا سِوَاءَكَ، هذا رجل سِوَاءَكَ أي مكانك، وبناء سِوَاءً على الفتح على الأصل في الظروف (2).

مَعَ: قال سيبويه: "وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلفَ وأمامَ، وقُدَامَ، ووراءَ، وفوقَ، وتحتَ، وعندَ، وقبلَ، ومَعَ وعليَّ، لأنك تقول: مِن، عليكَ، كما تقول: من فوقكَ وذهب مِن مَعِهِ وقِبَالَةَ، ومكانكَ، ودونَ، وقبلُ، وبعْدُ، وإزاءَ، وحذاءَ، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة"⁽³⁾، وقال سيبويه: إنها نصبت لأنها استعملت غير مضافه"⁽⁴⁾، قال: وتقع نكرة في قولك: جاء معاً وذهب معاً⁽⁵⁾ ورأى ابن هشام أن هذا التثوين دليل اسميتها⁽⁶⁾ وعلى ذلك السيوطي لأنها تدل على المكان والوقت، وتقع خبراً وصفة، وصلته وحالاً⁽⁷⁾، فالمكان قولك: جلستُ مَعَ زيد، والزمان قولك: جئت مع العصر، والخبر: أنت معي، والصفة: جاء مقترنين معاً، والصلة: ذهب القوم بما معهم، والحال: رأيتهما معاً، وقد عدها النحاس حرفاً⁽⁸⁾ والصحيح

(1) المبرد، المغتضب، 103/3، 333/4، 335، 336.

(2) سيبويه، الكتاب، 408/1.

(3) نفسه، 420/1.

(4) نفسه، 286/2.

(5) نفسه، 287/2.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 333/1.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 226/3.

(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 226/3، ابن هشام، المغني، 333/1.

أنها اسم، وبنيت على الفتح على أصل بناء الظرف وأما "مَع" فجائز لانعدام موجب التحريك، وأما "مَع" فممتنع للالتباس ببناء المتكلم عند الإشباع، وأما "مَع" ففيه ثقل بسبب وضع الاسم على حرفين.

ط. اسم لا النافية للجنس.

يبني اسم لا النافية للجنس، وقد ذكر النحاة أن السبب في بناء اسم لا النافية للجنس أنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة⁽¹⁾ ويشترط أن يكون اسمها مفرداً أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف⁽²⁾، نحو قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا كاتبين لك، ولا كاتبين لك، ولفظ (مفرد) في المصطلحات النحوية، ليس كلفظه في المصطلحات الصرفية، لأن لفظ مفرد في المصطلحات الصرفية جاء على أصله في الدلالة، أي ما دل على واحد، أما في المصطلحات النحوية، فالمفرد يقصد به ألا يكون جملة، وفي باب النداء واسم لا النافية للجنس يقصد به ألا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، والذي عليه النحاة أن لا النافية للجنس لإغراقها في النفي جعلت مع اسمها شيئاً واحداً مبنياً، وثمة شيء آخر، أننا نتلمس الانفعال في مثل قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله والانفعال تناسبه الفتحة لخفتها، وتحقيقتها وضوحاً سمعياً يفوق نظيرتها الضمة والكسرة.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 274/2، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 100، ابن يعيش، شرح المفصل 105/1، المبرد، المقتضب، 357/4، السيوطي، همع الهوامع، 193/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 396/1، وابن الحاجب، الأمالي، 119/1.

(2) المصادر السابقة نفسها والصفحات نفسها.

ي. المبني على الحكاية.

ويقصد بالحكاية، كما يفهم من النحاة: أن تحكي إعراب الكلمة التي وردت من المتكلم

بضبطه أو بضبطها الذي يقتضيه الموقع الإعرابي⁽¹⁾ وفي ذلك أحكام⁽²⁾.

1. إذا استفهمت بـ(مَنْ) عن الأعلام، والكنى يجوز الرفع على الظاهر أو حكاية

الإعراب، مثال: إذا قيل، رأيت زيدا، تقول: من زيدٌ على الإعراب لأن زيدا في قولك:

من زيدٌ مرفوع، ومن زيدا منصوب على الحكاية لأن محدثك قال: رأيت زيدا،

والشيء نفسه في الكنى، رأيت أبا زيد، تقول: من أبو زيد على الإعراب، ومن أبا زيد

على الحكاية.

2. الإستفهام عن غير الأعلام والكنى يؤخذ على الإعراب وليس على الحكاية، مثل: إذا

قال قائل: ضربت غلامك، تقول: من غلامك وليس من غلامك.

3. الإستفهام بـ "مَنْ" عن نكرة يحكي فيه إعراب "مَنْ" نفسها، مثال: إذا قلت: رأيتُ

رجلاً، قلت: من؟ وإذا قلت: جاءني رجلٌ قلت: من؟ وإذا قلت: مررت برجلٍ قلت:

من؟

ك. المنادى.

المفرد، المبهم المقترن بأل، والمبهم المقترن باسم الإشارة.

طبقاً لتقرير النحاة، فإن المنادى مفعول به في المعنى⁽¹⁾ وتفسير ذلك، أن قولك: يا زيد، مقدرٌ

بـ: أدعو زيدا، أو أناديه، أو نحوها، وفي المنادى بحالاته المذكورة استناد إلى تقدير، أو حمل

(1) انظر: الأصبهاني، شرح اللمع في النحو لابن جني، 377، وابن مالك، تسهيل الفوائد، 248، وابن

هشام، تلخيص الشواهد، وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، بغداد، دار الكتاب العربي،

ط1، 1406هـ، 1986، 115، وابن جني، اللمع في العربية، 234، والأنباري، أسرار العربية، 27،

والصيمري، التبصرة والتذكرة، 475/1.

(2) المراجع السابقة، والصفحات نفسها بتصريف.

شيء على آخر، واعتبارات صوتية، تُجد ذلك من خلال تحليل أسلوب النداء بحالاته المذكورة
تالياً:

1. المنادى المفرد: ويقصد بالمنادى المفرد ألا يكون مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، وقد ذكر
السيرافي أن المنادى المفرد يبني على الضم، لأن المنادى مخاطب، والنداء حال خطاب،
والأصل في المخاطب أن يكون مكنى (ضميراً) فلما كان المنادى هنا شبيهاً بالمكنى لزمه
البناء، لأن المكنى مبني، والتقدير في قولك: يا زيدُ يا أنتَ فحل زيدُ محل أنتَ، فقيل: يا زيدُ،
فأنتَ عندما تقول: يا أنتَ أي أنني أخاطبك، وبهذا تكون "أنتَ" مفعولاً به لزمه البناء لأنه
ضمير، ولما سد زيد مسد أنتَ، عد مفعولاً به في المعنى وحرك بالضم لسببين:

أ- القطع عن الإضافة، كما في قبلُ وبعْدُ.

ب- التحريك بأصل الحركة على النحو التالي:

إذا قلت: يا رجل، فالتقدير أنك تضم المنادى إليك، فصار "رجلي" وفي "رجلي" حذف
الياء الساكنة، وللكسر الذي قبل الياء، فلم يعد إلا قولك: يا رجلُ أو يا زيدُ⁽²⁾ ذكر سيبويه أن
الياء لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التثوين مع المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة
التثوين، لأنها بدل منه⁽³⁾ والياء المحذوفة من يا رجلي يمكن حملها على الياء المحذوفة عند
إضافة المنادى إلى نفسك فأنت تقول يا أولادي لا تفعلوا كذا وكذا، ثم تحذف الياء لما ذكرنا،

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 182/1، والمبرد، المقتضب، 318/2، 202/4، وابن يعيش، شرح المفصل
127/1، والسيوطي، همع الهوامع، 32/3، وناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، شرح التسهيل
3525/7، وابن الحاجب، الكافية في النحو، 131/1، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3/4
والبغدادي، عبد القادر عمر، خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد
نبيل طريقي، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت - دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون،
114/2.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 115/1، بتصرف.

(3) سيبويه، الكتاب، 209/2.

فتصير يا "أولاد" في الأصل ثم تحذف الكسر لمناسبتها الياء، فتعود يا "أولاد"، كما الأمر في يا زيد من يا زيدي، ويا "رجل" من يا رجلي.

2. المنادى المبهم: قال سيبويه: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان⁽¹⁾" وقال: "فأي مهنا فيما زعم الخليل رحمه الله، كقولك: يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفاً لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل⁽²⁾". بمعنى أن النداء يقع على أي، والهاء للتنبية، والرجل صفة.

وقال ابن يعيش في المبهم في النداء: "المبهم في النداء شيان، أحدهما أي والثاني اسم الإشارة، فأما أي فنحو قولك: يا أيها الرجل، وهي أشد إيهاماً من أسماء الإشارة ألا ترى أنها لا تثنى ولا تجمع فنقول: يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال ولذلك لزمها النعت، فإداة النداء، وأي المنادى وها تنبيه والرجل نعت⁽³⁾ والنوع الثاني من المبهم قولك: يا هذا الرجل، يا هذان الرجلان.

وبهذا الحال قال سيبويه: "صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد⁽⁴⁾"، وهناك من رأى في قولهم: يا هذا الرجل، أن هذا وصلة إلى ندائه⁽⁵⁾، وقد تجمع أي مع اسم الإشارة، كما في بيت طرفة:

(1) نفسه، 188/2

(2) نفسه، 188/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 7/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 189/2.

(5) نظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية 51، ابن يعيش، شرح المفصل 7/2.

يا أيُّها اللاتمي احضر الوغى وأن أشهد اللذات هي أنت مخلدي⁽¹⁾
فقد ذكر ابن يعيش أن ذا وصلة كأبي في هذا البيت، لأن النداء وقع على الرجل⁽²⁾، وهذا وجه
إعرابي مقبول، لأن في قولك: يا أيُّها اللاتمي عدول عن أمر، فالأصل يسالتمي، ثم أراد
تخصيص اللاتم فعرفه، ولما كان المنادى المعرف لا يعرف ثانية، أبقى على حاله في التعريف
وتوصل إليه باسم الإشارة، فصارت ياذا اللاتمي، ولما أراد أن ينبه لائمه، لأن لائم طرفه على
مجونه في نظر طرفه غافل، فأراد أن ينبهه بأي، فاقتربت بذلك أي مع ذا والمنادى المعرف
بأل في أسلوب واحد اجتمعت فيه فنون البلاغة مع قواعد النحو.

وأما سبب بناء "أي" على الضم في هذا الأسلوب في النداء فكان لأن تحريك أي بالضم،
جاء على الأصل في نداء المفرد، لأن "أي" منادى، والمنادى المفرد محرك، بالضم لما ذكرنا،
وحق أي أن تحرك بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين، لكن تحريكها بالكسر فيه تتابع
حركات متجانسة، وهذا مستثقل في النطق وهو قولك: "أي" ayyi، وأما الفتح، ففيه تتابع
أصوات هوائية في قولك: يا أيُّها هذا اللاتمي، لأن الهاء هوائية، ثم تلتها الألف وهي هوائية
وبعدها هاء هوائية أيضاً، وتتابع الأصوات الهوائية مع خفته فيه ثقل بسبب هذا التتابع وإذا
قلت يا أيُّها الرجل، أشبه ما يكون باختلاس حركة فقد اختلست الألف بكاملها، وصار الصوت
كأنه صوت يا "أيّة" وفي ذلك إخلال بالأبنية الصوتية في الجملة.

ل. ما كان سبباً للمؤنث على وزن فعال.

نحو: خباتٍ وفساقٍ وكاعٍ: وبنائوه على الكسر للأصل في التقاء الساكنين وثمة سبب آخر هو
مناسبة الكسرة للمؤنث، لأن صفة لكاعٍ قصر على المؤنث.

(1) طرفه بن العبد، الديوان، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1986.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 7/2.

م. ما كان علماً للمؤنث على وزن فعالٍ.

نحو: حذامٍ وسجاحٍ وقطامٍ، وينطبق عليه من أمر البناء ما ينطبق على فعالٍ الذي هو

سبب للمؤنث، وثمة سبب زاده البغدادي، أن هذه الأسماء نواقص لأنها أصل قطامي وسجاحي⁽¹⁾.

ن. الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة.

ويقصد بالمبهم ما كان ظرف زمان نحو: صباح، ومساءً، وحين، ويوم، وساعة، ووقت، وغداة وغير ذلك من الأزمنة المبهمة.

وألحقت غير وسواءً بهذه الأسماء⁽²⁾، وقد أجاز البصريون والكوفيون بناء مثل هذه

الظروف على الفتح عند إضافتها إلى مبني⁽³⁾، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ

ذُنُوبِهِمْ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾⁽⁴⁾ أعربوها محتجين بقول الشاعر:

رددنا لشعثاء الرسول ولا أرى كيوميئذ شيئاً تردُّ رسائله⁽⁵⁾

(1) البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسين النحوي، المحلى "وجوه النصب" تحقيق فائز فارس الحمد، دار بيروت - مؤسسة الرسالة، دار الأمل ط1، 1408هـ - 1987م، 153.

(2) انظر: ابن سيده، المخصص م4 السفر، 99/14، 100، وابن الشجري، الأمالي، 264/2.

(3) انظر: الأبياري، الإنصاف، مسألة 38، 289/1، 290، والسيوطي، همع الهوامع، 229/3، الصبآن حاشية الصبآن، على شرح الأشموني، 257/2.

(4) الرحمن/ 39.

(5) الأبياري، الإنصاف، مسألة 38، 289/1.

لكن الكوفيين جوزوا كذلك بناء هذه الظروف عند الإضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب
أو إلى جملة اسمية، وحجتهم بذلك قراءة نافع⁽¹⁾ هذا يومَ يَنفَعُ الصادقين صدقهم في قوله
تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾⁽²⁾ وقول الشاعر :

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلِيمِي عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ⁽³⁾

وقد ذكر النحاة أسباباً متعددة لبناء الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة، نوجزها
في الآتي:

1. إن هذه الأسماء لم تضاف إلى اسم بلفظه، بل إلى اسم في معناه وتقع على كل
شيء⁽⁴⁾.

2. التركيب: لأنه جعل حين في قولك: تذكرتك حين التواصل غير دانٍ مع التواصل
اسماً واحداً⁽⁵⁾.

3. إن المضاف يكتسب من المضاف إليه البناء، كما يكتسب التعريف.

4. إن المضاف تنزل من المضاف إليه منزلة بعض الاسم من بعض، وبعض الاسم
مبني⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 256/2.

(2) المائدة 119/1.

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف، المسألة، 38، 289/1، ابن هشام شرح شذور الذهب، 80، الصبّان، حاشية
الصبّان على شرح الأشموني، 257/2.

(4) الزجاجي أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتب الخانجي
ط2 1414هـ، 1994م، 115.

(5) سيويه الكتاب، 298/3.

(6) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 100/2.

وهناك مسألة في البناء ناجمة عن عدم التأثر بالعامل، وهي أساس البناء، وعدم التأثر بالعوامل، أحياناً يأتي من تركيب الاسم نفسه، بشكل لا يحدث فيه العامل النحوي أي تأثير، كما في المنتهي بصوت الألف، وأحياناً من التركيب الفونيمي للاسم من خلال فونيمات الجملة كاملة كما في أمثلة الاسم المبهم والمركبات، ولا النافية للجنس مع اسمها وليست المسألة في هذا النوع مسألة تستطيع النطق أو لا تستطيع بمقدار ما هي مسألة تحقيق انسجام صوتي.

ثانياً: البناء على العارض الصوتي⁽¹⁾

ويقصد بالبناء على العارض الصوتي، أن تكون هناك موانع صوتية من سيرورة نسيج الكلام حسب الأصول، ويقع تحت هذا النوع من المبنيات نوعان هما:
أ. إرادة اللفظ بالحرف الواحد.

قال سيبويه: "قال الخليل يوماً وسأله أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ فقل له نقول: باء كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول، (كَة، وبَة)، فقلنا: لم ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: (عَة) فالحقوا هاء حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف، فإن وصلت قلت: كَة وبَة فاعلم يا فتى ... قال: ويجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء لقربها منها وشبهها بها، فنقول: يا وكا كما نقول: "أنا⁽¹⁾".

ما يمكن أن يفهم من كلام سيبويه أنه لا يلفظ بصامت، وأقل المقاطع صامت ومتحرك (ص + ح)، فأنت لا تستطيع أن تلفظ بـ (ك) الصامته، أو (ل) ولكنك بتحريك أي منهما تستطيع أن تلفظ (ك) (ل) ببساطة، وهو ما يعرف بالمقطع القصير، وهو أصغر المقاطع

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 320/3، الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، 153.

* هذا المصطلح خاص بالباحث.

العربية ويتكون من، صامت ومتحرك (ص، ح) أي أن (ك) = ص، ح بينما ك = ص ولا وجود لهذا المقطع في العربية فلما أريد تحريكه قيل: (ك) أو كة، وهذه الهاء للسكت.

ب. المضاف إلى ياء المتكلم.

1. المفرد وجمع التكسير الصحيحان:

وهو قولك: هذا غلامي، وهؤلاء غلماني، والأصل في غلامي هو:

غلامٌ + ي ← غلامي.

وفي غلامي تتابع ضم وياء ساكنة، وهو مستقل في النطق، ولما كان تتابعهما مستقلاً في النطق، جرت مماثلة بين الياء بصفتها أقرب إلى الكسرة، والضممة على سبيل المماثلة الرجعية، فصارت غلامي وكذا الأمر في غلماني — غلماني.

2. المنقوص: كما في قاضي — قاضي.

وهي على النحو التالي: قاضي + ي = قاضي على الأصل.

وللاستجابة للعامل النحوي في المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم — قاضي، يجب أن

نقول جاء قاضي، رأيت قاضي، مررت بقاضي على الأصل.

فما الذي حال دون سيرورة الأمور حسب الأصول؟

1. قاضي: وهي مكونة من قاضي + ي، ففي قاضي تتابع كسر وضم، وهو مستقل

في النطق على النحو الذي أسلفنا، لما فيه من ارتفاعين في مقدم ومؤخرة اللسان في وقت معاً

ففي مقدم اللسان ارتفاع يتهيأ فيه اللسان للنطق بالكسرة يليه مباشرة تهيؤه للنطق في الضمة في

مؤخره، فجرى اختصار في عودة اللسان من الأمام إلى الخلف، فثبت اللسان عند الكسرة طلباً

للخفة، ولم يمض إلى الخلف في نطق الضمة فسقطت، وهو ما يعرف بالمماثلة الرجعية،

وصارت الكلمة قاضي، وعند الإضافة إلى ياء المتكلم يحدث الآتي: قاضي + ي فأدغمت الياء

الأولى في الثانية، وحركت الثانية بالفتح، خلافاً لأصل التحريك بالكسر عند التقاء الساكنين، لأن التحريك بالكسر في هذه الحال مستكره في النطق لما فيه من تتابع حركات متجانسة، ففي كل ياء كسرة طويلة، فلما حركت الياء الثانية بالفتح جرت مخالفة صوتية بالفتح لخفته وتحقيقه الانسجام الصوتي مع سائر أصوات الجملة، ولما فيه من وضوح سمعي، فصارت قاضيّ.

2. قاضيّ: رأيت قاضيّ.

يمكن ان تظهر الفتحة، على قاضي وتقول رأيت القاضي، أو رأيت قاضي المحكمة، على النحو الآتي: قاضي(الأصل) + ي، وفيها يتم إدغام اليائين في ياء واحدة مشددة، (قاضيّ) ثم مماثلة حركة الضاد بالياء الأولى فصارت قاضيّ وعند التقاء الساكنين يحرك بالكسر، لكن الكسر هنا مستثقل في النطق لما فيه من تتابع حركات فعدل عن الكسر إلى الفتح طلباً للخفة فصارت قاضيّ.

3. قاضيّ: كما في قولك: مررت بقاضي على الأصل

قاضيّ = قاضي + ي، أي إدغام اليائين بياء واحدة مشددة، محرّكة بالفتح للأسباب التي ذكرناها في التحريك بالفتح وليس بالكسر، لتحقيق الانسجام الصوتي ولخفة الفتح، ومخالفتها تتابع حركات الكسر، لأن الياء في صورة كسرة طويلة وبهذا نقول: قاضيّ رفعاً ونصباً وجرأً، لأن العامل النحوي في هذه المسألة لا يستطيع أن يفك ارتباط صوت الفتحة مع سائر أصوات النسيج الكلامي في الكلمة وفي الاستجابة له يحصل نشاز صوتي، وجهد عضلي زائد، فعند تم تحييد أثر العامل النحوي، ودخل المضاف إلى ياء المتكلم في عداد المبنيات.

إن مشكلة القول في قاضي رفعاً ونصباً وجرأً: قادت إلى مشكلة أخرى في اللغة فقد ذكر العكبري: "إنه ذهب قوم إلى تصنيف المضاف إلى ياء المتكلم تصنيفاً ثالثاً، بين البناء

والإعراب، وهو الخصي⁽¹⁾، أي لا هو بالميني ولا هو بالمعرب، وهذا التصنيف لا يمكننا أن
نطمئن إليه، فالذي يمكن أن نطمئن إليه في مسألة قاضي رفاعاً ونصباً وجرأً، أن المضاف إلى
ياء المتكلم يبني بناءً عارضاً بسبب العارض الصوتي، المانع من ظهور الحركة.

نموذج إعرابي: جاء قاضي، رأيت قاضي، مررت بقاضي.

الأولى: قاضي، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها
العارض الصوتي في الياء، أو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على العارض
الصوتي، وهو مضاف والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر.

الثانية: مفعول به على غرار الأولى.

الثالثة: اسم مجرور على غرار الأولى والثانية.

3. المثني وجمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب.

أ. في المثني: رأيت غلامي، وزيدي، مررت بغلامي، وزيدي قال ابن عقيل: "الأصل
غلامين لي، وزيدين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء وفتحت ياء
المتكلم⁽¹⁾" أي هكذا: رأيت غلامين لي، ثم تحذف النون من غلامين، واللام في "لي" فتجتمع
بذلك ياءان ساكنتان، فتحرك الثانية بالفتحة للتخفيف، ويمكننا تصور غلامي على النحو التالي:
غلامي = الظاهر الصوتي الذي يلتبس مع المثني غير المضاف إلى ياء المتكلم، لأنه لا فارق
صوتي بين قوليك: غلامي و غلامين، فحذفت النون في "غلامي" لملاستها نون المثني في
قولك: "غلامين"، فصارت غلامي.

(1) العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل الإعراب والبناء، 67/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 90/2.

وفي ذلك تتابع حركات متجانسة، فالياء الأولى في صورة حركتين والثانية كذلك فجرت مخالفة بينهما بفتح الياء الثانية، فصارت غلاميّ ويمكن تمثل العملية بصورة أخرى كما يلي:

الياء الأولى ساكنة لأنها مزيج حركتين، وكذا الأمر في الياء الثانية، فجرت المخالفة بينهما بفتح الياء الثانية لخفة الفتح بالمقارنة مع الكسر.

ب. في جمع المذكر السالم: رأيت زِيدِيّ، ومررت بزِيدِيّ، الأصل: رأيت زِيدِينِي، ومررت بزِيدِينِي.

ففي زِيدِينِي نوجز الأمر على النحو التالي:

زِيدِينِي: لا تشكل النون المعروفة بنون الجمع - ركناً لا يستغنى عنه في الجملة - فجرى حذفها لتجانس ما قبلها وما بعدها.

بعد حذف النون التقى ساكنان، والتحريك بالكسر هو الأصل في التقاء الساكنين، لكنه هنا مستقل لما فيه من تتابع حركات متجانسة، فجرت المخالفة بين الساكنين بفتح الساكن الثاني لخفة الفتح بالمقارنة مع الكسر.

أما العامل النحوي فإنه لا يصل أثره إلى مثل هذه المسائل للعارض الصوتي الذي شكلته الياء عند الإضافة إليها.

4. جمع المذكر السالم في حالة الرفع.

نقول: جاء زِيدِيّ، ومررت بزِيدِيّ، ورأيت زِيدِيّ في حالة الرفع والجر والنصب، والأصل أن يقال: جاء زيدوي، في حالة الرفع، وفيها:

أ- اجتماع الواو والياء، والواو ساكنة، فقلبت ياءً.

ب- بعد قلب الواو ياءً أدمجت الياء المنقلبة مع ياء المتكلم في زِيدِيّ.

ج- في زيدي ياءان مدغمتان، جرى تحريك الثانية بالفتح للتخفيف فصارت زيدي.

د- جرت مماثلة رجعية بين الياء والذال في الحركة فصارت زيدي.

4- المثني في حالة الرفع تسلم ألفه، وتفتح ياء المتكلم بعده.

فتقول: زيدي وغلماي، والأصل زيداني وعلاماني، وقد سبق القول في أسباب حذف

النون، أما المقصور فيعامل معاملة المثني المرفوع فتقول: عصاي وفتاي.

وأما العامل النحوي في هذه المسألة وجميع مسائل المضاف إلى ياء المتكلم، فإن جملة

التغيرات التي تطرأ عند الإضافة، وما يصاحبها من عوارض صوتية تجعل من الصعوبة

بمكان أن يحدث أثراً في حرف الإعراب يمثل هذه المسائل.

ثالثاً: نسبة شيوع الحركات في المبنيات .

وإذا ما عد البناء على السكون أصلاً في البناء، فإن البناء على الحركة تتصدره الفتحة

وتليها الكسرة، وتليهما الضمة، فكما خفت الحركة زادت نسبة البناء عليها، والعكس، فالفتحة

أخف الحركات، كان معدل البناء عليها يزيد على 50%.

الفصل الثالث

إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتصلة

- مقدمة :

أ- إسناد الفعل المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة :

1. الإسناد إلى واو الجماعة

2. الإسناد إلى ياء المخاطبة المؤنثة

3. الإسناد إلى ألف الاثنين

ب- إسناد الفعل المضارع المعتل الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة :

1. الإسناد إلى واو الجماعة

2. الإسناد إلى ياء المخاطبة المؤنثة

3. الإسناد إلى ألف الاثنين

ج- إسناد الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة إلى ضمائر الرفع المتصلة.

1. تعريف بنون التوكيد

2. إسناده إلى ضمير الاثنين

3. إسناده إلى ضمير الجمع

أ- إسناد الصحيح

ب- إسناد المعتل

4. إسناده إلى نون النسوة

د- إسناد فعل الماضي الناقص إلى الضمير المتصل :

1. الإسناد إلى ضمير الواحد

2. الإسناد إلى ضمير الاثنين

3. الإسناد إلى واو الجماعة

ه- إسناد فعل الماضي الأجوف إلى الضمير المتصل

و- إسناد مضعف الماضي الثلاثي إلى الضمير المتصل

ز- إسناد المبني للمجهول.

ح- إسناد فعل الأمر إلى ضمائر الرفع المتصلة.

1. ألف الاثنين.

2. واو الجماعة.

3. ياء المخاطبة المؤنثة.

4. نون النسوة.

الفصل الثالث

إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتصلة

مقدمة :

تشكل أصوات العلة في هذا الفصل مرتكزاً رئيساً في معظم عمليات الإسناد المختلفة لما يترتب عليها من أثر كبير في منع سيرورة النسيج الكلامي حسب الأصول عند الإسناد، وقد نالت أصوات العلة قدراً كبيراً من الاهتمام في الدراسات الصرفية والصوتية والقراءات القرآنية قديماً وحديثاً، وأطلقت عليها مصطلحات مختلفة بحسب وجهة الدراسة، فهي حروف مد في دراسة أحكام التجويد، وحروف علة في الدراسات النحوية، وأما الدراسات الصرفية، فقد تناولت هذه الأحرف بصفتها مدية، ولينة، وعلة.

لقد أثبتت عمليات الصرف والاشتقاق والإسناد الفعلي التي وصلتنا من السلف، والتي لازالت تجري عند المحدثين، خداع الكثيرين منا بالرمز الكتابي لكل من الألف والواو والياء، فجرت معاملتها على غرار الصوامت من حيث الاستقلال بالرمز الكتابي والصوت، حتى عدوا الاسم المنتهي بهذه الأصوات مبنياً على السكون، وحقيقة هذه الأصوات أنها مَد للحركات، أو استمرار لها، مع أن القدماء ذكروا ذلك⁽¹⁾، لكنهم تحدثوا عن حذف هذه الأحرف عند الجزم، كأن يكون أحدها لأمّاً لفعل أعلنت فيه، كما في (لم يدغ)، (ليسع)، (لا تقض)، أما المحدثون فقد

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 242/4، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 23/1، والأزهري، تهذيب اللغة، 48/1، والقراء، معاني القرآن، 13/2.

ذكروا أن الحركات تتحول إلى حروف بزيادة إشباعية⁽¹⁾ وبذا يكون الفارق بين المجزوم في هذه الحالات وغير المجزوم في تقصير الحركة عند الجزم، ومطلها في ما سواه.

والمنطق الصوتي في ذلك يقول: جرى اختصار حركة في يدعو فصار (يدعُ) وهكذا في يسعى يسعُ، ويقضي يقضُ، وتحدثوا عن حذف الواو في (يكتُبُنْ)، والواقع في الأمثلة المتقدمة أنه جرى اختصار حركة، لأن يدعو *yad:uu* صار يدعُ *yad:u* ويسعى *yas: aa* صار يسعُ *yas'a* ويقضي *yakdii* صار *yakdi*، ويكتُبُونْ *yaktubuunanna* صار يكتُبُنْ *yaktubunna* حيث إن المقطع *buu* يمثل الحركة الطويلة للواو، وهي مجيء السواو كاملة والمقطع *bu* يمثل الحركة القصيرة وهي الضمة.

فلو أن هناك حذفاً جرى للام هذه الأفعال لقلنا في يدعو — يدعُ: وفي يقضي يقضُ، وفي يسعى — يسعُ، مما يعني النقاء ساكنين دون تحريك، وهو أمر ترفضه أنظمة اللغة، فالحاصل في الحالات المتقدمة هو اختصار حركة، حفاظاً على سيرورة النسيج الكلامي حسب الأصول.

ولما كان النسيج الكلامي في أصوات العلة أكثر عرضة للخلل في عمليات الإسناد، فإن العربية لجأت إلى أساليب مانعة من الإخلال في البنية المقطعية، كمخالفتها بين الحركات والصوامت، وحذف أحد ركني المزدوج، أو سقوط المزدوج كاملاً، ورفض مقاطع، أو قسمة مقطع إلى مقطعين، أو مخالفة بين المقاطع، كل ذلك مما سنبحثه في هذا الفصل بعون الله.

(1) انظر: بشر، كمال محمد، علم اللغة العام، الأصوات، القاهرة، دار المعارف، 1975، 77، وعلم الأصوات، 445، وأنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، 1999م، 31 والحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم الأصوات، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ، 2004م، 133، والأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل بديع يعقوب، بيروت-دار الكتب العلمية، 1418، 1997م، 365، والهجاي، خلدون، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 1992م، 100.

أ- إسناد الفعل المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة.

وننتاج هذه العملية هو ما اصطلح عليه بالأفعال الخمسة" وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤنثة، مجموعة بالأوزان: يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، تفعلين" وقد عبر عنها سيبويه بـ"تثنية الأفعال المضارعة وجمعها"⁽¹⁾.

وأشار في هذا الإسناد إلى تحريك الفعل المسند بحركة مجانسة للضمير المسند إليه ومثل لذلك بـ"اضرباً، وأكرموا، وأضربين"⁽²⁾ لكنه لم يذكر سبباً صوتياً لتحريك آخر الفعل بحركة مجانسة للضمير المسند إليه الفعل، ويهنا في ذلك دراسة المانع الصوتي من تحريك آخر الفعل بحركة أخرى غير الحركة المجانسة للضمير المسند إليه الفعل.

1. الإسناد إلى واو الجماعة، يسمع يسمعون

حيث إن واو الجماعة كاملة هنا لأنها مزيج حركتين (uu)، وتحريك ما قبلها بالفتح (يسمعون) yasma'awna مرفوض لتشكل مزدوج هابط (aw) وتلجأ العربية في المخالفة بين عنصرى المزدوج إلى التخلص من شبه الحركة، أي الواو، أو الياء، فعند التخلص من الواو (w) يصبح الفعل يسمعون yasma'ana وهذا ملبس بالمفرد، وأما تحريك ما قبل الواو بالكسر ففيه تتابع كسر وضم، وهو تتابع مستقل في النطق ذكر غير مرة، لذلك كان نسيج يسمعون - محكوماً بضوابط الصوت قبل أن يكون محكوماً بضوابط اللغة والنحو.

(1) سيبويه، الكتاب، 19/1-20، 522/3-523، 525.

(2) نفسه، 520/3.

2. الإسناد إلى ياء المخاطبة المؤنثة: تهجر تهجرين.

يتضح الإجهاد النطقي في حال تحريك الراء في تهجرين بالضم، وأما الفتح فهو مما استبد به المفرد المذكر⁽¹⁾ والأصل: تهجر+ي+ن=تهجرين، فجرى تحريك الراء بالكسر لمناسبة الياء التي بعدها، والأصل في تهجر المسند إلى ياء المخاطبة المؤنثة أن يكون مبنياً لعدم استجابته للعامل النحوي على النحو التالي:

أ- في حالة الرفع فإن الأصل أن يقال: تهجُرَيْن، لعدم تأثر الفعل بعوامل النصب أو الجزم، لكن الإجهاد النطقي في تحريك تهجر بالضم، منع من الاستجابة للعامل النحوي، فحرك ما قبل الياء بالكسرة لمناسبة الكسرة للياء بما يحقق الانسجام الصوتي.

ب- في حالة النصب فإن الأصل أن يقال: لن تهجُرَيْن لكن تحريك تهجر بالفتح ملبس بالمذكر، وقد ذكرنا غير مرة أن الفتح مما استبد به المذكر.

ج- في حالة الجزم فإن الأصل أن يقال: لم تهجُرِي، وجرى تحريك تهجر بالكسر لمناسبة الياء، وفي العمليات الثلاث المتقدمة واضح تحييد أثر العامل النحوي، وهذا جوهر عملية البناء من الناحية النحوية، وهو ما يجعل الفعل المسند إلى ياء المخاطبة مبنياً على غرار الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وقد رأينا في مسألة قاضي: رأيت قاضي، وجاء قاضي، ومررت بقاضي أن المضاف إلى ياء المتكلم يبنى على العارض الصوتي، والشيء نفسه يتكرر عند إسناد الفعل المضارع إلى ياء المخاطبه.

(1) انظر: وسيبويه، الكتاب، 350/2، ابن يعيش، شرح المفصل، 95/3، والسيوطي، همع الهوامع 207/1، والعكبري، اللباب، 141/2.

3. الإسناد إلى ألف الاثنين: تكتب __ تكتبان.

تختلف الألف عن نظيرتيها الواو والياء من أحرف العلة في أنها لا تسبق بحركة غير مجانسة وهي أشد اتساعاً من مخرجي الواو والياء⁽¹⁾، والألف التي في (تكتبان) فهي حقيقة الأمر محمولة على الباء، وتحدثنا عن استحالة ظهور حركة على الألف، والشيء الذي يحصل في الميني على الفتحة الطويلة في: عصا، وحجا من حيث تعذر ظهور الحركة، يشبه إلى حد كبير تعذر تحريك الباء في تكتبان بغير الفتحة .

ب- إسناد الفعل المضارع المعتل الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة:

هذه الصورة للفعل المضارع مستمدة من الماضي الناقص، وذكر القدماء أن الناقص إذا كان مضارعاً وأسند لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فإنه يحذف حرف العلة، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، إذا كان المحذوف واواً أو ياءاً⁽²⁾، أما إذا كان المحذوف ألفاً، فإنها تقلب ياءً لإغلاق المقطع، كما في يسعى ← يسعيان

1. الإسناد إلى واو الجماعة، يدنو يدنون، والأصل، يدنو+ون= يدننون، فما الذي حصل حتى عدل عن يدننون إلى يدنون؟ إن البنية المقطعية في (يدننون) وهي

الأصل على النحو التالي:

يَدْنُو/وُنْ = yad/nuu/wu/na

ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح

(1) انظر: سيوييه، الكتاب، 4/436، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/23، والأزهري، تهذيب اللغة، 48/1، والقراء، معاني القرآن، 2/13.

(2) انظر: الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت دار الآفاق الجديدة ط3، 1398هـ، 1978م، 2/592.

في صيغة يدنُون *yadnuuwuna* نجد أن الواو الجماعة نصف حركة بهذه الحال لأنها في بداية مقطع، ولكنها لما وقعت بين حركتين متجانستين طوّلت وهذا ما يعرف بمطل الحركة، وهو مد الواو أو الياء في حالة السكون إذا وقعتا بين حركتين متجانستين⁽¹⁾، لكن مد الصوت الإنزلاقي (w) في هذه الحال لا يكفي لسلامة النسيج الكلامي، فكان لا بد من سقوط عنصر في الكلام، فسقط ما يعرف بالمزدوج الحركي لِـ يدنُون (Wu)، وهو الواو والضممة فصار الفعل يدنون *yadnuuna* وفي ما يلي البنية المقطعية لِـ يدنُون:

يَدْنُونُ = *yad/nuu/na*

ص ح / ص / ص ح / ح / ص ح

وبغية تحقيق صيغة مقبولة مقطعيًا قال الأقطش: " يلجأ إلى تطبيق قاعدة المماثلة بين المقاطع الصوتية، وهي قائمة على تقريب الصوت من الصوت بما يقوي الارتباط في البنية الصرفية، ويجعل أجزاءها المقطعية بعضها أخذاً بأعناق بعض فتسمح على الأذن، ويطيب جرسها⁽²⁾" وهذا ما جرى في صيغة يدنُون -الأصل- حتى انتهت بـ يدنون، لسقوط ركني المزدوج (wu).

وفي يقضي يقضون، فإن القياس يقضي يقضون، *yakdiyuuna* وفي ما

يلي التركيب المقطعي لِـ يقضون:

يَقْضِي / ضِ / يُو / نَ = *yak-di-yuu-na*

ص ح / ص / ص ح / ح / ص ح

(1) انظر: الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، 529/2.

(2) أقطش، عبد الحميد، الإشباع الصوتي في المقاطع العربية، أوضاع وأهميته في التعبير اللغوي، علوم اللغة، م6، ع2، 2003م، 47.

ما يعني لتشكل مزدوج هابط (iy)، ولا يمكن في هذه البنية التخلص من الحركة (i) أو شبه الحركة (y) إلا معاً فتصير البنية المقطعية بعد التخلص من عنصري المزدوج هكذا

يق/أضوان = yak-duu-na

ص ح/ص ح/ص ح

ويمكن أن توجه المسألة بصورة أخرى على النحو التالي:

في- يقضيون - البنية الأصل-، لأنها مكونة من يقضي+ون= يقضيون.

وقعت الياء الساكنة بين حركتين غير متجانستين (الكسرة والضمة) فسقط الصوت

الإنزلاقي (الياء y) لوقوعه بين حركتين غير متجانستين⁽¹⁾.

وفي يسعي -يسعون، فإن الأصل: يسعي+ون= يسعون وبالتحليل المقطعي في

يسعون نصل إلى يسعون على النحو الآتي:

يسعون = yas'aawna

يس/عاون = Yas-'aaw-na

ص ح/ص ح/ص ح

وهذا يعني تشكيل مقطع طويل مقل ب صامت وهو ص ح ح ص

في هذا المقطع مزدوج حركي (aw) هابط، والأصل أن يخالف بين عنصري المزدوج

بحذف (أواو w)، وذكر فوزي الشايب أنه يتم حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية أو

(1) انظر: الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، إربد-الأردن، عالم الكتب

الحديث-1425هـ-2004م، 427. وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت،

مؤسسة الرسالة 1980، 30، Michael. Arabic phonology، Massachusetts in ،

statute of technology. 1970 - p: 46

خشية اللبس بين الأبتية⁽¹⁾، وبمطابقة كلام فوزي الشايب مع (يسعاون) أصل يسعون فإن الأصل أن يسقط الصوت الإنزلاقي (الواو)، على أصل المخالفة بين عنصري المزدوج، لكن سقوط الواو تنجم عنه بنية مقطعية لا تصلح للوقف في يسعان (ص ح ح ص)، فكان الأمثل أن تختصر حركة من الألف قبل الواو فصارت عند يسعاون يسعون وسقوط صوت، أو مقطع من بنية ما، يأتي لتقريب الصوت من الصوت، لتقوية الارتباط في البنية الصرفية، ويجعل أجزاءها المقطعية بعضها أخذاً بأعناق بعض، كما ذكر الأقطش⁽²⁾.

2. الإسناد إلى ياء المخاطبة: تدنو، تسعى، تقضي.

ففي تدنو، الأصل: تدنو+ي+ن= تدنوين tadnuwiina

تد / ن / و / ي / ن = tad-nu-wii-na

ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح

وهذا الوضع يتشكل عن المزدوج الحركي (uw)، وهنا عمدت العربية إلى المخالفة بين عنصري المزدوج بسقوط شبه الحركة (w) وفي مثل هذا النوع من المقاطع، إذا سقطت شبه الحركة صار تتابع ضم وكسر (u+i) في البنية المقطعية، وهذا متعذر، لذا سقط في هذه البنية عنصرا المزدوج (uw) فصار الفعل تدنين (tadniina) وبمطابقة هذا الكلام مع القاعدة الصرفية في إسناد المضارع الناقص المعتل الآخر بالواو أو الياء والتي تنص على حذف حرف العلة وضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة، نجد أن القدماء قد نظروا إلى الرمز الكتابي في (الواو والياء) على غرار الصوامت، لأنهم تحدثوا عن حذف حرف الواو، وإضافة الياء، ثم قالوا في هذه المسألة: يكسر ما قبل ياء المخاطبة، وكأن كسر ما قبل

(1) الشايب، فوزي حسن، أثر القواني الصوتية في بناء الكلمة العربية، 409.

(2) أقطش، عبد الحميد، الإشباع الصوتي، علوم اللغة، م6، ع2، 2003م، 47.

ياء المخاطبة تُعوّض عن عنصر محذوف و هو المزدوج (uw)، والمعلوم أن المحذوف يعوض عنه بحركة من جنسه وليس من جنس النقيض فكان من المفروض أن يشار إلى ضرورات صوتية تقتضي الحذف أو الإضافة، وقد تتبع مايكل بريم مثلاً للفعل "تدعو" عند إسناده إلى ياء المخاطبة ذكراً المراحل التي مر بها، وفي ما يلي تصور بريم لهذه المراحل⁽¹⁾:

1. $ta+d, uw+iy+na$: تدعُون - الأصل

2. $ta+d, u+iy+na$: في هذه المرحلة ذكر بريم سقوط أحد عنصري المزدوج وهو

(w) وبقاء العنصر الثاني (u) وهذا من الناحية النطقية غير ممكن، لتتابع الضم والكسر،

واستحالة أن تحمل العين حركتين، وأظن أن هذه الخطوة يقدمها بريم للناشئين، لأنه يبسط

قواعد الإسناد، ويتتبع مراحل اتصال وانفصال أنسجة كلامية في مثل هذه المقاطع.

3. $ta+d, u+Uy+na$: تدعُون

وفي هذه المرحلة سكنت الواو على لأصل في تدعو وجاءت بصورة حركتين لأنها سبقت

بحركة مجانسة.

4. $ta+d, u+y+na$: تدعُون وتحدث عن حذف حركة من الواو من uu _ u

5. $ta+d, i+y+na$: تدعِين أي سقوط العنصر الثاني من المزدوج (u).

6. $ta+d, i+i+na$: وفيها تمثل حركتي الياء (i+i) بعد سقوط ركبي المزدوج.

7. $ta+d, ii+na$: امتزاج حركتي الياء في صوت واحد.

⁽¹⁾ Brame, Michael.k. Arabic phonology p:111

ويؤخذ على خطوات بريم في "تدعين" أنه جعل سقوط ركني المزدوج الحركي (uw) في خطوتين، والصحيح في مثل هذه المقاطع ما رآه فوزي الشايب من سقوط الـركنين معاً لأمن اللبس، وحفاظاً على بنية مقطعية مقبولة⁽¹⁾.

3. الإسناد إلى ألف الاثنتين: يسعى، يقضي، يدعو، عند إسناد الفعل المضارع معتل اللام إلى ألف الاثنتين تحدث الصرفيون عن قلب الألف ياء وثبوت لام الفعل إذا كانت ياءً أو واواً⁽²⁾.

فالألف التي قلبت ياءً، هي ما في قولك: يسعى يسعيان، بحسب القاعدة الصرفية، دون إشارة إلى ذكر مقطع، أو بنية مقطعية تقتضي القلب أو الحذف لضرورات صوتية، ويذكر أن الفارابي أول من ذكر مصطلح "مقطع" في الدراسات الصوتية العربية عندما حدد ثلاثة من المقاطع التي تتشكل منها بنية الكلمة العربية، ذكر المقطع القصير والمفتوح، ووصف الثالث بـ (المقطع الطويل المغلق بصامت)⁽³⁾، وأما اللام التي تثبت إذا كانت واواً فهي ما في قولك: يدنوان، واللام التي تثبت إذا كانت ياءً هي ما في قولك: يقضيان.

أما يسعى يسعيان، وما فيها من قلب فليس للدراسة الصوتية شأن في عمليات صرفية ومراحل سابقة مرت من خلالها الكلمة، فالدراسة الصوتية تعني بالجهاز الصوتي والظرف الآتي للكلمة عند النطق، وفي ما يلي اتجاهان في إسناد الفعل إلى ضمير الاثنتين إذا كانت لامة منقلبة عن أصل :

(1) الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، 409.

(2) انظر: الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، 532/2. والحملوي، أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصرف، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط4، 1428هـ-2007م، 77، والجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، بيروت-عالم الكتب، (سنة النشر غير معروفة)، 301/1.

(3) الفارابي، الموسيقا الكبير، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة محمود الحفني، القاهرة- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1075، بتصرف.

1. الاتجاه الأول: قلب الألف ياءً، يسعي يسعيان، يرضى يرضيان، تلقى تلقيان،

وهو اتجاه القدماء ومنتع في أغلب الدراسات الصرفية القديم منها والحديث.

ويؤخذ على المحدثين الذين كتبوا في ظل الدراسات الصوتية عن هذا النوع من الإسناد

عدم الإشارة إلى البنية المقطعية.

2. الاتجاه الثاني: وقد اعتمد أهل هذا الاتجاه الإسناد إلى الواحد أساساً في الإسناد إلى

الاثنين والجمع، ففي الإسناد إلى الواحد نقول كتب يكتب، في الصحيح، ولقي ويلقي،

وسعي ويسعي في المضارع المعتل اللام قياساً على الصحيح، ثم قالوا: يلقيان

ويسعيان، بإضافة ألف الاثنين إلى يلقي ويسعي بكل بساطة، ورأينا هذا النهج متبعاً في

الدراسات الغربية التعليمية للغة العربية⁽¹⁾، ويصلح هذا النمط لتعليم الناشئين من عرب

وعجم.

3. الاتجاه الثالث: وهو الذي يعكس وجهة النظر الصوتية الحديثة وفيه يتم الحذف بناءً

على سلامة النسيج الكلامي⁽²⁾، ولا يتعارض هذا الاتجاه مع الاتجاه الأول، لا بل يعزز

رأي التراث في ذلك، وفي ما يلي كيفية الإسناد إلى المثني وفقاً لمبدأ هذا الاتجاه

(1) Brame ، Michael.k. Arabic phonology p:59,61,71,77

(2) انظر: الحمد، غانم قدري، المدخل إلى علم أصوات العربية، 201، وأنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، 1999، 131-138 وعبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1418هـ، 1998م، 221، المحاسنة، فايز عيسى محمد، المقاطع وأثرها في أبنية الكلم العربية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 1986، 40، وبعليكي، رمزي منير، نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية، رسالة لنيل درجة الأستاذية، مقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة الأمريكية، بيروت، 1975، 94، وفليح، أحمد سالم، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2003م، 207، والسالم، مقبل عابد، العدول عن الأصول في الصرف العربي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2006، 121.

الأصل في يسعى هو: يسعى + ان = يسعان وبالتحليل المقطعي يصبح لدينا:

يس/ع/ان = yas'aa aani

ص ح/ص/ص ح/ح/ح ص ح

وفي هذا البنية تشكل مقطع مرفوض في العربية (ح ح) لأنه مكون من متحركين

متتاليين، ويمثل ألف الإثنين، فعند التخلص من هذا المقطع تصبح البنية المقطعية الجديدة هكذا

ص ح/ص/ص ح/ح/ص ح وهي صيغة يسعان

ويمكن تمثيل العملية بصورة أخرى على النحو التالي:

إن صيغة يسعان، صيغة معدولة حيث إن يسعى + ألف الاثنين + نون الإعراب = يسعان

مما يعني التقاء ساكنين هما: لام يسعى وهي الألف، وألف الاثنين، وحذف الساكن الثاني في

هذه الصيغة لا يكفي، فجرى إغلاق المقطع الأول بالياء، لأن الياء تصلح لغلق هذا المقطع من

جهتين.

1. مجانستها الألف من حيث كونها من الأحرف المدية فجرى غلق المقطع المدي بحركة

مجانسة.

2. ضيق مخرج الياء بالمقارنة مع الألف، فجرى غلق الحجرة المليئة بالهواء بصوت من

أصوات الحجرة.

ج- إسناد الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة.

1. نون التوكيد: نون التوكيد شكلان في اللغة أحدهما النون الخفيفة والثاني النون الثقيلة، وقد

نصَّ النحويون على أن الثقيلة (المشددة) أكثر توكيداً من الخفيفة، وأن استعمال الثقيلة في اللغة

أكثر⁽¹⁾، ويذكر أن الخفيفة وردت في موضعين في القرآن الكريم هما قوله تعالى ﴿قَالَتْ

فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا

ءَامُرُهُ لَيَشْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾⁽³⁾.

وورد شاهد على الخفيفة قول الشاعر:

وأقبل على رهطي ورهطك نبتحت مساعينا ترى كيف نفعلا⁴⁾

والغريب في نون التوكيد الثقيلة نسيجها المقطعي (ص-ص-ح) وهو شكل مرفوض

في اللغة، قال عبد الصبور شاهين: "فردت" به العربية بين الساميات⁽⁵⁾ وذكر كذلك أن الأصل

في نون التوكيد الثقيلة ('anna) هو نون أن الناسخة أخت إن وقد حلل نماذج في المضارع

المؤكد بها تحليلاً مقطعيًا على النحو التالي⁽⁶⁾:

تكتبونن = تكتبون + أن

Tuktubuun+ 'anna > تكتبونن

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، 509/3، 542، ابن يعيش، شرح المفصل، 88/9، وديب، الياس، أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1993م، 281 والشمسان، إبراهيم، دروس في علم الصرف العربي، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ، 1997م، 185/1 والخويسكي، زيد كامل ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2003م، 229/1.

(2) يوسف/32

(3) العلق/15.

(4) البغدادي، عبد القادر، خزنة الأدب، 410/11.

(5) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، 96.

(6) نفسه، 98.

وهذا الكلام يمكن أن يكون مقبولاً من جهة بيان رأي في أصل نون التوكيد، ولا يمكن قبوله مقطعاً ('anna) له وجود في النسيج الكلامي، لأن تحليل ماله وجود حقيقي في (يكتوبون) أولى من تحليل ماله وجود افتراضي، وبالتالي يكون البحث في ما تحدثه نون التوكيد من تغيرات على الفعل عند الإسناد أولى من البحث عن تاريخها ومنابع أصولها.

2. إسناده إلى ضمير الاثنين .

ذكرنا أن العربية أولت السياق وأمن اللبس عناية فائقة إلى جانب القاعدة النحوية أو الصرفية، فقد قبلت هذا المقطع أو رفضت ذلك لأمن اللبس قبولها أو رفضها ما يقتضيه النسيج الكلامي

في ما يلي رأي السلف في النسيج الكلامي عند إسناد المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة إلى ألف الاثنين، قال سيبويه "إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً نحو قواك: يذهبان، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتنا لم يعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد"⁽¹⁾ وعلى ذلك ابن جنى⁽²⁾ والبصريون خلا يونس⁽³⁾.

نلمس في نص سيبويه في هذا الإسناد ثلاثة أمور:

1. الأمر الأول: حذف عناصر ينبغي أن تحذف حفاظاً على سيرورة النسيج الكلامي حسب

الأصول.

2. الأمر الثاني: حرصه على أمن اللبس.

(1) سيبويه، الكتاب، 3/519.

(2) ابن جنى، الخصائص، 1/92.

(3) الأتباري، الإنصاف، المسألة 2/650.

3. الأمر الثالث: لا يؤكد بنون التوكيد الخفيفة عند الإسناد إلى ألف الاثنين.

ويلاحظ أن سيبويه لم يقدم هذا النص من خلال دراسة صوتية، وإنما في نهاية دراسة نحوية، لذلك كان تركيزه على تركيب الجملة، ومن ثم توظيف القضايا النحوية في خدمة السياق، وكثيراً ما كان يشير سيبويه بذكر "أمن اللبس" إلى خدمة قضايا السياق، وقد أخذ بعض المحدثين على الدراسات الصوتية العربية أنها كانت تأتي في نهاية دراسة صرفية أو نحوية بشكل غير مستقل، وهذا ما يغطيها حقها⁽¹⁾.

وعلى أي حال فإنه لم يشر القدماء إلى البنية المقطعية التي تتطلب الحذف أو تجنبه في هذا الإسناد، وإن كانوا قد ذكروا حذفاً لتوالي الأمثال أو لالتقاء ساكنين، وفي ما يلي البنية المقطعية في هذا الإسناد:

حسب نص سيبويه، فإن فعل الاثنين المرفوع هو يذهبان، وبتوكيده بالنون الثقيلة يصبح يذهبان +ن، ثم تحدث عن حذف نون الاثنين لاجتماع النونان، أي أن يذهبان + نون التوكيد الثقيلة (ن) - نون الاثنين = يذهبان على الأصل، وليس يذهبان كما هو متداول وبهذا تنتقل المشكلة إلى (يذهبان) وبالتحليل المقطعي فإن يذهبان = ya d habaanna على النحو الآتي:

يَذْهَبَانُ = ya d -ha-baan-na

ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح

لكن هذه الصيغة ملبسة مع نحن المتكلمين، لذلك نقلت العربية حركة نون المثني المحذوفة إلى نون التوكيد، وصارت نون التوكيد مكسورة بدلاً من مفتوحة لتجنب اللبس الناشئ في يفعالن مع الجمع.

(1) انظر: الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، 25.

وأما التأكيد بالخفيفة عند الإسناد إلى الاثنين فقد منعه سيبويه⁽¹⁾، وابن

جنى⁽²⁾ والبصريون⁽³⁾ وأجازه يونس، وكان يقول في "تتبعان": تتبعان وهي قراءة ابن عامر⁽⁴⁾

وفي ما يلي التحليل المقطعي في "تتبعان"

Tatabi'aan = تتبعان

تت/ت/ب/عان / = Tat-ta-bi-'aan

ص ح ص/ص ح/ص ح/ص ح ص

من خلال التحليل المقطعي يتضح التقاء ساكنين في تتبعان في المقطع الأخير (ص ح

ح ص) من غير أن يحرك وهذا من ممنوعات العربية، لكن السلف لم يشيروا إلى النسيج

الكلامي لهذه الصيغة عند الوصل، فعند الوصل يجري تحريك النون الخفيفة بالكسر في قولك:

لا تتبعان سبيل المجرمين، وهذا التحريك بالكسر ملبس بنون المثني لأنها مكسورة، ومن هنا

جاء منع التأكيد بالنون الخفيفة في هذه المسألة.

4. إسناده إلى ضمير الجمع.

أ- إسناد الصحيح:

قال سيبويه: "وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة

حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلن ذلك ولتذهبن، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفت

(1) سيبويه، الكتاب، 3/519.

(2) ابن جنى، الخصائص، 1/92.

(3) الأنباري، الأوصاف، المسألة، 2/650.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/286، يونس/89.

استنقالاتاً⁽¹⁾ مما يعني جواز التأكيد بالثقيلة والخفيفة في هذه الحال، ثم ذكر ذلك ابن جنبي⁽²⁾ والسيوطي⁽³⁾، ومثلاً للخفيفة بـ (اضربن لجماعة الرجال)⁽⁴⁾.

إن الاستنقال الذي ذكره المتقدمون، هو استنقال مقطعي من وجهة نظر الدارسة الصوتية، يقتضي حذف نون الرفع، واختصار حركة من الواو، أي أن تكتب + وُن + نون التوكيد الثقيلة (ن) - حركة من الواو = تكتبُن، وفي ما يلي تتبع المراحل التي حصل فيها الحذف والاختصار بدءاً من تكتبونن (الصيغة الأصل) ووصولاً إلى الشكل المتداول (تكتبُن).

1. تكتبونن = taktubuunanna وهي أصل تكتب + ون + ن

تكت/ت/بون/ن = tak-tu-buu-nan-na

ص ح/ص/ص ح/ص ح/ص ح/ص ح

2. في هذه المرحلة يجري حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، أي أن: تكتبونن، بحذف نون

الرفع = تكتبون.

تكت/ت/بون/ن = tak. tu. buun. nu

ص ح/ص/ص ح/ص ح/ص ح/ص ح

مما يعني تشكل مقطع طويل مقفل بصامت، وتلجأ العربية في مثل هذه الحال إلى التخلص من

هذا المقطع بقسمته أو اختصاره، وتم في هذه المرحلة التقاء ساكنين.

(1) سيبويه، الكتاب، 519/3.

(2) ابن جنبي، الخصائص، 17/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 24/23.

(4) المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

3. في هذه المرحلة يجري اختصار حركة من الواو تكتبون^١ - تكتبن^٢، وقد تحدث المتقدمون عن حذف الواو في مثل هذه المسألة⁽¹⁾ وهذا ليس صحيحاً من وجهة نظر صوتية، وفي ما يلي

البنية المقطعة لـ - تكتبن^٢

تكت/ت/بن/ن = tak. tu. bun. na

ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح

يمثل المقطع (ص ح ص) بقاء حركة من الواو حيث إن الواو (w) المسبوقه بضم حركتان (uu)، فالذي حصل هو اختصار حركة من الواو، وبقاء حركة uu__u.

ب- إسناد المعتل:

قال سيبويه: "اعلم أن الياء التي هي لام، والواو، التي هي بمنزلتها، إذا حذفنا في الجزم، ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للاتنين لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف وذلك قولك: ارمين^٢، واخشين^٢ زيدا، واغزون^٢".⁽²⁾

يقصد سيبويه أن الفعل المعتل الآخر بالياء أو الواو، ترد لامه المحذوفة عند الجزم، إذا أكد بنون التوكيد أو الثقيلة أو الخفيفة، على غرار ثبات اللام إذا كانت واواً أو ياءً عند إسناد المعتل بها إلى ألف الاتنين، ويهم الدراسة الصوتية في هذا الإسناد، ما هي عليه لام الفعل أكثر مما كانت عليه، وفي ما يلي ثلاثة نماذج لهذا الإسناد:

أولاً: يرضى

الأصل في يرضى أن نقول: يرضاون^٢ وذلك على النحو الآتي:

(1) انظر: المبرد المقتضب، 22/3، وابن جني، الخصائص، 136/3، والجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، بيروت-عالم الكتب، ط3، 1404-1984م، 113/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 528/3.

يرضى + واو الجماعة + نون التوكيد الثقيلة = يرضاؤون

يرضاؤون = *yar d aawunna*

يَرُ / ضَا / وُنْ / نَ = *yar - d aa - wun - na*

ص ح / ص / ح / ص ح / ص / ص ح

هذه البنية المقطعية على أساس أن الواو صامتة، والنسيج الكلامي يلعب دوراً رئيساً في جعل الواو صامته أو حركة كاملة، مع أن واو الجماعة مزيج حركتين في الأصل (uu) لكن نسيج الكلام في هذا المقطع يفرض على الواو أن تكون شبه حركة لأنها بداية مقطع وتعامل في مثل هذه الحال معاملة الصحيح لسكون ما قبلها⁽¹⁾، وعلى اعتبار أن الواو شبه حركة تصبح البنية المقطعية هكذا.

ير / ضَا / وُنْ / نَ = *yar - d aa - wun - na*

ص ح / ص / ح / ص ح / ص / ص ح

مما يعني تشكل مزدوج صاعد (wu) وقد وقع هذا المزدوج في نسيج الكلمة، فكان لا بد من التخلص من ثقله، وذلك بالتخلص من شبه الحركة (الواو w)، وفي ما يلي الخطوات التي تدرج منها حتى وصل الفعل إلى الصيغة التداولية (يرضون)

1. حذف ألف يرضى لالتقاء الساكنين (الألف وواو الجماعة) بعد هذا الحذف صار الفعل

يرضون = *yar d uunna*

ير / ضُونْ / نَ = *yar - d uun - na*

ص ح / ص / ح / ص ح / ص / ص ح

(1) الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط 113/1.

2. اختصار حركة من الواو، وفي ذلك تقصير المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ص)

وهو المقطع الذي فيه الواو إلى متوسط مقفل بصامت (ص ح ص)، فصار الفعل - يرضن

حيث إن يرضن = $yad\ unna$

ير / ضن / ن = $yar - d\ uu - na$

ص ح ص / ص ح ص / ص ح

ثانياً: يدعو

والأصل في يدعو ما يلي:

يدعو + واو الجماعة + نون التوكيد الثقيلة = يدعو وُنَّ = $yad, uuwunna$

مما يعني تشكل مزدوج حركي صاعد (WU) وفي هذه الحال تخالف العربية بين

المقاطع بسقوط ركني المزدوج بغية الحفاظ على بنية مقبولة فصار يدعوُنَّ $yad, uunna$

أي أن يدعوُنَّ = $yad, uuwun\ na$ الأصل

يد / عو / وُن / ن = $yad - 'uu - wun - na$

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص / ص ح

صار بعد سقوط ركني المزدوج (WU)، يدعوُنَّ $yad, uunna$ التركيب المقطعي في

يدعوُنَّ موهم بأنه غير مقبول من حيث البنية، والواقع خلاف ذلك، فهو من حيث التركيب لم

نجد فيه مقطوعاً مرفوضاً، كالمقاطع التي تبدأ، بمتحركين أو تنتهي بصامتين مثلاً لكن ثقل هذا

التركيب ناشئ عن تتابع مقاطع في النسيج الكلامي لـ (يدعوُنَّ)، بشكل نشاز، وفي ما يلي

كيف تخلص القدماء من هذا النسيج:

1. في يدعوُنَّ توالي أمثال وهو مستقل في النطق، فجرى حذف الواو الأولى، فصار الفعل

يدعون.

يدعون^ة = yad , uunna

يد/عون/ن: = yad-'uun-na، ولكن دون إشارة إلى تشكيل مقاطع مستقلة في النطق كالمقطع الثالث في هذه البنية، لأن فيه التقاء ساكنين.

يد / عون / ن = yad - uun - na

ص ح ص / ص ح ص / ص ح وفي هذا النسيج تم تشكيل مقطع جديد مقفل بصامت هو (ص ح ص) والتقى بصامت (ص ح) وهذا ما عبر عنه القداء بالتقاء ساكنين، ولا بد من التخلص من ثقل هذا الالتقاء.

2. اختصار حركة من الواو الثانية فصار الفعل يدعُنْ = yad·uunna

يد/عُنْ / ن = yud , un- na

ص ح ص / ص ح ص / ص ح

وهذه البنية مستقيمة من حيث سلامة النسيج الكلامي وسهولته، لأنه جرى فيها التخلص من ثقل توالي الأمثال والتقاء ساكنين.

ثالثاً: يقضي

والأصل فيه يقضي + واو الجماعة + نون الإعراب + نون التوكيد الثقيلة = يقضيون

1. يقضيون = ya k d iyuunanna

يق / ض / يو / ن / ن = ya k - d i - yuu - nan - na

ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح

يوهم النسيج الكلامي في (يقضيون) ببنية مقطعية غير مقبولة، وهذا الوهم ناشئ عن توالي الأمثال، وتقل نون التوكيد بحيث يكون الإيقاع الصوتي فيه نشاز على غرار قولك: مستشزرات أو الهعخع مثلاً، رغم عدم وجود بنية مقطعية مرفوضة في اللفظين لكن العربية

تلجأ إلى الأخف إذا كان الأمر بين خفيف وأخف، وإلى الأحسن إذا كان الأمر بين أحسن والأحسن وهكذا، لأن حذف التثنية مبدأ في العربية، وعليه جرى سقوط المزدوج الحركي الهابط (iy) من نسيج الكلام.

2. يقضونن: سقوط الياء، وقد ذكر المحدثون سقوط الياء لوقوعها بين ضمن وكسر (1).

وتصبح البنية المقطعية على النحو التالي:

يقضونن = ya k-d uu - nan - na

يق / ضو / نن / ن = ya k-d uu - nan - na

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص / ص ح

في نسيج هذا المقطع ما يوهم بعدم القبول من الناحية المقطعية كما في (يقضونن)

لكن البنية المقطعية، في (يقضونن) لا تحتوي على مقاطع مرفوضة، ومع ذلك سلكت العربية سلوكاً في الخفة والتيسير يقوم على اختيار الأمثل.

3. يقضون: وجرى حذف النون لتوالي الأمثال، وتوالي الأمثال مستثقل في النطق للأسباب

التالية:

أ. التكرار الموضوعي الناشئ عن توالي الأمثال:

تتصف عموم الصوامت بضيق المخرج بالمقارنة مع الصوائت (2) وهذا الضيق لا

يمكننا من مد الصوت أو تكراره بينما نجد الصوائت تتصف باتساع المخرج، الأمر الذي

يمكننا من المد والإطالة (3).

(1) الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، 413.

(2) سيبيويه، الكتاب، 436-435/4، والفراء، معاني القرآن، 13/2، وابن جني، سر صناعة الإعراب 19/1.

(3) Dover publications – 1963- p: 33، New York، Bertil، Malmberg

ب. عند تكرار النطق بالصامت، يحتاج الوتران الصوتيان إلى فترة يتهيئان فيها للنطق بالصامت الجديد، وهذه الفترة أطول من الفترة التي يستغرقها نطقنا المتبوع في توالي الأمثال، مما يعني أننا نجهد الوترين الصوتيين في توالي الأمثال.

ج. في توالي الأمثال إخفاء لبعض معالم الصوت، والسبب في ذلك عدم إعطاء الوترين الصوتيين الفترة اللازمة للتهيؤ للنطق بالصامت الجديد، وبعد حذف النون بسبب توالي الأمثال تصبح البنية المقطعية على النحو التالي:

يقضون = $ya\ k\ d\ uunna$

يق/ضون/ن = $ya\ k-d\ uun-na$

ص ح ص / ص ح ص / ص ح

وفي هذا البنية تشكل مقطع طويل مقفل بصامت (ص ح ص) وهذا المقطع لا يصلح للوصل، فكان لا بد من اختصاره، فجرى اختصار حركة من الواو وفي هذه البنية النقاء ساكنين (و+) فجرى اختصار حركة من الواو.

4. يقضن = $ya\ k\ dunna$

يق/ضن/ن = $ya\ k-dun-na$

ص ح ص / ص ح ص / ص ح

والمقطع الذي تأثر في هذه البنية هو (ص ح ص) حيث أصبح (ص ح ص) بعد اختصار حركة من الواو.

وقد ذهبت كتب الصرف الحديثة ولاسيما التعليم منها مذهباً يقوم على حذف الواو من مثل هذه التركيب، ولكن الواقع الصوتي لا يقر ذلك، ومن الجدير بالذكر أن سيبويه لم يقل

بحذف الواو في هذا التركيب، لكنه ذهب مذهباً علمياً محضاً عندما تحدث عن ذهاب الواو⁽¹⁾، وهناك فرق بين ذهاب الواو وحذفها، فالذهاب يكون من مكان إلى مكان، بينما الحذف هو خروج من التركيب.

4. إسناده إلى نون النسوة.

قال سيبويه: "وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربنَّان يا نسوة، وهل تضربنَّان، ولتضربنَّان وإنما ألحقت هذه الألف كراهية توالي النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجمع للنونات ولم يحدفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد، وكسرت الثقيلة ههنا لأنها بعد ألف زائدة"⁽²⁾.

تحدث سيبويه عن لحاق الألف في هذا التركيب، وعن حذف نون الجمع، حفاظاً على سيرورة النسيج الكلامي وفق المعنى السياقي، لأن في كلامه ما يدل على خروج الكلام في هذا التركيب عن أصل، لما فيه من حذف وإضافة.

لكن الحذف والإضافة في نص سيبويه صوتياً المنبع والمأل لما سنذكره، في إسناد الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة إلى نون النسوة، نقول في تضرب: تضربنَّ أي أن تضرب + نون التوكيد الثقيلة + نون النسوة = تضربنَّ.

تضربنَّ = *ta d ribannana*

تضربنَّ = *ta d - ri - ban - na - na*

ص ح / ص ح / ص ح / ص ح / ص ح

(1) سيبويه، الكتاب، 519/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 526/3.

لكن هذه الصيغة ملبسة بالمفرد الذي هو تضربناً، إذ لا فارق صوتي من حيث النبر بين خطاب المفرد، وخطاب جمع النساء في هذه الصيغة، فلجأت العربية في هذه الصيغة إلى إحداث بنى صوتية خارجة عن الأصل لأمن اللبس، نوضحها، كالتالي:

1. زيادة ألف على التركيب (تضربنن) لفصل النونات فيصبح تضربنان وقد ذكر القدماء أن زيادة الألف على هذا التركيب، لأنها من جنس الحركة السابقة لها وهي الفتحة، بمعنى زيادة حركة على الفتحة (a) فصارت ألفاً (aa) أي أنه تم مطل الفتحة للضرورة الصوتية فصارت ألفاً، وفي ما يلي النسيج الكلامي لـ (تضربنان)

تضربنان = *ta d-ri-baan-na*

تض / رب / نان / ن = *ta d-rib-naan-na*

ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص / ص ح

ويلاحظ في تضربنان اجتماع ثلاث نونات، وهو أمر مستثقل في العربية للأسباب التي تحدثنا عنها في توالي الأمثال.

2. كسر النون الثقيلة لأنها بعد ألف زائد على الأصل في التقاء الساكنين فصارت الصيغة تضربنان.

د. إسناد فعل الماضي الناقص إلى الضمير المتصل: الواحد، الاثنان، الجمع. في هذه العملية تطرأ تغيرات عديدة على الناقص، وتختلف هذه التغيرات باختلاف الضمير المسند إليه الفعل.

قال ابن عصفور: "أما المفتوحة العين، والمكسورته، فإنها تكون من ذوات الواو، والياء، فمثال "فَعَلَّ" من الياء: رَمَى، ومن الواو، غَزَا، ومثال "فَعَلَ" من الواو: شَفِي، ومثاله من الياء عَمِي، وأما المضمومة العين، فلا توجد إلا في الواو نحو سَرَوَ، ولا توجد الياء إلا في التعجب

نحو: لَقَضُوا الرجل، أصله لقضي⁽¹⁾، أي أن الفعل المسند إذا كان ثلاثياً فإنه يكون على وزن "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعَّلَ" بفتح العين وكسرها وضمها، وأن معتل اللام، تختلف التغيرات التي تطرأ عليه بحسب أصل لامة، وتتم هذه العملية بأحد ثلاثة :

1. بحذف لام الفعل، كما في سَعَوْا من سعى عند الإسناد إلى الواو.
2. بالإبقاء عليها، كما في شَفِينَا وعمِينَا، من شَفِي وعمِي عند الإسناد إلى الاثنتين.
3. بالقلب كما في دَعَوْنَا ودَنَوْنَا، من دعا ودنا، وكما في الإسناد إلى المستكلم، ونون النسوة.

وأغلب الدراسات الصرفية تنظر إلى لام الفعل في هذا النوع من الإسناد، ومن ثم راح الصرفيون القدماء يتحدثون عن التغيرات التي تطرأ على لام الفعل المعتل بها عند الإسناد⁽²⁾، وهذه اللام تسقط، أو تحذف، أو تقلب، بحسب الضمير المسند إليه الفعل، وشكل العين، وأصل اللام، وفي ما يلي ذكر للتغيرات التي تطرأ على معتل اللام عند الإسناد إلى الضمير المتصل وبيان الأثر الصوتي في هذه التغيرات.

1. الإسناد إلى ضمير الواحد، قضى، عمي، سرؤ. أي "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعَّلَ" وتنص القاعدة الصرفية على رد لام "فَعَلَ" إلى أصلها (الواو أو الياء)، مثل "قضى" وبقاء لام "فَعِلَ"⁽³⁾ مثل "عمي"، أما "فَعَلَ" مثل سرؤ فالراجح أنه يعامل معاملة الصحيح لأننا نقول: سرؤ،

(1) الإشبيلي ابن عصفور، الممتع من التصريف، 333.

(2) انظر: الإشبيلي ابن عصفور، الممتع في التصريف، 529/1، وأحمد بن علي بن مسعود، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، القاهرة، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3 1379هـ، 1959م، 137.

(3) انظر: سيبويه الكتاب، 283/4، وابن عصفور، الممتع، 528/2، والصبان، حاشية الصبان، 87، 88/1.

وسرّوت، وسرونا، وسرّون، وسرّوا، بثّبات الواو في جميع هذه التقاليد، وقد ذكر ابن

عصفور أن هذه الحالة لا توجد إلا في الواو⁽¹⁾.

2. الإسناد إلى ضمير الاثنين، قضى، عمي، سرّو، تنص القاعدة الصرفية على رد لام

"فعل" إلى أصلها (الواو أو الياء) إذا كانت ألفا، ويقاء لام "فعل" إذا كانت ياء عند الإسناد

إلى الاثنين⁽²⁾، وأما لام "فعل" فتعامل معاملة الصحيح حتى لو كانت معتلة.

ففي إسناد قضيا، وعميا، ما جعلنا طرح سؤالاً: إذا كان وزن "قضى" هو فعل، ووزن

كتب كذلك، فلماذا يسند إلى أصل الفعل في قضى - وقضيا؟ بمعنى أن عملية الإسناد تتم بعد

رد اللام إلى أصلها الياء بينما يسند إلى كتب على ظاهره فنقول كتبت وكتبتنا؟

الجواب: إن عملية الإسناد هي نوع من التماسك والتمازج بين أصوات الكلام،

فالضمير الذي يسند إليه الفعل سيشترك مع الفعل في بنية واحدة _ كتبت ← فعلت كتبوا ←

فعلوا، سعين ← فعلن، وهكذا فحتى تتم هذه العملية لا بد من مراعاة قبول الضمائر لعملية

الإسناد، فبعض هذه الضمائر تقبل الإسناد إلى أصل الفعل (الواوي، واليائي) كما في معتل

اللام بالألف، وبعضها يقبل الإسناد في الصورة التي يأتي عليها الفعل كما في "فعل" صحيح

اللام، أما قضى ← فعل فلا يقبل الإسناد إلى الضمير المتصل ما لم ترد لامه إلى أصلها، بينما

يقبل هذا الإسناد عمي ← فعل معتل اللام بالياء.

وأما سرّو، فإنه يسند إلى الضمير المتصل بثّبات لامه كما في لام كتب مثلاً، وذكر ابن

عصفور أن لامه يجري عليها ما يجري على الصحيح⁽³⁾

(1) الإشبيلي ابن عصفور، الممتع في التصريف 333.

(2) نفسه، 523/1.

(3) السابق، 522/1.

3. الإسناد إلى واو الجماعة: قُضِيَ، عَمِيَ، سُرُو

أ- قضى: تحدث الصرفيون عن حذف لام الفعل المعتل بالألف عند الإسناد إلى واو الجماعة وفتح ما قبل الواو⁽¹⁾ وعند إسناد قضى إلى واو الجماعة، فقد نظر القدماء إلى أصل لام الفعل (الألف) وهو الياء (قضي) فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (قضى)، فبحسب التوجيه القديم عند إسناد (قضى) إلى واو الجماعة، فإننا نقول: قضي + واو الجماعة = قضيووا، فحذفت الياء لتقل اجتماعها مع الواو فصارت ((قَضَوَا))⁽²⁾ ولكن هذا التفسير يحتاج إلى توجيهه صوتي من خلال تحليل البنية المقطعية في " قضيووا" على النحو الآتي، فإن قضيووا، في حالة الإسناد إلى الأصل

قضيووا = kaḍayuu

ق/ض/يُو = ka-ḍa-yuu

ص/ح/ص ح/ص ح/ح

يلاحظ أن البنية المقطعية سليمة، ولكن هناك ثقل في النطق ناشئ عن اجتماع الياء والواو، جرى على أثره سقوط الياء، فما المانع من توجيه المسألة على ظاهر (قضى) ومن ثم إسناده إلى الواو على النحو التالي :

قضى + واو = قضاو

قضاو = kaḍaaw

ق/ضاو = ka-ḍaaw

(1) انظر: احمد بن علي بن مسعود، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، 137

(2) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، 518/1.

ص ح / ص ح ح ص، ويات معلوماً ما يشكله المقطع (ص ح ح ص) من إخلال في النسيج المقطعي الكلامي.

في مثل هذه المسألة نجد القدماء يتحدثون عن حذف الألف من قضى وهي لام الفعل، والصحيح أنها لم تحذف لأن حذفها يعني أن نقول: "قضوا" باجتماع ساكنين وهذا غير ممكن، فالصحيح أن هناك اختصاراً لحركة من الألف (aa) فصارت (a).

قضوا = kaḏaw من أصل kaḏaaw

ق/ضو = ka-ḏaw

ص ح / ص ح ص = cv-cvc بمعنى أن المقطع (ص ح ح ص) صار بعد اختصار حركة من الألف (ص ح ص).

وثمة توجيه صوتي حديث يقوم على حذف ركني المزدوج (yu) في قضوا =

kaḏayuu فبعد حذف ركني المزدوج (yu) يصبح الفعل قضوا kaḏaw

ب- عمي ← عميوا -الأصل-: قال ابن عصفور: "إذا أسند [الفعل المعتل اللام المقصور] إلى ضمير متكلم أو مخاطب، كائناً ما كان، ردت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو... لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب يبدأ ساكن⁽¹⁾ كما في دنا ← دنوت، وسعى ← سعيتُ وأما المعتل الآخر بالياء، فإنه لا يتغير مع المخاطب والمتكلم كما في عميتُ وعميتُ، وعند إسناده إلى الواو فإن عمي+واو الجماعة = عميوا على الأصل، لكن نسيجه الكلامي يتأثر على النحو التالي:

عميوا = 'amiyuu

ع/م/يو = 'a-mi-yuu

(1) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع، 528/2.

ذكرنا في مسائل سابقة أن سلامة المقطع ليست دائماً هي الحكم في قبوله وإن كانت شرطاً، فالنسيج الكلامي في اللغة العربية يطلب الخفة والتيسير، واختصار الجهد العضلي والارتقاء بنسيج الكلام إلى المستوى المثالي في اللغة، وبناء على ذلك فإن اجتماع الياء والواو مما يستقله نسيج الكلام العربي فجرى التخلص من الياء، وقد عبر الصرفيون عن التخلص من الياء بصور مختلفة:

1. التوجيه القديم تخلص من الياء لاستقلالها مع الواو⁽¹⁾
 2. المحدثون تخلصوا من الياء بسقوط المزدوج (iy) وهو مزدوج حركي هابط⁽²⁾
 3. أما نحن فلنا وجهة نظر أخرى في هذه المسألة نوجزها في الآتي :
- في قولك عميوا وهو الأصل وقعت الياء ساكنة بين كسر وضم فسقطت، فصارت "عموا" ويذكر أن الكسرة حركة أمامية علوية ضيقة، والضممة حركة خلفية علوية ضيقة وفي قولك: "عموا" عودة إلى القاعدة في إسناد محل اللام إلى واو الجماعة، حيث تنص القاعدة الصرفية على حذف اللام، وفتح ما قبلها إذا كانت ألفاً ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، إذا كان المحذوف واواً أو ياءً.
- ج- سرؤ: ذكر ابن عصفور أن الواو أصلية في سرؤ ومعنى أن الواو أصلية، أنها لا تقلب ولا تحذف، فينبغي أن نقول عند الإسناد إلى واو الجماعة: سرؤوا في حالة الوقف على النحو التالي:

(1) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، 1/522.

(2) أنظر: الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية، 408. ونزال، نبال نبيل، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، رسالة دكتوراه، 16.

سَرُوَ + الواو = سَرُوُوا ، حيث إن سَرُوَ على أصل "فَعَلَ" لأن الواو أصلية ، وقد حرك

الفعل "سَرُوَ" بالفتح على الأصل، لكنه حرك بالضم لمباشرة واو الجماعة حسب القاعدة الصرفية فصار "سَرُوُوا"

وفي ما يلي الخطوات التي سلكتها العربية في بناء تسيج كلامي مقبول سماعيا وسياقيا

في هذا التركيب:

1. الأصل في حركة سرو الفتحة = سَرُوَ وهو أصل البناء في فعل الماضي ما لم يسند إلى

ضمير يوجب التسكين أو التحريك بغير الفتح.

2. يحرك آخر الفعل الماضي بالضم عند إسناده إلى واو الجماعة = سَرُوُوا

ونبين في ما يلي أصل الحركات المتجانسة في هذا التركيب.

• ضمة سَرُوَ: حركة عين الفعل "فَعَلَ"

• الواو في سرو: أصلية لأنها لام الفعل

• الواو الثانية في سرووا: واو الجماعة

3. حذف الواو الأولى في سَرُوُوا لاجتماع ساكنين = سَرُوَا، وسكنت الواو الثانية لأنها

بداية مقطع.

سَرُوَا = saruu

س/روا = sa-ruu

ص ح / ص ح ح = CV-CVV ويمكن تمثل العملية على النحو التالي:

1- سَرُوَ = saruwa أصل البناء على الفتح.

2- عند مباشرة واو الجماعة يحرك سَرُوَ بالضم لمناسبة الواو = saruwu

3- ضمة soruwu تمثل الحركة الأولى من واو الجماعة، وهي المستبدلة من فتحة البناء في سرو.

4- بعد الإسناد إلى واو الجماعة في سُرُوًا = soruwuu تشكل مزدوج حركي صاعد (WU) وحسب قانون المخالفة بين المقاطع يسقط المزدوج الحركي بركنيه (WU) لتحقيق بنية مقطعية مقبولة فيصبح سُرُوا soruu.

هـ- إسناد فعل الماضي الأجوف إلى الضمير المتصل.

عند إسناد فعل الماضي الأجوف إلى واو الجماعة، فإنه لا يطرأ عليه تغيير، فنقول في قام: قاموا، وفي خاف: خافوا بإضافة مقطع صوتي إلى بنية الأساس.

لكن التغيير يطرأ عند الإسناد إلى المتكلم والمخاطب كما في التاء التي هي للمتكلم والمخاطب، ونا المتكلمين، ونون النسوة، وعند الإسناد إلى هذه الضمائر، فإن التغيير واحد في جميعها كما في قلتُ: وقلتَ: وقلتِ: وقلنا: بحذف عين الفعل، ونقل حركتها إلى فائه على النحو الذي ورد عند ابن عصفور، على النحو التالي:

قال ابن عصفور: "فإن أسند الفعل إلى ضمير متكلم أو مخاطب، فإنه لا يخلو أن يكون على "فعل" أو "فعل" أو "فعل" بضم العين وكسرها وفتحها، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها، وتحذف العين لالتقاء الساكنين، أعني: حرف العلة مع ما بعده، فنقول: خفتُ وكدتُ وطلتُ، فتكسر الفاء من "فعل" وتضم الفاء من "فعل"⁽¹⁾

وبتحليل كلام ابن عصفور نجد أن هناك نوعين رئيسيين من التغيير يطرأ على الأجوف عند الإسناد إلى المتكلم والمخاطب هما:

1- حذف عين الفعل

(1) ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 288/1.

2- نقل حركة العين إلى الفاء

على النحو التالي: إذا أسندت كلاً من: قام، وطال وخاف، وباع من: قَوْمَ وَطَوَّلَ وَخَوَّفَ

على وزن " فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعِلَ " فإنك تحذف عين الفعل من فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعِلَ

كما في قَمْتُ، وَخَفْتُ، وَطَلْتُ أو قَمْتُ، وَخَفْتُ، وَطَلْتُ، أو قَمْنَا، وَخَفْنَا، وَطَلْنَا، أو قَمِنَ

وطلن، وبعن، ثم تنقل حركة العين إلى الفاء، ونستنتج من كلام ابن عصفور ثلاثة أمور:

1- أن الأصل في الفاء قبل الإسناد أن تكون مفتوحة كما في: قَوْلَ، بَيْعَ، خَوْفَ، أي على وزن "فَعَلَ".

2- تكسر الفاء عند الإسناد إذا كانت العين مكسورة مثل: خَوْفَ، وذلك بنقل حركة العين

إليها .

3- تضم الفاء عند الإسناد إذا كانت حركة العين مضمومة كما في: طَوَّلَ لكن الذي

يحصل أننا نجد الدروس الصرفية في هذه الأيام تتحدث عن حذف عين الفعل الأجوف عند

هذا النوع من الإسناد، ويستوي فيها فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعِلَ، ولم نجد تفسيراً صوتياً لهذا

الحذف، وفي ما يلي توضيح لأسباب حذف عين الأجوف عند هذا النوع من الإسناد.

1- الإسناد إلى الأصل:

أ- قَوْمَ + تاء الفاعل = قَوْمَتُ

ب- تقلب الواو ألفاً لخفة الألف وثقل الواو فيصبح قَامَتُ.

ج- حذف الألف لالتقاء ساكنين فيصبح قَمْتُ.

د- مماثلة بين التاء والقاف في الضمة وهي مماثلة رجعية بسبب أن الضمة أقوى من

الفتحة فصارت قَمْتُ، وصيغة "قَمْتُ" هي الأصل في الإسناد، وأما قَمَّتَ المخاطب فتفتح

التاء تشبيهاً بالمفعول به على نية أخاطبك.

2- الإسناد إلى الصورة المتداولة في الفعل

أ- قام + التاء = قامتُ

ب- قَمْتُ: تحذف الألف لالتقاء الساكنين فيصبح قَمْتُ

ج- مماثلة بين التاء والقاف في الحركة فصارت قَمْتُ والشيء نفسه عند الإسناد إلى نون

النسوة أو نا الدالة على الفاعلين.

و- إسناد مضعف الماضي الثلاثي إلى الضمير المتصل.

تحدث الصرفيون عن فك إدغام الثلاثي عند إسناده إلى تاء الفاعل أو نون النسوة أو

نا الدالة على الفاعلين⁽¹⁾، وذلك قولك في شَدَّ: شَدَّتْ، وشَدَّتْ، وشَدَّنْ، وشَدَّنْ، ومَدَّدتْ،

ومَدَّدتْ ومَدَّنْ، ومَدَّنْ، وفي ما يلي ذكر لأسباب فك الإدغام عند الإسناد الي هذه الضمائر.

نقول في شَدَّ: شَدَّ + تاء الفاعل = شَدَّتْ على الأصل

شَدَّتْ = Šaddatu

شَد / د / ت = Šad-da-tu

ص ح ص / ص ح / ص ح

وهذه البنية المقطعية توهم في نسيجها بأنها غير مقبولة، لكن الواقع الصوتي لا يقر

ذلك، لأننا لم نجد مقطعاً مرفوضاً في مقاطع "شَدَّتْ"؛ ويمكن أن نفسر فك الإدغام في شَد-

شَدَّتْ بالنظر إلى أمرين:

أ- الأمر الأول: إن في شَدَّتْ لبساً مع المؤنث

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/534، 4/107، والمبرد، المقتضب، 1/183، وابن الحاجب، رضي الدين الإسترأبادي، شرح الشافية، شرح شواهد عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين بيروت، دار الكتب العلمية، 1975، 1/246.

ب- الأمر الثاني: إن مضعف الثلاثي في إسناده إلى التاء ونون النسوة ونا الدالة على الفاعلين يزيد من ثقل التركيب، ولا نستطيع أن نزيل ثقل التركيب إلا بفك الإدغام بينما نستطيع أن نسند إلى واو الجماعة وألف الاثنين دون فك الإدغام فنقول: مدًا، ومدوا لأن الألف والواو يمكن فيهما التقصير والتطويل، وهما في هذه الحالة بمنزلة الحركة الطويلة .

ز- إسناد المبني للمجهول: ويسند المبني للمجهول إلى كل من ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة ونا الفاعلين وتاء الفاعل في قولك: قُتِلَ - قُتِلَا - قُتِلُوا - قُتِلْنَ - قُتِلْنَا - قُتِلْتُمْ - قُتِلْتُمْ، ولكن خير مثال نحتاج فيه إلى تفسيرات صوتية في المبني للمجهول هو بناء الأجوف من مثل: باع وقال، فالأصل في باع هو "بَيْعَ" وعند بنائه للمجهول يصبح "بَيْعَ" باع - بَيْعَ =

buyi, a — ba'a'a وصيغة "بَيْعَ" التي هي للمجهول كانت بسبب نقل حركة العين إلى الفاء، وسقوط حركة الفاء كما رأينا في إسناد ماضي الأجوف إلى تاء الفاعل ونا الفاعلين ونون النسوة، وفي ما يلي مراحل بناء باع للمجهول .

1- أصل باع ba'a'a هو "بَيْعَ" bay'a'a على وزن "فَعَلَ".

ومعنى أصل فعل ما، هو المستفاد من قول أبي عثمان المازني: "وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجب القياس بالحمل على أمثاله لقليل قَوْمَ وَبَيْعَ، واستَقْوَمَ واستَعْوَنَ" ألا نرى أن "استقام" بوزن "استخرج" فقياسه أن يكون "استقوم" إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها الآن، وانفتاح ما قبلها في الأصل⁽¹⁾، وليس معناه أن ذلك الفعل كانت تنطق به العرب على صورة غير المتداولة في لغتنا الحالية ثم آلت إلى ما هي عليه الآن.

2- عند بناء "فَعَلَ" معتل العين للمجهول تقلب العين ياءً أو واوًا بحسب المضارع، فصار

الفعل "بَيْعَ" بدليل المضارع "يبيع"

(1) ابن جني، شرح كتاب التصريف للمازني، 190/1 .

3- عند بناء صيغة "فَعِلٌ" التي هي للمجهول من الثلاثي فالقياس أن نقول: بُيِعَ "a, buyi

4- في "بُيِعَ" a, buyi تشكل مزدوج صاعد (yi).

5- المخالفة بين عنصري المزدوج بحذف الياء ومد الكسرة قبلها فيصبح الفعل "بُيِعَ" a, buyi في ما مر من خطوات في بناء باع للمجهول بدءاً من باع وانتهاءً بـ "بَيْعَ" فإن القياس أن نقول "بُيِعَ" كما في فُهِمَ وَعَلِمَ مثلاً، ولا يتم العدول عن صيغة في العربية، إلا بعارض يحول دون مجيء الشيء على أصل حاله فما العارض في "بُيِعَ" حتى قيل "بَيْعَ"؟

1- إن في قولك "بُيِعَ" (الأصل) لبس مع بناء المجهول من بايع المتعدي، لأن المبني للمجهول من بايع هو بويع، وثمة تشابه في النسيج الكلامي بين "بُيِعَ" و "بويع"، إذ إن الفارق الصوتي بين "بُيِعَ" وبويع هو مطل ضمة "بُيِعَ".

2- إن أخف صورة للياء ما كانت حركة بالفتحة فالياء في "بُيِعَ" حركة بالكسرة، وهذا يعني أنها وقعت بين صوت الضمة وصوت الكسرة وهي ساكنة بينهما، فلما كانت الكسرة أقرب إلى الياء كانت كان بالمستطاع أن يعوض بصوت الياء عن صوت الكسرة للتجانس في ما بين الكسرة والياء، فحذفت الكسرة فصارت الصيغة "بُيِعَ".

ح- إسناد فعل الأمر إلى ضمائر الرفع المتصلة.

وهو ما في قولك: اكتب، اكتبوا، اكتبني، واكتبن، تحدثنا في الفصل الأول في بنية الاسم المبني عن إطلاق مصطلحات بناء وإعراب على فعل الأمر عند الكوفيين، وفي المقابل استقر البصريون على عد فعل الأمر من المبنيات⁽¹⁾ وقد استقر كذلك عند البصريين أن فعل

(1) المبرد، المقتضب، 3/2، 44، 131.

الأمر مبني على السكون إذا كان صحيح الآخر، ومبني على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر⁽¹⁾، ولم نجد قولاً فصلاً في إعرابه أو بنائه عندما يسند إلى ضمير رفع متصل.

واستقر عند النحاة أن فعل الأمر عندما يسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤنثة يكون في صورة الأفعال الخمسة، التي هي كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤنثة، بمعنى أن نقول في افعلي مثلاً: فعل أمر مبني على حذف نون الإعراب، لأنه من الأفعال الخمسة، مثلما نقول في لم تفعلي أن تفعلي فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف نون الإعراب لأنه من الأفعال الخمسة، لكن إسناد فعل الأمر إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، يجعل فعل الأمر عائماً بين البناء والإعراب، لأن هناك عارضا في تسكين ما قبل الألف، أو الياء، أو الواو، في اكتبوا واکتبي واکتبا، وفي ما يلي بيان بذلك.

1- عند الإسناد إلى ألف الاثنين فإن الأصل أن نقول: اكتب + ألف الاثنين = اكتبوا وهنا يستحيل البناء على السكون، وفي هذه المسألة يقول القدماء إن اكتبوا: فعل أمر مبني على حذف نون الإعراب لأنه من الأفعال الخمسة، وفي هذا القول أمران ينبغي الوقوف عليهما

أ- الأمر الأول: الأفعال الخمسة هي صيغ مضارع و لسيت أمرا

ب- الأمر الثاني: لا تستوي أوزان افعلا، و افعلا و افعلي مع الأفعال الخمسة.

فالأخرى في اكتبوا أن تبنى على العارض الصوتي في الألف، لأن الألف في صورة فتحة طويلة (αα) محمولة على الباء في اكتبوا والمحمول لا يستطيع أن يحمل.

(1) ابن مالك، الطائي، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، دار المأمون، ط1، 1402هـ، 1982م، 214/1.

2- عند الإسناد إلى واو الجماعة فإن الأصل أن نقول: اكتب + واو الجماعة = اكتبوا،

وبناء اكتبوا على العارض الصوتي في الواو كما في اكتب، لان الواو في صورة ضمة

طويلة (UU) محمولة على الباء في اكتبوا والمحمول لا يستطيع أن يحمل

3- عند الإسناد إلى ياء المخاطبة المؤنثة فإن الأصل أن نقول: اكتب + ياء المخاطبة =

اكتبي وبناء اكتبي على العارض الصوتي في الياء كما في اكتب، لان الياء في صورة كسرة

طويلة (ii) محمولة على الباء في اكتبي والمحمول لا يستطيع أن يحمل، ففي المسائل

الثلاث المتقدمة لا نستطيع أن نحدد حركة اكتب لاتصاله بالألف والواو والياء، لأن هذه

الأحرف بمثابة حركات محمولة على الباء، ونظراً للعارض الصوتي في هذه الأحرف فإنه

من الصعوبة بمكان أن تظهر الحركة على الباء فالأحرى أن يقال في اكتب عند اتصاله

بأحد أحرف العلة: فعل أمر مبني على العارض الصوتي في الألف أو الواو أو الياء.

4- عند الإسناد إلى نون النسوة، فإن القاعدة اللغوية تنص على بناء فعل الأمر على

السكون إذا كان صحيح الآخر (i).

أكتب + نون النسوة = اكتبن

'uktub + na = 'uktubua

ولكن سبب البناء لم يفسر صوتياً، والتفسير الصوتي الذي اعتمده الدراسة في سبب

لزوم الحركة، يقوم على التحريك بغيرها، وملاحظة تأثر السياق، وذكرنا أن السياق أساس في

تركيب الجملة، فإذا حركت اكتب بالفتح مثلاً التبس مع المفرد، وإذا حركته بالكسر التبس مع

المؤنث، وإذا حركته بالضم التبس مع جماعة الذكور، فكان لا بد من التسكين لأمن اللبس.

(1) لصبان، حاشية الصبان، 87/1.

نتائج الدراسة

1. استقر في ذهن القدماء أن الاسم يبني لعدم التمكن، وعدم التمكن أدخل الاسم مدخل الحرف أو الفعل المبني وقد أشارت المصادر التي وقعت أعيننا عليها إلى أسباب البناء وفي جوهرها ما قاله ابن مالك:

والاسم منه معربٌ ومبني
لشبهه من الحروف مدني
كناية عن الفعل بلا
تأثر وكافتة أرو أصلاً (1)

2. واستقر كذلك في ذهن القدماء أن البناء لزوم حركة، ما لم يأت الاسم ساكناً (أصل البناء)، وقامت الدراسة بغية الوقوف على أسباب لزوم الحركة، أو التسيكين، بإجراء تجارب على عشرات من الأسماء المبنية، من أصناف مختلفة من المبنيات، وعلى مختلف حركات البناء، واستبدلت حركة البناء بحركة أو حركات أخرى، وحركت الساكن، وتبين أن هذه الأسماء صنفان:

أ- الصنف الأول: لا يقبل حركة مهما كانت، كما في المبنيات على السكون، ولا سيما إذا كان الاسم على حرفين، كما في إذ، ومن، فالتحريك في مثل هذين الاسمين ملبس.

ب- الصنف الثاني: يقبل التحريك بغير حركة البناء من حيث إمكانية النطق ولكن التحريك بغير حركة البناء لا يحقق انسجاماً صوتياً في نسيج أصوات الجملة التي استبدلت فيها حركة ما من حركات البناء، كما في المركبات والظروف .

3. عندما حاولت الدراسة استبدال حركة البناء بأخرى لمعرفة أسباب لزوم الحركة تبين أن عملية البناء محكومة بأحد سببين، أو كليهما.

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 28/1.

أ- سبب داخلي: وهو أن الاسم المبني يقوم على بنية من التماسك والتمازج بين أصواته، بشكل تلزمه حركة ما فقط، أو سكون لا يقبل التحريك.

ب- سبب خارجي: وهو أن هذا الاسم لزم حركة ما فقط دون سواها، لا لأنك لا تستطيع تحريكه بغيرها، بل لأن هذا اللزوم محمول على حالة مشابهة، وأمثلة ذلك، أنهم بنوا "أنت" على الفتح حملاً على حركة المفعول به، والشيء نفسه في فتح كاف الخطاب للمذكر، حملاً على أخاطبك، ولما بنوا "أنت" على الكسر من باب الشبه بـ "أخاطبك"، وكذلك في بناء "مَنْ" الشرطية حمل على "إِن" وحملت لغة في "حيث" وهي "حيث" على أين، فبنوا "حيث" لما بنوا عليه أين، بجامع الظرفية في الاثنين.

4. يلعب العامل الصوتي دوراً رئيساً في تحديد حركة البناء، سواء أكانت عملية البناء قد تحددت من الداخل أم من الخارج، ففي الداخل يكون دور العامل الصوتي في تحديد حركة البناء من حيث لزوم الحركة التي يقتضيها نسيج الكلمة، ووضعها في التركيب والنظر إليها بما يقتضيه علم أصوات الجملة، وفي الخارج فإن عملية البناء تتحدد من خلال الحمل على نظير، وهذا الحمل على أساس علاقة بين المحمول والمحمول عليه، قائمة على مشابهة في ضبط الحروف، كما في "حيث" المحمول على "أين" و "مَنْ" المحمولة على "هل" وفي الحالتين تمت عملية البناء بمقتضى نسيج كلامي مقبول صوتياً أو محمول على نسيج مشابه.

5. في ظل خلاف النحاة في الأصل، في البناء والإعراب، فقد تبنت الدراسة وجهة النظر القائمة على أساس أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، والبناء فرع عليه للأسباب

التالية:

أ- الإعراب عموم، والبناء خصوص، فالعموم في الإعراب أنه لما دل على المعاني المختلفة، أخذ الحركات المختلفة وهذا بمنزلة مجيء الأمور على نصابها، أما البناء فهو خصوص، لأنه اقتصر على حركة واحدة وهذا مدخل إلى التأويل والاجتهاد في العديد من المسائل، كما حملوا "حيثاً" على "أين" وحملوا "من" على "هل" وما كانت دلالاته غير محتاجة إلى اجتهاد أو تأويل، فهو أحق في الأصالة من غيره.

ب- في الإعراب كشف وإبانة، وفي البناء جمود وإعاقه، فالاسم المعرب يستطيع أن يكشف عن المعاني المختلفة في النحو، كل معنى بما يناسبه من الحركات، أما الاسم المبني فإنه يجمد على حركة واحدة فقط ليدل بها على المعاني المختلفة، وبذلك ما يعيق الدارس في عمليات اجتهاد وتأويل.

ج- في الإعراب إفصاح عن المعاني، وفي البناء إخفاء لبعضها وحركة ونشاط في الإعراب، وثبات في البناء، بدليل المادة المعجمية لـ (ع، ر، ب) و (ب، ن، ي) 6. أخذت الدراسة بوجهة النظر التي ترى أن الحركات أصل في الإعراب والحروف فرع، لسببين:

أ- القليل هو أصل الكثير، والحركات تصبح حروفاً بالمد والتطويل،
ب- في أقوال المتقدمين، وقد أكدها المحدثون، أن الفارق بين الضمة والفتحة والكسرة ونظائرها من الحروف الواو، والألف، والياء، ينحصر في كمية الحركة، لهذا ذكر المتقدمون مثل الخليل، وسيبويه، وابن جني، أن الحركات أبعاض حروف المد.
7. لزمتم بعض الأسماء المبنية البناء على السكون، وهو أصل البناء كما ذكر المتقدمون، وكانوا يقصدون في عدم تعليلهم هذه البناء أن ما جاء على أصل حاله لا يحتاج فيه إلى بيان علة، وهذا صحيح تؤيده الدراسة، بإضافة أن الاسم المبني متى كان على حرفين لا

يقبل الحركة لأن تحريك الحرف الثاني يؤدي إلى إشباع الحركة ومتى أشبعت الحركة صارت حرفاً، ومتى صارت حرفاً اختلفت دلالة الاسم أو التبتت .

8. يمكن تقسيم عوامل البناء إلى نوعين:

أ- عوامل داخلية: وتندرج تحتها المبنيات بناءً لازماً، كأن يبني الاسم لعله في الوضع لكونه يتكون من حرف أو حرفين، أو علة مشابهة، كأن يشبه صيغة مبنية، فيبني حملاً عليها كما في متى الشرطية المحمولة على إن الشرطية.

ب- عوامل خارجية: وتندرج تحتها المبنيات بناءً عارضاً، كأن يبني المقطوع عن الإضافة على الضم تعويضاً له عن عنصر مفقود وهو المضاف إليه .

9. استقرت الدراسة على الأخذ بوجهة النظر التي تعد المنتهيات بصوت الألف، أو الواو، أو الياء، مبنيات على الحركات الطوال وليس على السكون.

10. تبين لدينا أن هناك بؤراً لغوية في كل فئة من المبنيات، تشترك في هذه الفئة مجموعة من المبنيات أو جميعها وعلى النحو التالي:

أ- تشترك الضمائر: أنتَ، وأنتِ، وأنتم، وأنتما، وأنتن، وأنا، ونحن في بؤرة النون.

ب- تشترك الضمائر، هي، وهما، وهم، وهن في بؤرة الهاء.

ج- تشترك أسماء الإشارة: ذي، وتي، وذه، وتِه، وذهي، في بؤرة الكسرة قصيرة أو طويلة.

د- تشترك الأسماء الموصولة: اللذ، لذِ، لتي، اللت، لتِ، اللاتي، اللاتي، اللواتي، اللواتي، في بؤرة الكسرة قصيرة أو طويلة.

هـ- تشترك أسماء الأفعال: هلم، وهات، وها، وحيهل، وبله، وصه، ومه، وهيت، وهل وهيك، وهيك، وإيه، وهيهات، وأواه، وهلا، ووبها، وآها، وهاك، وهانم، ودهدرين، في

بؤرة الهاء، وتشترك تراك، وعليك، وإليك، وقطك، وبراك، ودراك، وعندك، ومكانك
فرطك، وحذرك، وبُعدك، ووراءك، وأمامك في بؤرة الكاف .

و- تشترك أسماء الأصوات: بخ، وأخ، وكخ، طيخ، ببؤرة الخاء، وتشترك هيد، وهاد
ودّه، وهذع، ببؤرة الدال والهاء، وهكذا في سائر أسماء الأصوات.

11. لم يختلف في الأسماء المبنية من حيث إنها مبنية، ولكن اختلف في تحديد حركة البناء
في عدد منها، ولا أدل على ذلك من الظروف، فقد بنوا على الضم والفتح كلاً مسن: قبل،
وأول، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، ودون،
وحسب، وغير، وعوض، في حين اختلف النحاة في إعراب أو بناء بعض مفردات النحو
كفعل الأمر، والفعل المضارع .

12. في عمليات الإسناد الفعلي إلى الضمير المتصل، كان المتقدمون يولون السياق جل
عنايتهم، فقد كانوا يحذفون أو يضيفون عناصر لغوية في عمليات الإسناد لأمن اللبس
ومصطلح أمن اللبس مدلوله سياقي، وهذا مما يجعل قضايا السياق تقف في مصف قواعد
النحو والصرف في الدلالة على المعنى الذي هو غاية كل من هذه العلوم.

13. دأبت بعض كتب اللغة ولاسيما الصوتية منها، في ما يخص المقاطع اللغوية على
إطلاق عبارات تدل على خلو الدراسات اللغوية العربية القديمة من تناول المقاطع إلا ما
كان من الفارابي، بصفته صاحب أول بادرة في ذكر (المقطع).

وهذا حكم فيه قول: لأن العرب تحدثوا عن المقطع العروضي كثيراً، وميزوا
الأصوات الموسيقية لبحور الشعر، وما ينقسم إليه كل بحر، والمقاطع العروضية أصوات
موسيقية في نسيج الكلام، يمكن اجتزاؤها من المقاطع الصوتية ذكرت أم لم تذكر، فيجب ألا
يحاكم السلف على تجنب ذكر مصطلحات أو مفاهيم من نتاجات القرن العشرين، ففكرة المقطع

الصوتي كانت في نفوس القدماء، عبروا عنها بطرق شتى فقد حذفوا المتحركين (ح ح) من النسيج الكلامي، إذا وقعا في بداية مقطع، وقسموا نسيج الكلام (ص ح ص) إلى قسمين وأضافوا ألفاً في تضرباناً للفصل بين النونات، وحركوا الواو بالضم في نحو قولك: تحرواً العدل، والقياس أن تسكن أو أن تحرك بغير الضم، وأعادوا اللام المحذوفة في قولك: ارقين وادنون، واخشين وعطلوا العامل في النحوي عدد من المواضع في اللغة.

وكل ذلك تم لتجنب مقاطع مستقلة أو مرفوضة، من غير ذكر مقطع أليس مثل ذلك ما يصلح لأن يكون بدايات في دراسة المقاطع الصوتية وبغض النظر عن تجنب ذكر مصطلحات كما هي الآن؟

14. وأخيراً خلصت الدراسة إلى تعطيل أثر العامل النحوي في المواضع التالية:

- أ- الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة في حالة الرفع، ومثال ذلك قولك: يكتبن معدول، يكتبن، لأن يكتبن ملبس بالمفرد.
- ب- الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة في حالة النصب، ومثال ذلك قولك: المطلقات لن يرجعن بعد البيونة الكبرى، والقياس أن نقول لن يرجعن، ولكن يرجعن فيها لبس.
- ج- إسناد الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد إلى نون النسوة ومثال ذلك: نقول: هل تضربان، واضربان، ولن تضربان، ولم تضربان.
- د- المضاف إلى ياء المتكلم، ومثال ذلك: جاء قاضي، ورأيت قاضي، ومررت بقاضي.

التوصيات:

أ- بعد الوقوف على عوامل البناء في الاسم ودراسة العلاقات الصوتية بسين الحركات والأسماء المبينة، تبين لنا في غير موضع في اللغة أن هناك بناءً على العارض الصوتي في المواضع التي يتعطل فيها أثر العامل النحوي، كالمنتهي بصوت الألف والمضاف إلى ياء المتكلم، والفعل المضارع المسند إلى نون النسوة في حالتَي النصب والرفع، والمؤكد بالنون عند إسناده إلى نون النسوة، فتوصي الدراسة أن تعرب هذه المفردات النحوية مبنية على العارض الصوتي المانع من ظهور الحركة.

ب- بعد إجراء عمليات إسناد فعلي مختلفة إلى الضمير المتصل، ودراسة مواضع المطسل والاختصار في الحركة، والوقوف على لغات الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة التي تنتهي بحركة قصيرة أو طويلة، تبين لنا أن الفارق بين لغات عدد من هذه الأسماء ولغات أخرى للفئة نفسها، هو فقط في مظل الحركة، كما في الذِ، والذي، والتِ والتي واللامِ، واللاتي، واللواتِ، واللواتي، وعليه فإن كل ما انتهى بصوت الألف أو الواو أو الياء، يبني على الحركة الطويلة، وليس على السكون كما ذكر غيره في بطون الكتب.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
1.	لَا يَزَالُ بُنِينَهُمْ الَّذِي بَنَوْا رَبِّهٖ فِي قُلُوبِهِمْ	110	التوبة	4
2.	إِن هَذَا لَسَجْرَانِ	63	طه	13
3.	يَعْبَادِي الَّذِينَ أَرْفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ	53	الزمر	40
4.	إِن أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ	72	يونس	40
5.	إِن تُبَدُّوا أَلصَّدَقَتِ فَبِعِمَّا هِيَ	271	البقرة	40
6.	بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ	3	يوسف	40
7.	قَالَ يَبْشُرِي هَذَا غُلْمٌ	19	يوسف	40
8.	مِن قَبْلِ أَن يَتَّمَاسَا	3	المجادلة	44
9.	"هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ"	22	يونس	73-64
10.	أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى	16	البقرة	64
11.	فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ مِن رَّبِّكَ	32	القصص	75
12.	هَذَا لَكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ	38	آل عمران	76
13.	وَأَرْزَلْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ	64	الشعراء	79
14.	كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ	62	الرحمن	83
15.	يُضْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ	20	الحج	83
16.	فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَقْنًى وَتُكَلِّمُنَّ وَرَبِّعَ	3	النساء	83
17.	هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٌ	23	ق	83

87-84	مريم	69	ثُمَّ لَنْزِعِنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أُمَّتَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيبًا	.18
98	المؤمنين	36	هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَا تُوعَدُونَ	.19
105	الفاحة	8	وَلَا الضَّالِّينَ	.20
108	أل عمران	146	وَكَايِنَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ	.21
123	المجادلة	3	وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ	.22
123	النور	58	مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ	.23
134	الأعراف	182	سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ	.24
136	الأطفال	66	أَلْقِنْ حَقْفَ اللَّهِ عَنْكُمْ	.25
136	الجن	9	فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ	.26
138	الكهف	78	هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ	.27
138	الأنعام	94	لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ	.28
138	العنكبوت	25	إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا	.29
140	النمل	40	قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ	.30
140	النمل	40	فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ	.31
140	النجم	-14 15	عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى	.32
140	ص	47	وَإِيَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ	.33
149	المائدة	119	هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ	.34

فهرس الأشعار

م	مطلع البيت	القافية	اسم الشاعر	الصفحة
1.	أولئك قومي إن بنوا	الواو	الخطيبة	5
2.	إن أباه وأبا أباه	الهاء	أبو النجم العجلي أو روية	12
3.	والاسم منه معربٌ ومبني	الياء	ابن مالك	15
4.	كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا	النون	ابن مالك	15
5.	وكنيابة عن الفعل بلا	اللام	ابن مالك	15
6.	فساغ لي الشرابُ وكنت قبلاً	التاء	يزيد بن الصعق	23
7.	مبراً من عيوب الناس كلهم	النون	غير معروف	61
8.	فإما كرام موسرون لقيتهم	الياء	منظور بن سحيم الفقعسي	86-83
9.	إذا ما لقيت بني مالك	اللام	غسان بن وعة	84
10.	بحيها يزجون كل مطية	الفاء	النايعة الجعدي	89
11.	رؤيداً علياً جذاً ما ثدي أمهم	النون	معطل الهذلي	96
12.	أبلغ أمير المؤمنين	التاء	غير معروف	97
13.	أن العراق وأهله	التاء	غير معروف	98
14.	وما به خوطب ما لا يعقل	اللام	ابن مالك	102
15.	وأنت ابن ليلي خير قومك مشهداً	الميم	كثير عزة	106

108	الفرزدق	الياء	كم خالة لك يا جرير وعمه	16.
109	غير معروف	الذال	عد النفس نعى بعد بؤسك ذاكراً	17.
111	سحيم الفقيسي	الياء	مهمل لي الليلة مهماليه	18.
117	زبيد الطائي	الذال	يا ابن أمي ويا شقيق نفسي	19.
121	ابن مالك	النون	الظرف: وقت أو مكان ضمناً	20.
132	الفند الزماني	الياء	ولولا نبل عوض في	21.
137	رجل من قيس عيان	الياء	بيننا نحن نطلبه أتانا	22.
139	الحطيئة	الميم	لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه	23.
139	غير معروف	الياء	محياء يلقي ينال السؤال	24.
147	طرفه بن العبد	الياء	يا أيها اللاتمي احضر الوغى	25.
148	غير معروف	الهاء	رددنا لشعثاء الرسول ولا أرى	26.
149	غير معروف	النون	تذكر ما تذكر من سليمي	27.
169	النابغة الجعدي	اللام	وأقبل على رهطي ورهطك نبتحت	28.

المراجع العربية

1. ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد دمشقي، النشر في القراءات العشر بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية (سنة النشر غير معروفة).
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي، النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1371هـ.
3. —، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هذاوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1985م.
4. —، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1954م.
5. —، اللمع في العربية، تقديم وتحقيق وتعليق محمد حسين بن محمد شرف القاهرة، مطبعة كلية دار العلوم، ط1، 1398هـ، 1978.
6. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو، الكافية في النحو، عالم الكتب، القاهرة، ط1 2000م.
7. ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر، إعراب القراءات السبع وعلها، ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2006م، 1427هـ.
8. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، شرح كتاب اللمع في النحو لابن جني، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1430هـ 2002م.
9. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ، 1985م.
10. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، دار الفكر (سنة النشر غير معروفة).

11. ابن الشجري، هبة الله ، الأمالي النحوية، تحقيق محمود الطناجي، القاهرة، مكتبة الخانجي
ط1، 1413هـ، 1992م.
12. ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسين النحوي، المحلى وجوه النصب، تحقيق فائز فارس
الحمدي، بيروت، مؤسسة الرسالة دار الأمل، ط1، 1408هـ، 1987م.
13. ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محمد الفياض
الكبيسي، بيروت-لبنان، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، ط1
1423هـ، 2002م.
14. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل، دار الفكر، للطباعة والنشر
والتوزيع، 1405هـ، 1985م.
15. ابن مالك، جمال الدين محمد بن محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد
معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م.
16. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين الأفرقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار
صادر، (سنة النشر غير معروفة).
17. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، صيدا-
بيروت، المكتبة العصرية، طبعة جديدة ومنقحة، 1417هـ، 1996م.
18. —، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، بغداد دار
الكتاب العربي، ط1، 1406هـ، 1986م.
19. —، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر (سنة النشر غير
معروفة).

20. —، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق هادي نهر، الأردن عمان، دار
اليازوري، 2007م.
21. —، مغني اللبيب عن كلام الأعراب، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد بن محيي
الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، الأزهر، القاهرة (سنة النشر غير معروفة).
22. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت - لبنان، عالم الكتب، (سنة
النشر غير معروفة).
23. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الايضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر
المرجان، بيروت- لبنان، عالم الكتب، ط2، 1416هـ، 1996م.
24. —، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل أحمد عمارة، مراجعة نهاد الموسى،
منشورات الجامعة الأردنية، 1981م.
25. أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة
والنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
26. أحمد بن علي بن مسعود، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، القاهرة شركة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379هـ، 1959م.
27. الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب بيروت،
ط1، 1405هـ، 1985م.
28. الأزهرى، أبو منصور، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة
دار الكاتب العربي، 1967م.

29. الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ، 2000م.
30. الإستر أباذي، رضي الدين محمد بن الحسين، شرح الشافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1421هـ، 2000م.
31. استيتية، سمير شريف، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، إربد، عالم الكتب الحديث، 2004م.
32. استيتية، سمير شريف، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث 2000م.
33. الإسفراييني عصام الدين، شرح الفريد، ضبط وتحقيق نوري ياسين حسين، الفيصلية مكة المكرمة، ط1، 1405هـ، 1985م.
34. الأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة، إميل بديع يعقوب بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ، 1997م.
35. الأسيوطي، عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، تحقيق عبد الكريم المدرس، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف (سنة النشر غير معروفة).
36. الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط3، 1398هـ، 1978م.
37. الأصبهاني، أبو الحسن الباقولي، شرح كتاب اللمع في النحو لابن جني، دراسة وتحقيق محمد خليل الحربي، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ، 2007م.

38. الأنباري كمال الدين، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقى 1377هـ، 1957م.

39. —، الإنصاف في مسائل أهل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، (سنة النشر غير معروفة).

40. —، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، دار الفكر 1377هـ، 1957م.

41. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان بن محمد مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م.

42. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، 1999م.

43. البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، مؤسسة جواد للطباعة، 1977م.

44. بشر، كمال محمد، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، 2000م.

45. —، علم اللغة العام، الأصوات، القاهرة، دار المعارف، 1975م.

46. البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تحقيق وتعليق حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ 2003م.

47. البغدادي، عبد القادر عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون.

48. التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية جورج زيناتي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996م.

49. الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق حواشيه وقدم له ووضع فهرسه ياسين

الأيوبي - صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1419هـ، 1999م.

50. الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، بيروت، عالم الكتب (سنة النشر

غير معروفة).

51. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، وقف على تصحيح طبعة وعلق حواشيه السيد

محمد رشيد رضا، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1398هـ، 1978م.

52. —، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر،

الجمهورية العراقية، (سنة النشر غير معروفة).

53. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،

بيروت-لبنان، دار العلم للملايين، ط1، 1376هـ، 1956م.

54. الحريري، أبو محمد، القاسم بن علي البصري، شرح ملحمة الإعراب، حققه فائز فارس،

إربد-الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ، 1991م.

55. حداد، حنا جميل، معجم الشواهد الشعرية النحوية، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار

العلوم للطباعة، ط1، 1404هـ 1984م.

56. حسام الدين، كريم زكي، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة- القاهرة، ط3 1421هـ،

2001.

57. الحطيثة، جرويل بن أوس، الديوان، شرح يوسف عبد، دار الجيل، 1413هـ، 1992م.

58. الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم الأصوات، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع ط1،

1425هـ، 2004م.

59. الحملوي، أحمد بن محمد بن أحمد، شذا الحرف في فن الصرف، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط4، 1428هـ، 2007م.

60. الخوارزمي، صدر الأفاضل، شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م.

61. الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية 1407هـ، 1986م.

62. الخويسكي، زيد كامل، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، الإسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2003م، 229/1.

63. الدايل، عبد الله بن أحمد، البناء في اللغة العربية قسم الإعراب، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1410هـ، 1990م.

64. ديب إلياس، أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1993م.

65. ديوان الهذليين، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1423هـ، 2003م.

66. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، اعتنى به ووضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، بيروت، لبنان دار الكتب العلمية، ط1، 2007، 1428هـ.

67. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، 1403هـ، 1982م.

68. —، الجمل في النحو، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، مؤسسه الرسالة، دار الأمل، ط1، 1981م.

69. —، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1414هـ، 1994م.
70. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في علم العربية دار الجيل بيروت-- لبنان، ط2، (سنة النشر غير معروفة).
71. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، (سنة النشر غير معروفة).
72. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتب، 1986.
73. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ط3، 1423هـ.
74. —، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعلون موضوعاته وعلق حواشيه، محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، صيدا- بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1986.
75. —، المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية الدار الجامعية، 2003م.
76. —، همع الهوامع، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم- الكويت، دار البحوث العلمية، 1975م.
77. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1981م.

78. الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، إربد- الأردن عالم الكتب الحديثة، 1425هـ، 2004م.

79. الشراب، محمد محمد حسن، معجم الشوارد النحوية، دار المأمون، ط1، 1411هـ-1990م.

80. الشريف الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

81. الشمسان، إبراهيم، دروس في علم الصرف، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ، 1997م.

82. الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد

للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (سنة النشر غير معروفة).

83. الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر، ط1، 1402هـ، 1982م.

84. طرفة بن العبد، الديوان، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر ط1، 1986م.

85. عبد الجليل، عبد القادر، علم الأصوات الوظيفي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ط1، 1418هـ، 1998م.

86. العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت- لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، دار الفكر ط1، 1995م، إعادة 1422هـ، 2001م.

87. الفارابي، الموسيقا الكبير، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة محمود الخفني القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (سنة النشر غير معروفة).

88. الفاكهي، جمال الدين أبو عبد الله بن الحسين، شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، تحقيق محمود نصار، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2004م، 1425هـ.

89. الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1993م.
90. الفرزدق، الديوان، دار صادر، بيروت (سنة النشر غير معروفة).
91. الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بإشراف نعيم العرقسوسي بيروت، مؤسسة الرسالة ط1، 1419هـ، 1998م.
92. مالبرج، برثيل- الصوتيات، ترجمة محمد حلمي هليل- القاهرة، عين للدارسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994م، 75-84.
93. المبارك، مازن، الرماني في النحو في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، بيروت- لبنان، دار الكتاب اللبناني، 1974م.
94. المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضمية، بيروت، عالم الكتب، (سنة النشر غير معروفة).
95. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، جمهورية مصر العربية، دار الدعوة، ط2، 1989م.
96. المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فضل، بيروت، منشورات الآفاق الجديدة، ط1، 1393هـ، 1973م، ط2، 1403هـ، 1983م.
97. المرسي، عوض، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ، 1982م.
98. المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المصباح في النحو، تحقيق أحمد حامد نابلس، ط1، 1411هـ، 1990م.
99. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، شرح التسهيل، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428هـ، 2007م.

100. نور الدين، عبد الرحمن بن عمرو، الفوائد الضيائية، تحقيق رفاعي أسامة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط5، 1983 م.
101. الهواري، محمد بن أحمد، شرح الألفية، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد المكتبة الأزهرية للتراث 1420هـ، 2000م.
102. الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق ودراسة محمود قاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1420هـ، 1999م.

الرسائل الجامعية.

1. بعلبكي، رمزي منير، نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية، رسالة لنيل

درجة الأستاذية، مقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة

الأمريكية، بيروت، 1975م.

2. السالم، مقبل عابد، العدول عن الأصول في الصرف العربي، رسالة دكتوراه، جامعة

اليرموك، 2006م.

3. فليح، أحمد سالم، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، رسالة

دكتوراه، جامعة اليرموك، 2003م.

4. المحاسنة، فايز عيسى محمد، المقاطع وأثرها في أبنية الكلم العربية، رسالة دكتوراه جامعة

اليرموك، 1986م.

5. نزال، نبال نبيل، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك،

2004م، 132.

6. الهيجاوي، خلدون، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية، رسالة ماجستير كلية

الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 1992م.

الأبحاث العلمية

1. استثنائية، سمير شريف، ثلاثيات اللسانيات التواصلية، مجلة عالم الفكر، ع3 إصدار 37

يونابر، مارس 29، 2006.

2. أقطش، عبد الحميد، الإشباع الصوتي في المقاطع العربية، أوضاع وأهميته في التعبير

اللغوي، علوم اللغة، م 6، ع2، 2003م.

1. Brame, Michael, Arabic phonology, Massachusetts in statue of technology.
2. J.D.O, Connor, phonetics, university college, London (no publishing year)
3. Macmillan. Collier, stress and Intonation, New york, Macmillian publishing Co, INC. 3rd Avenue, Part: 1, P: Xi, 3, 14-20.
4. Martin, J. Ball, and Rahilly, Joan the Science of speech. First published, Britain-1999-93.
5. Peter, Lade Foged, a course in phonetics, Harcourt, brace Javanovich, Inc, 1975-199.
6. Peter, Lade Foged, Vowels and consnants, black well publishing, VSA- Secound edition- publishing, 200

The English Abstract

Phonetical Phenomenon in Arabic Indeclinable Nouns and the predictable Verbs to the Enclitic Pronouns

By Ahmed Nawafiah

Supervisor: Raslaan Bani Yasin

The present study is to discuss the phonetical phenomena of indeclinable nouns and the predictable verbs to enclitic pronouns from a new phonetical point of view taking into consideration the importance of relationship between phonics science and the other sciences.

The one who studies Arabic syntax sometimes follows the standard way and sometimes the descriptive one to explain his questions and to answer everything that hasn't been touched by Arabic sounds to explain such matters. However, grammatical concepts need to be phonetically directed such as the difficulty of pronunciation, hiatus and the necessity of vowelization.

This study has been raised to be discussed since it has many phonetical questions that need explanation. The researcher of this study has phonetically explained the necessity of vowelization beginning from those previous researchers have ended their studies. Studying the predication of the verb to the enclitic pronouns, the researcher has carried out different

predictions, and the focus was on unusual spoken forms and strange phonetical syllables to be newly phonetically directed.

The study has included an introduction, three chapters, conclusion and recommendation, a list of references and an English abstract of the study.